



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



«الدعم الاجتماعي»: فقاعة 2017..

[12]

الافتتاحية

الحل السياسي والسيادة الوطنية

كان وما زال، انتهاك السيادة الوطنية، من أهم مخاطر الأزمة الوطنية في البلاد، حيث بات الميدان ساحة حرب وصراع متعدد الجبهات، والأهداف، وتم تغييب دور الشعب السوري، وإرادته، مما جعل هذه السيادة في مهب الريح، وأدى إلى تهديد وحدة الدولة السورية. مما لا شك فيه، والحال هذه، أن تكون استعادة السيادة الوطنية، إحدى المهام الرئيسية على جدول الأعمال، باعتبارها شرطاً من شروط، الحفاظ على وحدة البلاد، واستمرار وجوده، وتقديمه، مع التأكيد بأن المقصود بالسيادة هنا، أنها لا تقتصر على سيادة الدولة السورية فقط، فهذه على أهميتها، شرط ضروري ولكنه غير كافي، وغير كامل، إذا لم يقترن بسيادة الشعب السوري، والتي تعني حقه غير القابل للجدل في تقرير مصير بلاده، وتعتبر أساس أشكال السيادة الأخرى كلها، بعد أن تم الإمعان في انتهاكها منذ بداية الأزمة، حتى وصلت إلى ذروتها، وفي طول البلاد وعرضها.

إن التدخل إلى استعادة السيادة الوطنية السورية، بمعناها الكامل، أي سيادة الدولة السورية، وسيادة الشعب السوري، يكمن في ظروف اليوم حصرها بالحل السياسي، الذي بات شرطاً لا غنى عنه لإنجاز أية مهمة إنجازاً حقيقياً، فالحل المنشود، وكما نصت عليه القرارات الدولية منذ جنيف 1 والقرار 2254، يعني بالإضافة إلى - مكافحة الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والبدء بالعملية السياسية، وصولاً إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، كمهام مترابطة ومتكاملة - استعادة السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة، وبمعناها العميق.

لقد جاء بيان موسكو، والاتفاق الثلاثي «الروسي - الإيراني - التركي» وتدرج المواقف، وتسارعها، والمتابعة المباشرة، والنزيرة، من جانب الراعي الدولي «روسيا» لتطور الأوضاع، سواء كان من الناحية الميدانية على الأرض، والتسوية مع الجانب التركي، بعد التغييرات المتلاحقة في مواقفه، واتفاق الأطراف الثلاثة على وقف إطلاق النار، وخروج أمن عشرات آلاف المواطنين من الأحياء المحاصرة في حلب، وتسليم آلاف المسلحين لأسلحتهم، وعملية الفرز التي جرت في صفوف الجماعات المسلحة، بين معتدل وإرهابي، أو من ناحية بذل الجهود، واستكمالها لإحياء المسار التفاوضي، والنشاط الرامي لعقد لقاء الأستانا، كمحطة على طريق جنيف، وتحجيم دور قوى العرقلة، دولياً وإقليمياً، وداخلياً، ووضع إمكانية إخراجها من العملية في حال استمرار عرقلتها، وضمانة الأطراف الثلاثة بتنفيذ الاتفاق، وتفتح الطريق عريضاً، على استئناف التفاوض، وبالتالي تضع الأساس المادي لتسريع استعادة السيادة. إن استعادة الشعب السوري لسيادته على أرضه ووطنه، ليست مجرد حق طبيعي له فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك، من شأنها أن تمد هذا الزخم الجديد باتجاه الحل السياسي، في ظل تقدم حلفاء سورية، وتساعد دورهم على المستوى الدولي، بالمزيد من الحيوية، وتتكامل معه، ومن شأنها أيضاً، أن تسرع من تخفيف الآثار العميقة التي تركتها الأزمة، ومعالجتها ضمن آجال زمنية تمنع ترف إضاعة المزيد من الوقت.

شؤون استراتيجية



هل تحمي الأوراسية الأنظمة الحالية؟

22

شؤون عربية ودولية



«خوذ» سوروس البيضاء: ضد روسيا

19

شؤون اقتصادية



التأمينات الاجتماعية.. مهددة؟!

14

شؤون محلية



حراك شعبي في عين الفيجة

09

مجلس الاتحاد العام.. توافق مع الحكومة وحقوق العمال أين؟



كما هي دائماً، وفق آلية عمل المجلس، يقدم أعضاؤه مداخلاتهم أمام الحكومة ليجري الرد عليها من قبل أعضائها الذين يقدمون تبريراتهم المعتادة في كل اجتماع.

من أجل زيادة أجور العمال من خلال فرض نظام ضريبي يحقق المطلوب وبأشكال أخرى يمكن إنجازها بتغيير موازين القوى التي من الممكن أن تفرضها الطبقة العاملة السورية دفاعاً عن مصالحها الوطنية.

نظام ضريبي

الموضوع الآخر الذي أثير في سياق المداخلات المطروحة قضية أموال العمال في التأمينات الاجتماعية التي تمكنت الحكومات المتعاقبة من الاستيلاء عليها مما جعل المؤسسة التي ترعى المعاشات التقاعدية للعمال تعيش تحت دائرة خطر الإفلاس حيث بدأت تسحب من الاحتياطي المقدّر بـ 40 مليار ليرة سورية كما جرى طرحه خاصة بعد الزام التأمينات بدفع تعويض غلاء المعيشة الأمر الذي زاد من دائرة الخطر على الاحتياطي أكثر.

لقد طرحت بعض الحلول لهذا الواقع ولكن برأينا: يكمن الحل الأساسي بإعادة أموال العمال كاملة وبالغلة 225 مليار ل.س بالإضافة لضرورة تحصيل ما على الجهات العامة من أموال العمال لم تسد للمؤسسة والبالغة 260 مليار ل.س.

إنها مبالغ كبيرة لا بد من تحصيلها من أجل رفع دائرة الخطر عن معاشات العمال التقاعدية التي هي «الحيلة والفتيلة» كما يقول المثل الشامي الشعبي.

إن اجتماعات المجلس العام تكتسب أهميتها من المواقف التي تعبر عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة السورية السياسية والاقتصادية والديمقراطية النقابية.

بالإضراب وهذه أدوات حضارية ديمقراطية وسلمية ويؤيدها الدستور السوري ولا تتعارض مع قوانين العمل التي لم تنص على الإضراب ولم تمنعه في الوقت نفسه.

الحكومة تراهن على تجار الأزمة

إن النقابات تعلم جيداً بحكم تواجدها الكبير في مفاصل الحكومة والاقتصاد الوطني وخاصة الصناعي ونوعي المخاطر الحقيقية للسياسات الاقتصادية وأثارها الكارثية والتي حذر منها في مراحل سابقة عدد كبير من كوادرات الحركة النقابية والعمالية وما زال الكثير يرى بها خطراً فعلياً على الاقتصاد الوطني وعلى مصالح وحقوق الطبقة العاملة بما فيها أجورهم، وأنها معيق أساسي لأية عملية نمو تؤمن التنمية المطلوبة للاقتصاد الوطني كي يحقق المتطلبات الأساسية للشعب السوري في التعليم والصحة والسكن والعمل، وغيرها من القضايا الهامة.

تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، حدد الوجهة الأساسية لطبيعة وشكل ومضمون الاقتصاد الوطني، وأي الطبقات التي ستستثمر به وتراكم من خلاله ثروتها التي تعاضمت بفعل تلك السياسات وخاصة أثناء الأزمة مما جعلها المتحتم بالمنحى العام لتطور الاقتصاد وفقاً لمصالحها وعلى النقيض من مصالح الشعب السوري والطبقة العاملة وبهذا تكون تلك المطارح التي راكمت الثروات من منتج عمل العمال وعموم الفقراء هي المطارح المفترض التوجه إليها

وهذا المطلب لم يؤيد بدراسة تبيين المطارح التي يمكن الحصول منها على زيادة في الأجور توازي وسطي تكاليف المعيشة ولم تطرح من قبل أحد البدائل المساعدة للأجور مثل: أن يكون هناك سلة غذائية مدعومة، تعوض عن جزء من الأجور المتدهورة قيمتها باستمرار، مع الارتفاع اليومي بالأسعار، الذي تكون محصلته في جيوب السماسرة والمحتكرين لمجمل احتياجات العمال الضرورية.

لقد كان رد الحكومة، التي لم يعارضها أحد في ردها من أعضاء المجلس: أن زيادة الأجور تؤدي إلى التضخم، والتضخم يؤدي إلى رفع الأسعار ورفع الأسعار منعكساته على المستوى المعيشي ضارة. هذا الرد من حيث الشكل صحيح طالما بقيت الحكومة مراهنة على تجار الأزمة من أجل تأمين تلك الضروريات، مع استمرار ارتفاع الأسعار دون أن تزيد الحكومة أجور العمال، أين إذاً تكمن المشكلة؟

المشكلة وحلها تكمن في اتجاهين متراطيين:

أن موقف النقابات متوافق مع موقف الحكومة من زيادة الأجور، وهذا يجعل الحكومة مطمئنة على موقفها ورفضها وتبريرها، لعدم رفع أجور العمال والتناقض في موقف النقابات مع الحكومة أنها تعتبر الحكومة رب عمل والمفترض الضغط على أرباب العمل من أجل تحسين مستوى معيشة العمال، والضغط له أشكاله المختلفة وفقاً لكل حالة من الحالات ابتداء بالتصريح وليس انتهاء

عادل ياسين

محملين الأزمة تبعات ما هو حاصل لعموم فقراء الشعب السوري ومنهم العمال، بينما الحكومة كما تقول عن نفسها: أنها تمارس عملها بكل اقتدار وتقدم ما هو ممكن لديها من إمكانيات وما على الشعب والطبقة العاملة سوى انتظار الفرج والاستمرار بشد الأزمة أكثر تقديرًا للظروف الصعبة، كما يصرح أركان الحكومة في كل مناسبة واجتماع للمجلس العام للنقابات أحد المنابر المهمة التي تعبر فيها الحكومة عن مواقفها وسياساتها بصراحة و «شفافية» بينما النقابات، ومن على منبرها المفترض أن يكون منصة ليقول العمال وممثلهم تلك المواقف التي يتألم منها العمال سواء في مكان عملهم الذي يعني إعادة تدوير عجلة الإنتاج من خلال ضخ الاستثمارات الحكومية الضرورية لإعادة المعامل إلى العمل بما يحقق تأمين إنتاج ما يحتاجه الشعب السوري من ضروريات تساعد على تحسين مستوى معيشته المتردية بسبب الأزمة وسبب السياسات الاقتصادية التي جعلت الثروة الوطنية مستباحة وتحقيق التراكم منها ليس عليه حرج بينما العمال والفقراء لا يحصلون على قوتهم اليومي إلا بشق الأنفس.

«تدهور قيمة الأجور»

لقد طرحت بالمجلس عدة عناوين من قبل أعضاء المجلس وأهمها: الوضع المعيشي الذي يعيش في كنفه العمال وهذا يعني كما طرح: أن يكون هناك زيادة لأجور العمال

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



حق التعبير مكفول بالدستور!

تتعلق الاتفاقيات الدولية جميعها المتعلقة بالحريات النقابية والديمقراطية من حق العمال بتأسيس نقاباتهم الخاصة بهم من أجل التعبير عن مواقفهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وهذا الحق يكفل بالدساتير والقوانين طالما الدول تصادق على تلك الاتفاقيات حيث تصبح جزءاً من قوانين البلد الموقع عليها.

الحركة النقابية والعمالية في بلادنا استطاعت عبر نضالها الطبقي والوطني أن تنتزع استقلالية قرارها بالعمل المستقل بعيداً عن تدخل القوى المختلفة في شؤونها مع أن هناك في صفوفها الكثير من أعضاء الأحزاب الوطنية التي كان لها دور في تطور نضالها بمواجهة القوى الرجعية التي حاولت الهيمنة عليها وتسخيرها في صراعاتها المختلفة بعد أن كونت الحركة النقابية والعمالية ذلك الوزن السياسي والاجتماعي الذي لا يمكن تجاهله أو تجاوزه.

الحركة النقابية والعمالية مرت بتطورات كثيرة من حيث الدور والفاعلية وذلك تبعاً للظروف السياسية وموازن القوى والتحالفات السياسية التي تحكم العمل بشكل عام وبالتالي تلك الظروف تعكس نفسها بالضرورة على قدرة الحركة على العمل بما تتطلبه مصالح الطبقة العاملة والقدرة على تحصيل حقوقها بما فيها حقها الطبيعي في انتخاب ممثليها بما يعبر عن إرادتها في اختيار من تراه مناسباً في حمل مهمة الدفاع معها عن مطالبها.

الدستور السوري الجديد الذي تم الاستفتاء عليه يعكس ويؤكد في العديد من مواده قضايا هامة لم تتمكن الحركة النقابية والعمالية من تفعيلها في سياق ممانعتها للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي استشرت بمخاطرها مبكراً الكثير من الكوادرات النقابية ورفعت صوتها في مواجهتها وأعالت إلى حد ما إمكانية تطبيق توجهاتها المتعلقة بقطاع الدولة الصناعي والزراعي وفقاً لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين وهذا الدور الوطني يسجل لها ولكنها لم تتمكن من إسقاط تلك السياسات لأسباب عدة منها: استمرار بقاء المادة الثامنة بحكم العادة وقوة الأمر الواقع مع أن الدستور قد تجاوزها واستمرارها بالشكل القائم يعيق تطور الحركة ويجعلها مقيدة بأمورها كافة بما فيها تعزيز الديمقراطية النقابية وفي مقدمتها حق التعبير والانتخاب الحر على أساس السمات النضالية لمن سيمثل مصالح العمال في المواقع والتجمعات كافة باختيار العمال أنفسهم دون وصاية على إرادتهم.

البرد يلاحق العمال



كان عندي تدفئة مركزية لكل المعمل، وكان ليتر المازوت بـ 15 ليرة بس الله لا يوفق اللي كان السبب»

عمل كريم وأجر عادل

يستمر التعامل مع الطبقة العاملة على أساس أنها الحلقة الأضعف في السلسلة الإنتاجية، و«الكل يبتشاطر عليها» وكان أعباء الحياة وقسوة المعيشة غير كافية، حتى تأتي ظروف العمل لتزيدها بشاعة وبؤساً، وهي الطبقة التي تعاني الأمرين من سياسات الحكومة الاقتصادية والخدمية، فلا الأجور بقيمتها قادرة على تأمين ربع تكاليف المعيشة، ولا الخدمات متوفرة أو كافية لها، فآزمة الكهرباء والغاز متفاقمة، والأدوية لا يمكن شراؤها بسهولة، وبرميل من المازوت يحتاج لثروة، إن جل ما يريده أي عامل على امتداد الوطن، أجر عادل وعمل كريم، فهل هذا مطلب تعجيزي؟

الي ما بيسوالها البرد ويدفيننا لنعرف نشغل».

تبريرات من أجل الربح

إنصافاً لصاحب العمل سألتناه السؤال نفسه، فكان جوابه مجموعة من التبريرات على رأسها عدم توفر التيار الكهربائي، وإذا توفر فالخط لا يحتل سحباً أعلى للطاقة، وبأن المولدة أيضاً لا تحتل إشعال تدفئة كهربائية وأما عن مدافئ المازوت فهي كما قال: تشكل خطراً كبيراً على المنتجات وبأن إشعال أية نار في المعمل غير وارد نهائياً لا عن طريق المازوت ولا الغاز وأضاف «اليش في مازوت أو غاز بالبلا أساساً، وبتعرف حضرتك قديش عم يكلفني ليتر المازوت الي يا دوب عم يكفي المولدة؟ ولا بدك سكر المعمل وقطع الشغيلة، يعني من وين بدهم يطعموا ولادهم؟ هن شوية برد كم يوم وبيخلصوا، أنا بمعمل يلد

اعتبرنا مكنة يا أخي

سألنا العاملين عن السبب الذي من أجله يحرمون من التدفئة فكان ردهم المباشر، أن صاحب العمل لا يريد أن يدفع تكاليف إضافية من أجلهم وهم الذين يعملون 12 ساعة بالبرد في حين هو مستعد لأنواع التكاليف الأخرى كافة، كارتفاع أسعار القماش والخياط وأجور الشحن والمحروقات ولا تراه بتذمر أو يعترض بل يقوم برفع سعر المنتج بالمقابل ولكن حين يتعلق الأمر بالأجور أو تحسين ظروف العمل ومنها التدفئة شتاء والتكييف صيفاً فهذا خط أحمر بالنسبة له حتى لو متنا من البرد وبأنه يستطيع ذلك بكلفة لا تتجاوز 100 ألف شهرياً سواء عن طريق الكهرباء أو المحروقات وهو مبلغ صغير بالنسبة لأرباحه الكبيرة «يا أخي يعتبرنا وحدة من هالمكنات

هاشم يعقوبي

مكونة من ثلاثة طوابق معدة ومجهزة بالكامل، حيث غادرها مع عماله في منتصف 2012 حاملاً معه ما أمكنه من الآلات والمكنات والمواد الخام ووسائل الإنتاج لهذا البيت المستأجر ليستمر في الإنتاج والتواجد في السوق حسب قوله ويبلغ عدد العاملين في المعمل 26 عاملاً و 19 عاملة يتوزعون على أقسامه المختلفة التي تتصف بالبرودة الشديدة إلا غرفتين كانتا تنعمان بالدفء وكانهما خارج المعمل أصلاً.

الدفء للمكنات فقط!

إحدى هاتين الغرفتين هي بالطبع غرفة المكتب التي يوجد بها مكيف ومدفأة مازوت لا يتوقفان عن العمل وأما الغرفة الدافئة الثانية فهي أحد أقسام الإنتاج والسر في دفئها أن المكنات الموجودة داخلها ذات حساسية عالية للبرودة حيث تتعرض المكنات لأعطال متكررة في حال تعرضت للبرودة الشديدة لذلك أمن لها التدفئة، من خلال وضع شويديرات الكوي في القسم ذاته بينما بقيت باقي الأقسام دون أية وسيلة دفء مما أثر بشكل مباشر على صحة العمال وخاصة النساء اللواتي يعملن على مكنات الدرزة والحبكة نتيجة تعرضهن طوال فترة العمل للبرد لدرجة المرض الواضح من خلال سعالهن وأصواتهن المخنوقة وذكرت لنا العاملات بأنهن يلجأن لغرفة الدلال «كما يسمونها» أي غرفة الكوي خلال فترة الاستراحة لمدة 30 دقيقة كي ينعموا بالقليل من الدفء المحرومات منه.

تزداد ظروف العمل قسوة مع كل انخفاض جديد لدرجات الحرارة فأغلب المنشآت الصناعية والمعامل والورش تخلت منذ سنين عديدة عن تأمين التدفئة المناسبة لعمالها مما أثر بشكل كبير على واقع الإنتاج وصحة العمال معاً وقد ازدادت هذه الظاهرة اتساعاً بالتزامن مع حلول الشتاء الحالي.

القسم المدلل

زرننا بعض المعامل المنتشرة بدمشق، لنطلع على الواقع عن قرب وكنموذج عما لمسناه خلال جولتنا، هو: ما شاهدناه في أحد معامل الخياطة في حي الميدان وهو عبارة عن منزل عربي كبير مكون من عدة غرف كبيرة جعلت كل غرفة فيه لمرحلة إنتاجية معينة وعلماً من صاحبه أن وجوده هنا مؤقت ريثما يستطيع العودة إلى منشأته المتواجدة في منطقة يلد، والتي هي بالأصل منشأة كبيرة

الطبقة العاملة



مصر إضراب حتى التثبيت

يواصل عمال مصنع السكر في الفيوم إضرابهم، احتجاجاً على عدم تثبيتهم في المصنع على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على تعيينهم، وقد أكد ممثلو العمال: أنهم مستمرون في الإضراب لحين تحقيق مطالبهم على الرغم من وسائل القمع التي ووجهوا بها فقد قامت قوات الأمن باعتقال ثلاثة عمال لإرهاب باقي العمال، ولحثهم على إنهاء الإضراب، والجدير ذكره أن المصنع متوقف بشكل كامل منذ خمسة عشرة يوماً، ويعد هذا الإضراب الثاني خلال هذا العام، حيث أن الإضراب الأول كان في شهر كانون الثاني الماضي، وفضه العمال بعد أن وعد محافظ الفيوم بشيبتهم ولكن لم يتم ذلك إلى الآن.



بريطانيا لا عيد بلا العمال

تصاعد الحراك العمالي في بريطانيا للمطالبة في تحسين الوضع المعاشي وضمان الأمن الوظيفي والوظائف وصناديق المعاشات، وقد دعت كبرى النقابات إلى إضراب يتزامن مع عيد الميلاد كوسيلة ضغط للحصول على مطالبهم، وقد يشترك في هذه الإضرابات الآلاف من العاملين في قطاعات خدمية مختلفة، «السكك الحديدية والبريد وصناعة الطائرات» وسوف يشترك في الإضراب أيضاً آلاف العاملين في المطارات عبر 18 مطاراً تنتشر بالمملكة المتحدة وسيستمر الإضراب خلال يومي 25 و 26 كانون الأول، وقد ردت الحكومة البريطانية على دعوة الإضراب «بأن هذا الإضراب هو إهانة للمواطن البريطاني الذي يريد أن يعيش بسلام».



ليبيا في أزمة طيران

دخل موظفو وعمال الشركة الليبية للخدمات الجوية والمناولة، في إضراب شامل عن العمل، في مطاري طبرق والأبرق، مطالبين بسداد رواتبهم المتأخرة منذ سنة كاملة لموظفي الشركة بفروعها جميعها، وليس لمنطقة دون أخرى، وتسبب الإضراب في توقف الرحلات الخارجية، وقد استعانت الحكومة الليبية بمطار طرابلس للتخفيف من الأزمة، وأكدت الشركة الليبية للخدمات الجوية، عبر الصفحة الرسمية للخطوط الجوية الليبية بموقع «فيسبوك» على ضرورة استجابة الحكومة لمطالب العمال والموظفين المشروعة، وقد صرح مدير شركة الشروق للمناولة والخدمات الأرضية: أن المحتجين سوف يقومون بإضراب كلي في أنحاء البلاد المختلفة إلى حين توفير رواتبهم.



نيجيريا لا للعبودية

أضرب العاملون في شركة أريك إير للطيران في نيجيريا عن العمل، يوم الأربعاء، احتجاجاً على تأخر مرتباتهم منذ شهر تشرين الأول الماضي، مما أدى إلى توقف حركة الطيران وانتظار آلاف الركاب ريثما يتم حل القضية وعودة العمال إلى العمل، وحمل عدد من المتظاهرين المضربين عن العمل أمام المطار الدولي في لاجوس العاصمة الاقتصادية لنيجيريا لافتات كتب عليها: نقول لا للعبودية، وقالت هيئة الطيران المدني النيجيرية: إن اجتماعاً سيعقد بين المسؤولين في شركة أريك إير وممثلي العمال، لبحث قضية دفع رواتب العمال منذ تشرين الأول، وحتى تشرين الثاني قبل 31 كانون الأول الحالي.

من أول السطر

■ محرر الشؤون العمالية

التسمم بالمعادن

تشترك أعراض التسمم المهني بالمعادن وأملحها، بالأعراض التالية: 1- التعب والإجهاد. 2- الصداع لفترات طويلة بأماكن مختلفة. 3- اضطرابات بصرية. 4- اضطرابات في جهاز الهضم. 5- الخلل في جهاز الدورة الدموية.

كذلك تشترك في بعض الأمراض المهنية: 1- الالتهابات الجلدية. 2- أمراض الحساسية. 3- التهاب الأغشية المخاطية. 4- الرئتين. 5- حمى أذخنة المعادن. 6- السرطان. وعند زيادة شدة الإصابة بالتسمم تبدأ ظهور الأعراض المميزة لكل تسمم معدني على المصاب، وذلك حسب الأعضاء والأنسجة الأكثر تأثراً بهذا المعدن أو ذاك.

التسمم بالبرصاص وأملحها: يتعرض للتسمم بالبرصاص العاملون في العديد من المهن والصناعات المختلفة، ومنها: صناعة البطاريات - عمال الطباعة - والدباغة - صناعة المطاط - الغلفنة والقصدرة وصناعة المبيدات الحشرية ومستخدامها - صناعة الدهانات والأصبغة والبوية - الصناعات الإلكترونية وخاصة: عمال أفران اللحام - مناجم الرصاص وصهر الرصاص، صناعة الزجاج وتكرير النفط. فالرصاص مادة سمية تراكمية تؤثر على أجهزة الجسم، يدخل الرصاص إلى الجسم ويستقر في بعض الأعضاء مثل المخ والأعصاب والكليتين ونخاع العظم، ويبقى الرصاص في الجسم لفترات طويلة ويتراكم في الأنسجة المختلفة مع مرور الزمن واستمرار التعرض لمصادره وتختلف مشاكله المهنية حسب عمر العامل ومدة تعرضه وكثافة الرصاص الذي تعرض له حيث يؤثر على معدل الكالسيوم في الجسم، والجهاز العصبي من الأجهزة الأكثر تأثراً. أعراض الإصابة بالرصاص: صداع - شحوب - تهيج البشرة - وهن عام - آلام بطن.

يؤثر التسمم بالرصاص على 1- الجهاز الدوراني للدم مما يسبب فقر الدم إذ يعمل الرصاص على كسر كريات الدم الحمراء ونقصها كذلك يؤثر على نخاع العظم، الذي يعمل على تشكيل هذه الخلايا 2- الجهاز الهضمي يسبب الإمساك وحالات المغص المعوي، بسبب تأثيره على الأعصاب المنظمة لحركة الأمعاء، والحركات غير الإرادية في جدار الأمعاء. 3- الجهاز العصبي، ويسبب شلل في الأعصاب الطرفية والخلايا العصبية في النخاع الشوكي، وقد يصل إلى التهابات في الأنسجة المغلفة للمخ والخلايا العصبية فيه. 4- التهاب الكليتين وظهور الزلال في البول وقد يؤدي إلى تلف الكليتين الوقاية وعلاج التسمم

- الفحص الدوري لوظائف الكبد ووظائف الكليتين، والتعداد الدموي الشامل، يجب أن يكون كل ستة أشهر، أو سنة حسب نوعية الصناعة التي يعمل فيها العامل، وكمية الرصاص المتعامل معها إذ يجب أن يكون نسبة الرصاص أقل من 20 ميكرو غرام /الديسيلتر في البول، وأقل من 60 ميكرو غرام لكل غرام كرياتينين

إبعاد المصاب عن مصدر الخطر، حتى يتخلص الجسم من كميات الرصاص الممتصة. - الخضوع لنظام غذائي محدد يحوي بعض المعادن والفيتامينات التي تمنع ترسب الرصاص في الجسم، ومنها: الحديد والكالسيوم والفسفور والزنك وفيتامين C وهي تساهم في سحب الرصاص وطرده خارج الجسم، عن طريق البول.

عاملون من دير الزور

التعدي على حقوقنا تعدياً على القانون والدستور!



لم تكفهم معاناتهم من الأزمة وتدمير بيوتهم وخسارتهم لممتلكاتهم، والتجهير والغلاء، وجاءت قرارات الحكومة والوزراء والمدراء المخالفة للدستور والقانون لتزيد الطين بلة، فحرمتهم من عملهم وأجورهم. إلى أين نذهب؟ بهذه العبارة، استهزل عاملون مهجرون من الدوائر المختلفة في محافظة دير الزور شكاواهم الشفهية والكتابية لقاسيون!

■ قاسيون

وصلت إلى قاسيون شكاوى شفوية وكتابية من العديد من العاملين في دوائر الدولة في دير الزور، ومهجرين في محافظات مختلفة، نتناول أهم ما فيها:

عمال الخدمات الفنية

أكد عدد من العاملات والعمال، في دائرة الخدمات الفنية في دير الزور، بموجب عقود مختلفة، ومن خلال الوثائق التي قدموها، أنهم تهمجروا من مدينة دير الزور إلى محافظة الحسكة، وحددوا أماكن عملهم فيها، أو في شعبة القامشلي منذ الشهر السادس عام 2015

وبموجب موافقة مدير الخدمات الفنية والمحافظ في الحسكة، وأنهم قائمون على رأس عملهم منذ تاريخه، بموجب المباشرات وكتاب رئيس شعبة الخدمات الفنية في القامشلي، لكن البعض منهم فوجئوا بإنهاء تكليفهم ومنع تجديده للمرة الثانية، وتوقيف أجورهم، بموجب قرار من محافظ دير الزور رقم 50125 تاريخ 2016/10/10 وقرار مدير الخدمات الفنية رقم 1501 تاريخ 2016/10/20 بإنهاء عقودهم بناء على كتاب محافظ دير الزور السابق، ويتساءل العمال في

منذ ستة أشهر، ورغم المطالبات العديدة الفردية والجماعية، وطرحها مع مطالب أخرى، كمشكلة خصم أقساط القروض وغيرها، من قبل رئيس فرع نقابة المعلمين في دير الزور، مع الوزير مباشرة منذ شهرين، في اجتماعه مع مجلس نقابة المعلمين، والذي وعد بحلها، إلا أن الوزارة ما زالت «مطنشة» رغم أن المحافظات جميعها قامت بصرف تعويض طبيعة العمل، لمن تهمجروا إليها من معلمي دير الزور، بما فيها محافظة ريف دمشق، وأكد المعلمون: أنهم راجعوا محاسبة تربية مدينة دمشق عدة مرات، ويتلقون الرد ذاته: نعم، وصلتنا الجداول، لكن لم يأتنا قرار صرفها من الوزير. وقالوا: بين تربية مدينة دمشق ووزارة التربية ضاعت حقوقنا. كما تساءلوا: إلى متى أيها السيد وزير التربية.. هذا المبلغ البسيط الذي نحن محرومون منه منذ عام على قلته. لكنه يساعدنا في ظل الغلاء المستعرة ناره في الغذاء والأجارات وغيرها!!

الصحة مو بمطر حها!

حال العاملين المهجرين من دير الزور، في وزارة الصحة، لا يقل معاناة ومأساة عن غيرهم من العاملين المهجرين من مختلف الوزارات والدوائر، فالمئات منهم جرى إنهاء تكليفهم وتوقيف أجورهم، في المحافظات التي تهمجروا إليها بموجب كتاب من محافظ دير الزور السابق، ووزير الصحة، وأيضاً وزير الصحة يرفض تجديد تكليفهم، وأجورهم وتعويضاتهم.

رغم الشكاوى الفردية والجماعية التي تقدموا بها له ولمجلس الشعب، والأنكى من ذلك يطالبهم بالعودة إلى مدينة دير الزور المحاصرة! فكيف لهم أن يعودوا، وكيف يمكنهم السكن والعيش في ظروف الحصار، حيث لا كهرباء ولا ماء ولا أي من مقومات الحياة، وكيف لهم أن يتركوا أسرهم، وأبنائهم الذين يتعلمون في المدارس والجامعات؟! أسئلة كثيرة طرحوها، لكن كما يبدو، وقالوا: الصحة مو بمطر حها!! قاسيون إذ تنشر شكاوى العاملين المهجرين من دير الزور، تؤكد وقوفها إلى جانب مطالبهم وحقوقهم، التي كفلها القانون والدستور، وتنوء إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1821/م، ح/د تاريخ 2016/9/4 وهذا الكتاب معمم على الوزارات والمحافظات، المتضمن: الإجراءات اللازمة والمقترحات والتوصيات حول رواتب العاملين من محافظة دير الزور، الملتحقين بمؤسساتهم في المحافظات الأخرى، وتتضمن مادته الأولى:

1 - صرف رواتب العاملين من محافظة دير الزور، الملتحقين بمؤسساتهم في المحافظات الأخرى، بالسرعة الممكنة، وفق البلاغات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء، والناظرة لصرف رواتب العاملين في محافظة دير الزور. وتطالب قاسيون بالاستجابة بالسرعة القصوى، لمطالب العاملين سواء بتجديد تكليفهم وعقودهم، أو بصرف رواتبهم وأجورهم وتعويضاتهم.

حلب و«صاحب الدم».. جون كيري شاهداً



ربما يكون السوري محقاً، بأن لا يابه بقراءة الكثير من التحليلات، المتعلقة بالألاعيب، التي تجري بين الكبار، في أروقة السياسة الدولية، بعد سيل الأكاذيب التي فرضت عليه، وبعد كل هذا الدم المراق في الصراع، ولكن هذا الدم ذاته، يفرض على «صاحب الدم» أن يسأل عما يجري في بعض «مواخير» صنع القرار الغربي، ولماذا لا تكف طاحونة الدم عن الدوران؟ وكيف أن خلافاً بين وزيرين أمريكيين، بات سبباً في إجهاض اتفاق يمكن أن يمنح إزهاق أرواح آلاف الضحايا؟

■ رمزي السالم

قطع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الشك باليقين، بعد اعترافه، بمسؤولية الجانب الأمريكي عن عدم تنفيذ اتفاق أيلول، الموقع عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والخاص بوقف الأعمال العدائية في سورية، وأوعز ذلك إلى انقسامات في الإدارة الأمريكية، وتحديداً إلى رفض البنتاغون تنفيذ الاتفاق، رغم توقيع الخارجية الأمريكية عليه.

ولكن الطرف الروسي كما تبين، لم يعدم الوسيلة بتبرير الاتفاق بدون الطرف الأمريكي، ألم يتم الفرز بين الجماعات الإرهابية، والجماعات المعتدلة؟ ألم يتم تحييد عشرات آلاف المدنيين وإنقاذهم؟ فماذا كان اتفاق أيلول غير هذا وذلك بقي أن نسل: من المسؤول عن الدماء التي سفكت - على الأقل - منذ التوصل الأمريكي من تنفيذ الاتفاق، وحتى تنفيذه بغياب واشنطن..

على ذمة جون كيري، الحق على وزير الدفاع الأمريكي اشتون كارتر،.. الاعتراف، برسم أصحاب الدم!

ربما تكون سابقة جديدة في الأزمات الدولية، أن يتكفل طرف واحد بتنفيذ اتفاق ثنائي، ويستغني عن «خدمات» الطرف الآخر، ولكن العلم، عند صاحب العلم! لا يتفاجأ أحد بذلك، فالقوانين الموضوعية تفعل فعلها خارج إرادة

البشر، وقانون توازن القوى الجديد، هو الذي كان وراء مأزق واشنطن، وافتضاح أمرها، وهو الذي أوجد الإطار الدولي الجديد للحل، وهو نفسه، سيدفع واشنطن إلى المشاركة في تنفيذ البند الثالث من اتفاق أيلول، حتى يكتمل بتمامه، أي التنسيق مع موسكو في محاربة الإرهاب جدياً، والذهاب إلى الحل السياسي، وإلا، فإن باب الخروج من الملعب، هو الباب الوحيد الذي سيكون مفتوحاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية.. هل نبالغ؟.. الأيام بيننا!

على ذمة كيري

على الرغم من أهمية اعتراف جون كيري، الذي جاء بمثابة صفة على وجوه أولئك الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها، لتحميل روسيا مسؤولية فشل الاتفاق، وبالتالي الإيمان في التشكيك بجدية الطرف الروسي في الحل السياسي للأزمة السورية، وتسويق

ربما تكون سابقة جديدة في الأزمات الدولية أن يتكفل طرف واحد بتنفيذ اتفاق ثنائي، ويستغني عن «خدمات» الطرف الآخر العلم عند صاحب العلم!

بروباغندا شيطنة روسيا، بدءاً من «الهيئة العليا لمنع المفاوضات»، والطاغم الليبرالي «المستقل» في المعارضة السورية، ومروراً بالأخوة من «عربان النفط»، وصولاً إلى قلاع إمبراطورية الإعلام الغربي «رويترز، بي بي سي، سكاي نيوز..» المدججة حتى أسنانها بالديماغوجيا، والقدرة على التأثير، إلا أن الأهم من ذلك كله، كانت إمكانية تنفيذ الاتفاق دون واشنطن، وإمكانية إيجاد الإطار البديل إذا استمرت واشنطن وأتباعها باللعب في الميدان السوري.

زمن الأفعال

اجتماع «ترويك» حل الأزمة السورية، «روسيا إيران تركية» وصور بيان موسكو، كانت الصفة الثانية على وجوه أعداء الحل، بدءاً من اشتون كارتر، ومن يمثل من قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، وحتى «صئبان» المعارضة السورية، التي ولدت من «وسخ» زمن الأفعال الملموسة!.



ثبات التوازن الدولي.. وقلق الداخلي؟

كان الحديث عن التوازن الدولي الجديد حتى قبل سنتين من الآن، ينطوي على شيء من المغامرة، فكان صاحب مثل هذه الرؤية متهم بأنه «طوباوي، حالم، أيديولوجي... يحن إلى الماضي»، وغير ذلك من النعوت، التي «أتحفنا» بها النخب السياسية التقليدية بترديدها.

■ عصام حوج

ولكن الوقائع عنيدة - كما يقال - واقتعت بالملحوس، من ظل ينكرها ويتجاهلها، وباتت أمراً مسلماً به، فلم يعد أحد قادراً على إنكار، أن وزن المركز الرأسمالي الأمريكي والغربي عموماً يتراجع، لا بل يمكن إزاحته من صدارة المشهد، وأن هناك قوى دولية، يتصاعد دورها، لا بل تأكد أيضاً! إن ثنائية التراجع - التقدم عملية مستمرة، وتراكمية،

وستتمخض حكماً عن تحول نوعي، على النطاق العالمي، وداخل كل بلد. لاشك أن العملية معقدة، ولن تجري وفق خط مستقيم، وستتخللها، تراجع، واختراقات هنا وهناك، لا توافق الاتجاه العام، كسمة ملازمة لأي مرحلة انتقالية، ولكن الاتجاه بات ثابتاً لا رجعة عنه. ربما يكون من الضروري سورياً، الوقوف على مسألة توافق التوازن الداخلي، مع توازن القوى الدولي الجديد، أي مدى فهم قوى الصراع في النظام والمعارضة، لهذا التوازن، ومدى تطابق رؤاهم مع اتجاهه الأساسي؟ إن الاصطفاف مع الطرف الصاعد اليوم، يعني؟ موقف واضح من الحل السياسي، باعتباره جزءاً من الحرب الجديدة على الإرهاب، وبما يعنيه حكماً من تنازلات متبادلة. موقف واضح ضد الإرهاب، باعتباره

ضرورة للحل.

ماذا يعني ذلك بالملحوس بالنسبة للأزمة السورية، ولأطراف الصراع في سورية؟ يعني ببساطة إعادة الاعتبار لدور العامل الداخلي، أي دور الشعب السوري، وقواه الحية، لأنه يعني وضع الملفات كلها على طاولة المفاوضات، يعني منع احتكارها، لا من قبل النظام تحت راية الحرب على الإرهاب، وردّ المؤامرة، ولا احتكارها من قبل بعض المعارضة تحت راية الانتقام للدم السوري، أو أية حجة أخرى، وبعبارة أخرى، يعني: كسر حلقة الانقسام المشوه «مؤالة - معارضة» أي استقطاب سياسي جديد وحقيقي، حول جملة القضايا الوطنية، والاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية، وتفعيل دور القوى الشعبية، بما يبلور ذلك الوزن الداخلي المتوافق مع التوازن الدولي الجديد، كخيار ثابت

د. جميل: لقاء الأستانا «بروفا» نهائية لمفاوضات جنيف!



أعلن قيادي في «جبهة التغيير والتحرير» السورية، أن لقاء بين ممثلي دمشق، والمعارضة السورية، قد يجري في عاصمة كازاخستان، أستانا، في النصف الثاني من يناير/كانون الثاني القادم.

وفي تصريح لوكالة «تاس» الروسية أشار قدرتي جميل، ممثل ما يعرف بـ«منصة موسكو» من المعارضة السورية، الأربعاء 21 ديسمبر/كانون الأول، إلى أن لقاء الأستانا سيأتي بمثابة «البروفا النهائية» لمفاوضات جنيف، التي رجح المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي مستورا، أنها ستجري، في 8 من فبراير/شباط المقبل.

وأكد جميل: «إن منصة موسكو للمعارضة السورية جاهزة للمشاركة في الحوار بجنيف، إذا تم توجيه الدعوة إليها»، لكنه أكد على أن: «إجراء المحادثات في جنيف بالشكل السابق محكوم عليه بالفشل التام»، موضحاً: بأن نجاح المفاوضات «مرهون بتشكيل وفد واحد للمعارضة».

وأضاف: «نحن بحاجة إلى مفاوضات مباشرة، والمفاوضات المباشرة، لا يمكن إجراؤها عندما تكون هناك ثلاثة وفود للمعارضة مقابل وفد النظام»، وقال جميل: «إن وجود ثلاثة وفود للمعارضة، يعني عرقلة المفاوضات، وإن الجدية في التفاوض تقتضي تشكيل وفد واحد يمثل المعارضة السورية»، وأوضح د. قدرتي جميل في تصريحه: «إن الظرف السياسي الراهن سيساعد على تشكيل وفد واحد»، وقال: «إن مهمة تشكيل وفد واحد، باتت أسهل من السابق، بحكم الأزمة العميقة التي تمر بها مجموعة الرياض»، وأضاف، عضو

قيادة جبهة التغيير والتحرير: «أعتقد أن الظروف الموضوعية مساعدة لحل مسألة تشكيل الوفد الواحد». وفي هذا السياق قال: «إن لقاء وزراء خارجية- روسيا، إيران، تركيا- أظهر للغرب أنه يمكن استبدالهم «أو الاستغناء عنهم» وتجاوزهم، في حل الأزمة السورية، وإحياء مسار جنيف». وأكد جميل، موضعاً أهمية التنسيق الروسي الإيراني التركي: «هؤلاء لاعبون حقيقيون وواقعيين، ولهم تأثير مباشر على الأرض، وإذا اتفق هؤلاء الثلاثة، عندئذ يمكن إزالة أكثر العقبات من طريق الحل، لاسيما وأن

الدول الغربية مارست الكثير من النفاق، واتسموا بعدم النزاهة مع الجانب الروسي على طول الخط». واستدرك جميل: «الحالة المثلى لحل الأزمة السورية تتطلب مشاركة الأطراف كلها ذات العلاقة، لكن إذا كانوا سيستمرون بالإعاقة، يمكن عندئذ السير للأمام بدونهم»، مشدداً: «هذه أهم نتيجة للقاء موسكو». هذا، وكانت قد جرت محادثات بين وزراء خارجية ودفاع «روسيا- إيران- تركيا» بشأن سورية، في 19 كانون أول الجاري في موسكو، وأصدر المجتمعون في ختام الاجتماع بياناً، أعلنوا فيه استعدادهم لأن يكونوا الضامنين للاتفاقات بين المعارضة والحكومة السورية، وأكدوا على التزامهم بوحدة وسيادة سورية، والعمل ضد المجموعات الإرهابية.

كما أكد الوزراء الثلاثة نيتهم في الوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية، بدون أن يشمل ذلك المجموعات الإرهابية، كـ«جبهة النصرة»، و«تنظيم داعش».

■ روسيا اليوم - تاس - فاسيون

العصا «الأستانية» الغليظة..!



■ مهند دليقات

وقد بات من شبه المؤكد أن المؤتمر سيعقد في «نهايات الشهر الثاني من العام القادم». بالتوازي مع ذلك تنشطت الدعوات الغربية للعودة إلى جنيف، فيما بدت أنها محاولة لقطع الطريق على أستانا!

ترافق ذلك كله بتخطيط عال ضمن صفوف معارضة الرياض، التي بدأ بعض أعضائها بتقديم «اعتذاراتهم» للشعب السوري، عن فشلهم وفشل شعاراتهم وخططهم، وعن تبعية العديد منهم للعواصم الإقليمية والدولية، بل وعن الفساد الذي يسود أوساطهم.

اللافت للنظر، وربما هو أمر بات معتاداً، أن متشددين في طرفي الأزمة السورية، متفقون على إبداء رأي محدد من أستانا: أنها نصف لجنيف وللقرارات الدولية. بطبيعة الحال، فإن الطرفين يتعاملان مع هذا «الاستنتاج» كل على طريقته؛ فمتشدّدو المعارضة يبدون تخوفهم من تحول أستانا إلى التفاف على القرارات الدولية، باتجاه تنفيذ ما يسميه النظام «حكومة موسعة». وأما متشدّدو النظام فيرحبون بأستانا ويروجون، أن فيها نسفاً لجنيف و2254 وصولاً إلى «الحكومة الموسعة» ذاتها.

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عقب الاجتماع الثلاثي «الروسي- الإيراني- التركي» يوم الثلاثاء 20/12 في موسكو، عن إمكانية عقد مفاوضات سورية- سورية في العاصمة الكازاخستانية أستانا..

العالمي بشكل نهائي؛ ومصطلحات من قبيل «المجتمع الدولي» و«الأمم المتحدة» لن يطول بها الأمر حتى تصبح أشكالاً لمحتوى جدي، ولن تبقى كما كانت طوال عقود ناطقة باسم المصالح الأمريكية الاستعمارية. بالمحصلة، فإن مؤتمر أستانا، هو عصا غليظة في وجه الغرب، هدفها تنفيذ 2254، سواء انطلاقاً من أستانا نفسها، أو عبر المرور بجنيف السويسرية.

الدولية نفسها التي كان مفروضاً تنفيذها انطلاقاً من جنيف. ثالثاً: إن الرمزية الجيوسياسية لأستانا، وعقب اللقاء الثلاثي الروسي الإيراني التركي، فهي رمزية عالية؛ فأستانا ربما تشكل ما يشبه مركز ثقل هندسي لا لهذه الدول فقط، بل ومعها الصين والهند. بكلام آخر، فإن مؤتمراً في أستانا لتطبيق القرارات الدولية، هو تعبير مجازي وفعلي، عن انتقال مراكز ثقل التوازن

الحقيقة، كما هي العادة أيضاً، ليست في أقوال أي من الطرفين؛ فمؤتمر أستانا، وضمن الظروف الدولية والإقليمية والمحلية التي يعقد فيها، له الإحداثيات التالية: أولاً: إذا كان لقاء موسكو التشاوريين، «بالشهرين الأول والرابع من عام 2015»، قد شكلا خطوة ضاعطة لإصلاح «مؤسسة جنيف»، سواء على مستوى شكل تمثيل المعارضة، أو للاحية تثبيت توازي وتزامن الحل السياسي، ومحاربة الإرهاب، الأمر الذي انعكس في 2254 ومن ثم في جنيف 3 الذي جرى تخريبه من الغرب وأتباعه، فإن أستانا أيضاً يشكل خطوة مشابهة بهذا المعنى؛ أي أنه مؤتمر لاستكمال إصلاح مؤسسة جنيف بشكل نهائي.

ثانياً: أستانا ليس عبارة عن «موسكو3» فحسب، بل هناك احتمال جدي أن يتحول إلى بديل مكاني عن مدينة جنيف السويسرية، ذلك إن أصرت واشنطن وحلفاؤها على الاستمرار في تعطيل تنفيذ القرار الدولي 2254. بما يعني أن أستانا ليس نقيضاً لجنيف- المؤسسة والقرارات الدولية، ولا حتى نقيضاً لجنيف- المكان، ولكنه من الممكن أن يتحول إلى نقيض مكاني، الغرض منه ليس إلا تنفيذ القرارات

محفزات التعليم العالي: ضريبة على الرسوب وعدم حضور الامتحان!



القادم، أما الطلاب القدامى فلن يشملهم القرار، باستثناء رسوم بسيطة».

ويعتبر هذا القرار زيادة في الأعباء على أغلب الطلاب الوافدين من محافظات أخرى، والطلاب الذين لا يملكون مورداً مالياً كافياً، ما يعني تخلف الكثير من الطلاب عن التعليم الجامعي، وخاصة وسط ضغوط أخرى يعانون منها لها علاقة بالتكاليف المادية كرسوم تسجيل المكتبات وشراء المحاضرات والمواصلات اليومية، وضغوط نفسية واجتماعية أخرى ولدتها الأزمة بمفهومها العام.

ألف ل.س بنسبة تصل إلى 75% وبحسب طيفور، فإنه سيتم تطبيق بعض الرسوم في السنة القادمة، ومنها في السنة الحالية وأخرى في العام الدراسي 2018/2019 بالنسبة لنظام التعليم المفتوح وكذلك الأمر بالنسبة للطلبة المستنفدين والمفصولين من الجامعة، دون توضيح الرسوم التي سيتم العمل بها من هذا العام، أو العام القادم، معللاً ذلك بأن القرار «طويل وفيه كثير من التفاصيل».

وأكد: أن «قرار رفع الرسوم سيطبق على طلاب التعليم الموازي المستجدين في العام

هو: التثقيف الاجتماعي ورفع مستوى الثقافة لدى الطالب وليس ممارسة مهنة على أساس الشهادة الممنوحة أو متابعة التحصيل العلمي في الدراسات العليا، ولكن هذا النظام التعليمي انحرف عن هدفه، علماً أن الهجوم الذي شنه معاون الوزير على نظام التعليم المفتوح مجرد هجوم، ولا يبرر نهائياً رفع الرسوم على الطلاب.

حتى التعليم الموازي لم يسلم من القرار، وطالعه رفع الرسوم أيضاً، وفي مثال على ذلك، تم رفع رسوم التسجيل في التعليم الموازي بكلية الآداب من 40 ألف ليرة ليصبح 70

تحفيز الطالب الراسب لبذل المزيد من الجهد للتخرج من الجامعة، فليس معقولاً أن يقضي الطالب عدة سنوات في الجامعة» على حد تعبيره، أي أنه سيتم استغلال مراسيم الدورات التكميلية لفرض رسوم على الطلاب المستنفدين ليكون مورداً للوزارة، التي ترى فعلاً في هذه «الضريبة» إن صح التعبير «حافزاً للدراسة»، علماً أنه أسلوب من أساليب العقاب وليس التحفيز بحسب الكثير من الطلاب.

طيفور تحدث لأكثر من وسيلة إعلامية، وعدد أكثر من سبب دفع الوزارة لرفع الرسوم، منها: ارتفاع سعر الورقة الامتحانية المؤتمنة إلى أكثر من 250 ليرة سورية، على حد تعبيره، وقال: «نقوم بطباعة الأوراق الامتحانية لعدد كبير من الطلاب، بينما يحضر القليل منهم فقط إلى الامتحان، الأمر الذي يكلف الوزارة عبء الأوراق المتبقية»، وهذا بمثابة إعلان رسمي عن تحميل الوزارة خسائرها للطلاب الذين تقدموا بالأصل للامتحان ولم يتخلفوا عنه.

«انحراف» التعليم المفتوح

وراح طيفور إلى أكثر من ذلك ليبرر زيادة الرسوم على طلاب التعليم المفتوح، بقوله: إن «الهدف الأساسي» من نظام التعليم المفتوح،

■ حازم عوض

ومن هذه النكات: «هلا سؤال بما أن مادة التكميلي ب 2000، إذا سحبوا الورقة مني بنص الوقت بيرجعولي 1000 يتساءل مراقبون»، و«بعد قرار رفع الرسوم الجامعية: جنة الطلاب منازلهم»، إضافة إلى تهكمات أخرى أطلقها الطلاب للتعبير عن سخطهم من القرار.

في قرار الوزارة الجديد، فرضت رسوماً لم تكن موجودة سابقاً، بمبررات لم تقنع الطلاب، ومنها رسم التكميلي الذي حدد ب 2000 ليرة سورية لكل مادة، عدا عن فرض 1500 ليرة سورية إضافية إلى سعر المادة لمن يعيد تقديمها مرة ثانية في التعليم المفتوح، و2500 ليرة إضافية لمن يعيدها للمرة الثالثة، علماً أن المبلغ الذي كان سابقاً هو 5000 ليرة سورية لكل مادة مهما تم التقدم إليها.

ضريبة تشجيع!

وزارة التعليم العالي، وعلى لسان معاون الوزير لشؤون الطلاب رياض طيفور، رأت: أن الطلاب المتقدمين للتكميلي يستحقون هذه الرسوم الجديدة، لأنهم لم يبذلوا الجهد اللازم للتخرج، ومن وجهة نظر طيفور حرفياً بحسب تصريحات صحفية «فإن المبلغ المفروض عليهم هدفه

طوابير من الطلبة والازدحام المتكرر

يشهد الازدحام، ويزداد عند مواعيد التسجيل الجامعي، كما كل عام، على كوات المصرف العقاري الطلابي في دمشق، كما غيرها من المحافظات الأخرى.

■ مراسل قاسيون

وعلى الرغم من تكرار هذا التزاحم بشكل سنوي، إلا أن وزارة التعليم العالي، ورئاسة الجامعة، وإدارة المصرف، لم تجد حلولاً تنصف الطلاب، وتؤمن لهم خدمة تسديد رسومهم بشكل سلس ومريح.

طوابير في العراء والبرد

طوابير طويلة من الطلبة أمام المصرف العقاري الطلابي بدمشق، وصلت خارج حدود الحرم الجامعي، بالعراء وبهذا الجو البارد والعاصف، حيث يقضي الطلاب ساعات طويلة بانتظار الوصول للكوة المخصصة للدفع داخلاً.

المستغرب، من قبل الطلاب، أن وزارة التعليم العالي، وإدارة الجامعة، تقوم بتحديد أيام معدودة للتسجيل أمام الطلاب، وإلا يفقد الطالب حقه بالتسجيل، أو أنه سيضطر للتقدم بطلب من أجل الحصول على استثناء، بحال لم يتمكن من التسجيل بالموعد المحدد خلال الفترة المقررة، مع إمكانية ضياع فصل دراسي، أو سنة دراسية كاملة بحال لم يتم التجاوب مع هذا الطلب.

أسباب ليست جديدة أسباب الازدحام السنوي يمكن إيجازها بالتالي:

كثرة أعداد الطلاب، وتزايدهم عاماً بعد آخر.

قلة عدد فروع المصارف المعتمدة للتسديد، حيث يقتصر ذلك بالنسبة للمصرف العقاري بدمشق على «فرع الجامعة- فرع الصالحية- فرع المزة- فرع مشروع دمر»، حيث يشهد الازدحام على فرعي الجامعة والصالحية، فيما تخف على فرعي المزة والمشروع، وذلك لأسباب مكانية بحتة.

قلة عدد الكوات، التي تستقبل تسديد رسوم الطلبة بكل فرع من هذه الفروع.

تداخل فترة فتح باب التسديد والتسجيل، لكل من طلاب التعليم الموازي والمفتوح في الوقت نفسه، وهؤلاء يقدرون بعشرات الآلاف.

ضييق الفترة الزمنية المحددة للتسجيل والتسديد، بالمقارنة مع عدد الطلاب الكبير، فعلى الرغم من أن الفترة قد تصل لشهر كامل، إلا أنها تعتبر قليلة، بالمقارنة مع تعداد الطلاب الكبير.

معاناة وهدر وقت

معاناة الطلاب، لا تقتصر عند حدود طوابير الانتظار، على أبواب المصارف المعتمدة وكواتها، بل تتعداها إلى طوابير الانتظار



اقتراحات

ولعل اعتماداً مصارف أخرى، أو تخصيص فروع أخرى كفيلة بحل جزء من المشكلة، كما يمكن حل جزء آخر من المشكلة، عبر زيادة عدد الكوى المخصصة لاستقبال تسديدات الطلبة، بكل فرع من الفروع المعتمدة، ويمكن أن يحل جزء إضافي عبر اعتماد مصارف معتمدة مختلفة لكل نظام جامعي، موازي أو مفتوح، حيث يقسم الازدحام على مصرفين بدلاً من واحد، ولعل لدى الجهات المعنية حلولاً أكثر عملية وتخصيصية من ذلك كله، بما يحقق تخفيف الضغط على الطلاب والمصارف خلال فترة زمنية ضيقة ومحدودة بأن معاً.

الجهات المعنية خارج التغطية

الاستمرار بهذا الشكل من هدر الجهد والوقت للطلبة في كل عام، دون إيجاد حلول لهذه المشكلة، التي تظهر وكأنها مستعصية، يعني أن الجهات المعنية والمسؤولة عن ذلك «وزارة التعليم العالي- رئاسة الجامعة- المصرف العقاري» لا تعينها تلك المعاناة، كما لا تعينها مصلحة الطلاب، وحسن استثمارهم لامكاناتهم ووقتهم، كما لا يعينهم مستقبلهم أيضاً، وكأنها خارج التغطية بالنسبة لمعاناة الطلبة، فالمشكلة ليست مستعصية، ولكن تحتاج إلى إرادة للحل، خاصة مع تزايد تعداد الطلبة المطرد عاماً بعد آخر.

الشبيهة للتسجيل بكل كلية أيضاً. ذلك لا يعني فقط معاناة وجهداً وعناء، بل مزيداً من هدر الوقت، وخاصة أن نهاية مواعيد التسجيل تكون قريبة ومتداخلة أحياناً، مع مواعيد بدء الامتحانات الفصليّة، ما يعني أن هذا الوقت المهدور يصبح له ثمن وقيمة، على مستوى حسن الاستثمار، في التحصيل الدراسي والعلمي، خلال فترة التحضير للامتحانات.

طبعاً، مع عدم تغييب سوء التعامل أحياناً، أو الاضطرار للوقوف في الطوابير مرات ومرات، بحال نقص ورقة، أو توقيع، أو خلل في البيانات، وغيرها من الأسباب التي تزيد من هدر لوقت والجهد.

تعدد جهات التسعير والرقابة على الخدمات والسلع



جهات رسمية عديدة، لها علاقة مباشرة بالمواد والسلع والخدمات، سعراً ومواصفةً وجودةً، إلا أن كثرة هذه الجهات، لم تعف المواطن، لا من ارتفاع الأسعار المستمر دون توقف، ولا من سوء المواصفة أو تدني الجودة، ولا حتى من انتشار الغش والتقليد بشكل كبير.

■ سمير علي

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مع مديرياتها المنتشرة في كل المحافظات، مع عناصر ما يسمى بحماية المستهلك، هي الجهة الأولى الأساسية المسؤولة عن مراقبة الأسعار وضبطها، كما عن المواصفة والجودة، وغيرها من المسؤوليات الأخرى، ولكنها بالمقابل ليست الوحيدة المسؤولة عن ذلك.

كبار التجار والفاسدون هم المستفيدون
الكثير من الجهات العامة الأخرى، وزارات ومؤسسات ومديريات، لها دور مباشر أو غير مباشر، بتسعير السلع والخدمات، كما بمراقبتها والمحاسبة عليها، ولعل ذلك يعتبر من الغيبيات التي تعتبر سبباً رئيسياً بالانفلات الجاري، على مستوى السلع والخدمات بالأسواق، والتي يعمل من خلالها، ويستفيد منها كبار التجار والمستوردون والفاسدون، مستغلين الكثير من الثغرات، بين الصلاحيات الممنوحة لكل جهة على حدة، ليدفع المواطن بالنتيجة مغبة هذا التداخل، والتغيب السلبية.

الواقع العملي، يقول: أنه لا توجد جهة تسعيرية مركزية واحدة للسلع والخدمات، كما لا تقتصر عملية الرقابة والضبط على جهة واحدة أيضاً، على الرغم من الحديث كله عن دور وزارة التجارة الداخلية ومديرياتها بالمحافظات.

«الكهرباء- الصحة- المياه- الاتصالات- النفط- السياحة- المحافظة- الاقتصاد- الجمارك» وغيرها، تعتبر جهات مسعرة للخدمات والسلع، سواء بشكل مباشر ورسمي، أو بشكل غير مباشر «تأثيري»، كما لدى جزء كبير من هذه الجهات، كوادرها المختصة بالرقابة على الجودة والسعر، كما وبضبط المخالفات إن وجدت.

■ تنافس وتناحر

واقع الحال يقول: أن هناك تنافساً بين هذه الجهات على مستوى عمليات التسعير والرقابة أحياناً، مع ما يستتبع ذلك من تناحر على مستوى المنافع، والمكاسب المتحصلة من هذه المهام، مع عدم إغفال أوجه الفساد، التي يستفيد البعض منها جراء هذه المنافسة والتناحر.

بالمقابل واقع الحال يقول أيضاً: لو أن هناك تكاملاً بالعمل بين هذه الجهات، بكوادرها ومهامها المتداخلة، كان من الممكن أن يتم ضبط الخدمات والأسعار بشكل أفضل مما هي عليه الآن، وبما يحقق مصلحة المواطن بنهاية المطاف، حيث أن مجموع العاملين المكلفين بهذه المهام، على مستوى هذه الجهات مجتمعة يعتبر كبيراً جداً، حيث تغيب معها ذرائع نقص الأعداد، التي تتحدث عنها بعض الجهات بشكل منفرد، وخاصة وزارة التجارة الداخلية.

■ تضيق مصلحة المواطن

علماً أنه لو توفرت الإرادة، لكان من الأفضل أن يتم حصر موضوع التسعير للخدمات والسلع بجهة واحدة رسمية مركزية ومسؤولة، مع الإبقاء على تعدد جهات الرقابة، وضبط المخالفات حسب الاختصاص، بدلاً من هذا التشعب كله، الذي يُضَيِّع المسؤوليات، كما يُغَيِّب بالنتيجة مصلحة المواطن، بالحصول على سلعة، أو خدمة ذات سعر ومواصفة وجودة موحدة ومعتمدة، بظل هذا التعدد والتشابك بالمهام والاختصاص بين هذه الجهات العامة كلها.

ولعل ذلك ينسجم مع السياسات الليبرالية المتبعة والمقررة، والتي تفضل دائماً مصلحة كبار التجار والمستثمرين والمستوردين، على مصلحة المواطن، كما أنه ليس من مصلحتها أن يكون هناك جهة واحدة تملك تلك القاعدة من البيانات، ولو كانت حكومية ورسمية، والتي بحال توفرها، لخرج موضوع التسعير

للتحويل بشكل رقمي مؤتمت ومؤرشف، ومؤمن إلى الجهات الحكومية المركزية المعنية الأخرى، سواء كانت رقابية أو حتى قضائية، فإن موضوع التسعير المركزي، يخرج عن كونه مبعثراً وعشوائياً، وقابلاً للتلاعب والاستفادة المنفعية من هذا الطرف أو ذاك، ليصبح قابلاً للاعتماد على مستوى المخرجات الأهم، والمتمثلة بالإحصاءات والدراسات الاقتصادية، وغيرها من القضايا، التي لها علاقة مباشرة بالمساعدة على اتخاذ القرار، وهو أساس الاعتماد على التقانات الحديثة، بحال الرغبة بحسن استثمارها.

فهل من الصعب العمل على هذا المشروع، وتهيئة الأرضية القانونية والتشريعية والتقنية والتمويلية اللازمة، لنصل بالنتيجة إلى قاعدة بيانات عامة وشفافة تشمل: «السعر والمواصفة والجودة»، وقابلة للتحديث عند كل متغير، وتكون مرجعية لدى الجهات الرقابية، كل حسب اختصاصاتها، بعيداً عن هذا التشعب والتنافس غير المبرر كله، والذي يحصد المواطن نتيجته سلباً، على مستوى المزيد من الاستنزاف بالسعر والمواصفة والجودة، بل وعلى حساب صحته أحياناً. أم أن ذلك يتعارض مع التوجهات الليبرالية للحكومة، التي تعمل دائماً على «تغطية السموات بالقبوات»، بضوء محاباتها لمصلحة كبار التجار والمستوردين والفاسدين، في البلد أو بخارجه.

والجودة والمواصفة، مع ما يرافقه من قضايا أخرى، عن حيز المتكتم عنه، وعليه إلى حيز الشفافية والنور وحسن المتابعة والرقابة، وهو ما يتعارض مع أدوات ووسائل التهرب من المحاسبة والرقابة وضبط المخالفة كلها، اعتباراً من التهرب الضريبي، مروراً بالتهرب من الرقابة، وصولاً لكسر الاحتكار، وغيرها من الجوانب المتعلقة الأخرى.

■ استثمار التقنية الرقمية

مشكلة عدم تطبيق التسعير المركزي، للسلع والخدمات كافة كانت مبررة سابقاً على المستوى الرسمي، بظل الكثرة المتكاثرة من التشكيلات السلعية والخدمات المتوفرة والمعروضة والمتزايدة يوماً بعد آخر، وعدم التمكن من حصرها وتبويبها من قبل جهة واحدة، ولكن مع التطور التقني والرقمي الجاري، وبظل إمكانية خلق قواعد بيانات قابلة للتحديث، مع كل متغير، زمني أو مكاني، نوعي وجزئي أو كلي، حسب المصدر أو تاريخه، مع الإمكانية المستمرة للمقارنة وتتبع المتغيرات، وخاصة على مستوى التكاليف ومتغيراتها المستمرة، عبر القاعدة البيانية نفسها، وبظل اعتماد نسب واحدة لهوامش الربح المعتمدة لكل سلعة أو خدمة، كما للضرائب والرسوم المفروضة، وغيرها من الثوابت الأخرى القابلة للتطبيق، وفق قواعد البيانات المعتمدة برمجياً، والقابلة



يستغيثون بهم وما من مجيب أو أذن صاغية، حيث يتبين وكأن السارقين أقوى نفوذاً من هؤلاء المسؤولين، إلا إذا كان هناك تفاهم على ذلك!.

■ مدينة لأشباح

المدينة اليوم باتت مدينة أشباح، يستحيل السكن فيها، حيث تفتقر لكل مقومات الحياة، ناهيك عن الخراب الذي يشي بموت كبير يستحيل أن تجاوزه حياة، عدا عن الطرق التي قطعت. إن التضحيات الجسام البشرية والمادية والمعنوية التي قدمت لتحرير المدينة يجب أن تكون حافزاً للعودة والاستقرار والحياة الآمنة، وليس السرقة والنهب المنظم، وزيادة استفزاز مشاعر الناس العائدين والانتقام منهم.

■ ما المطلوب؟

إن هذا يتطلب، وعلى وجه السرعة،

تأمين وصول المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، والإشراف الحازم على توزيعها حتى لا تسرق. تأمين مولدات للطاقة الكهربائية لتأمين الإنارة. إن تأمين ماتمت الإشارة له، وغيرها من التدابير الأخرى، يمكن أن يوفر عودة الناس إلى مدينتهم المحررة، ويرسخ في وعيهم أنهم عائدون إلى «حضن الوطن» وأنهم عنصره الأساس.

استنفار كل الجهود المدنية والحكومية كلها، من أجل تحقيق التالي: إيقاف عملية النهب والسرقات، والمحاسبة الفورية والحازمة لكل من قام بذلك. فتح الطرقات جميعها لتسهيل تحرك المواطنين. تأمين مقومات الحياة وإعادة تأهيل بنائها التحتية، من مياه وكهرباء واتصالات. إقامة المراكز الصحية الأولية لمعالجة بعض الحالات، والإصابات الطارئة نتيجة وضع المدينة.

حلب الآن.. مطالب ملحة وعاجلة

خلال الأسبوعين الماضيين، كانت حلب محط أنظار العالم، فالتطورات على الأرض وهزيمة الإرهاب.

■ مراسل قاسيون

بعد ما تم بذله من دماء غزيرة لتحرير القسم الشرقي من المدينة، لتوحيدها وإعادة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، استبشر الحلبيون النازحون بالعودة إلى منازلهم ومحالهم ومنشأتهم، بعد أن أضاعت الحرب سنوات من عمرهم، أذاقتهم فيها الذل والقهر والجوع والتشرد، وحتى الغربة وهم في وطنهم. ولكن المفاجأة التي أذهلتهم، ولم تجعل فرحتهم بهزيمة قوى الإرهاب تكتمل، هي عمليات التعفيش المنظم التي طالت بيوت وممتلكات أبناء المدينة، فالنهب المنظم والسرقات الواسعة لبيوت الكثيرين منهم، والتي لم تبق شيئاً من مستلزمات

مظاهرات واعتصامات شعبية في عين الفيجة



قام أهالي عين الفيجة، بعدة تجمعات شعبية، مطالبين بخروج الجماعات المسلحة من بلدتهم، وبفك الحصار المفروض عليهم، والذي يدفعون هم وحدهم نتائجه وسلبياته، على حياتهم ومعيشتهم وأمنهم وأرزاقهم.

■ قاسيون

الشعبية ودورها الذي ما زال يتصاعد يوماً بعد آخر.

150 ألف مواطن

تحت سيطرة مسلحي الفصائل

بلدات الوادي، تقع تحت سيطرة عدد من الفصائل المسلحة، وعلى رأسها ما يسمى «بحركة أحرار الشام»، التي تفرض تواجدها وسيطرتها على الوادي وأهله، ويقدر تعداد سكان قرى وبلدات وادي بردى بحدود 150 ألف مواطن، جزء كبير من هؤلاء من النازحين للوادي بفعل الحرب والأزمة والحصار.

أهالي بلدات الوادي العديدة، عانوا كغيرهم من صعوبات الحصار، ومن تداعيات الاشتباكات والقصف، الذي طال بلداتهم، وكانوا ضحايا مباشرين لهذا وذاك على الجانبين.

ضريبة تناقض المصالح

تم الحديث لأكثر من مرة، خلال الأعوام السابقة، عن مساعي هدى عبر وفود من هذه البلدات، مع محافظ ريف دمشق، وغيره من المسؤولين عن المنطقة أمنياً وعسكرياً، وفي كل مرة تتداعى تلك الهدى المعلنه، لتعود قعقة السلاح بالسيطرة على الأجواء، مع ما تحمله من نتائج على مستوى حياة وأمان الأهالي، بالإضافة لما يلحق أبنيتهن من أضرار، بفعل القصف والعمليات العسكرية في المنطقة، بالإضافة للكثير من الاستفادة، التي يتم حصدها

حيث اعتصم أهالي البلدة، يتقدمهم النساء، أمام مقر نبع الفيجة بتاريخ 2016/12/22 في مسعى للضغط على المسلحين، للخروج من بلدتهم، والمضي باستكمال الهدنة المعلنه بشكل كامل، داعين للاستمرار بهذه التحركات الشعبية، حتى تنفيذ المطلوب، بما يحقق عودة الحياة والأمان إلى البلدة وأهلها.

تنظيم الصفوف بين فكي الكماشة

الأهالي الواقعون بين فكي كماشة المسلحين داخلاً، والحصار خارجاً، مع ما يتحملونه نتيجة الانتكاسات على الهدنة المعلنه، من تهديد يومي على حياتهم وأمنهم ومعيشتهم، ضاقوا ذرعاً بالمحاولات والمساعي السابقة الفاشلة كلها، أو التي يتم تفشيها عمداً من قبل بعض المستفيدين من استمرار حالة التوتر العسكري والأمني، والحصار ونتائج اليومية الكارثية على المستوى المعيشي، وتأمين متطلبات الحياة اليومية، ما كان منهم إلا أن بدأوا ينظمون صفوفهم ويتوحدون بوجه المسلحين، طالبين منهم الخروج من بلداتهم، من أجل استعادة حياتهم وأمنهم، عبر فك الحصار عنهم، وفتح المجال أمامهم للمضي قدماً باتجاه استعادة دورهم، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كما غيرهم من البلدات التي سبقتهم على امتداد الوادي باتجاه دمشق، مثل: الهامة وقديسيا، بفعل ضغط الحركة

هؤلاء، على مستوى الهدى التي يتم العمل عليها، وخاصة «حركة أحرار الشام» التي تتمركز بمحيط النبع، مع التهديد بتفجيره من قبلها، وذلك لما يمثله النبع من أهمية استراتيجية، على مستوى توريد مياه الشرب لمدينة دمشق بشكل خاص، حيث تعرض النبع مرات عدة للضرر والتخريب بفعل القذائف، وتم إعادة تأهيله من قبل مؤسسة المياه، عبر اتفاقات لهذه الغاية تحديداً، فيما يخشى الأهالي من استخدام ورقة الضغط هذه من قبل المجموعات المسلحة، مع ما يحمل ذلك من تداعيات سلبية مباشرة عليهم وعلى معيشتهم وأمنهم، كما على أهالي دمشق، وعلى مستوى مياه شربهم، لذلك كان تحركهم الشعبي الأخير مؤشراً ودليلاً مباشراً على تحييد أنفسهم، عن دوائر الضغط المصلحية المتبادلة، التي لن يكون ضحيتها إلا هم أولاً، وسكان العاصمة ثانياً.

على المستوى السياسي، من قبل الفصائل المسلحة، وداعميها المحليين والإقليميين والدوليين، ناهيك عن الاستفادة المادية لهذه الفصائل، على مستوى التمويل المباشر، من قبل هذه القوى، أو استفادة البعض من المحسوبين على القوى الفاعلة على الأرض من الطرفين من تداعيات الحصار على مستوى متطلبات الحياة اليومية للأهالي، من أغذية ومحروقات وأدوية وغيرها من أساسيات البقاء، استغلالاً لحاجة الأهالي لهذه المتطلبات بشكل يومي، حيث يدفعون وحدهم، ضريبة تناقض المصالح أو تشابكها، بين هذه القوى عملياً.

النبع ورقة ضغط

بلدة عين الفيجة، تعتبر المركز الرئيسي لتتمركز الفصائل المسلحة، ويعتبر التحكم بنبع الفيجة ورقة الضغط الرئيسية بيد

ركن الدين

الأهالي يريدون ونهر يزيد يريد!

■ مراسم قاسيون

ما أن تقترب أمتار من حي ركن الدين الشعبي لتصعد الجبل، وتحديداً بالقرب من نهر يزيد، حتى تتغلغل إلى أنفك الروائح الكريهة، وما أن تزداد اقتراباً، حتى تشتد الروائح، وتظهر أمامك الحشرات المتطايرة لتقصف وجهك بأجسادها، وعندما تصل لمنطقة عبور النهر، يصدك المنظر المقرف للنفايات المتركمة لعدة أمتار، وهي تغلق مجراه، هذه الروائح لا تقل خطورة عن الروائح المنبعثة من مكب النفايات الموجود خلف الجبل - ويقل ظهور قاسيون - نتيجة وجودها وحرقها منذ بداية سنوات الأزمة، سواء في فصل الصيف، أم في فصل الشتاء حالياً!

نهر يزيد حاله كما حال بقية فروع نهر بردى، بل كبرى ذاته الذي يتغنى به الشعراء... حيث أصبح قناة للصرف الصحي، ولم يعد نهرًا تجري فيه المياه، ومما يفاقم الأمور أكثر، هو تراكم النفايات والقاذورات على سطحه. ففي هذه الأيام من فصل الشتاء تزداد هذه النفايات نتيجة ما تحمله مياه الأمطار المنحدرة من الجبل من أتربة أيضاً تعرقل جريان مياه الصرف الصحي. بلدية ركن الدين تذكر مرة في العام، أو يذكرها الأهالي بضرورة تعزيز النهر، بينما هو بحاجة للتعزيز مرة أو مرتين كل شهر على الأقل!

مشكلة نهر يزيد، مشكلة مستمرة منذ سنوات إذا لم نقل منذ عقود، وتفاقم كثيراً خلال سنوات الأزمة، وهي بحاجة لحل علمي جذري، لكن كما يقول المثل الشعبي: الرمد أحسن من العمى!

فهل ستستجيب بلدية ركن الدين ومحافظة مدينة دمشق، لما يريده الأهالي ويريده نهر يزيد؟

الفرح المفقود بالمناسبات والأعياد



لم يعد مستغرباً رفع الأسعار بمناسبة أو بدونها، وهذا ما جرى مؤخراً للسلع والمواد، وخاصة تلك المتعلقة بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة القادمين.

■ مراسم قاسيون

حيث بدأت الأسعار بالارتفاع، كما تزايد الاحتكار لبعض المواد والسلع من قبل القلة القليلة من التجار والمستوردين الكبار، المتحكمين بالسوق وبالعرض والطلب.

«حسب السوق منسوق»!

المواد الغذائية والخضار واللحوم كانت الأوفر حظاً على مستوى الرفع غير النظامي الأخير للأسعار، حيث تراوحت نسب الرفع بين مادة وأخرى، حسب السوق وموقعه والضغط عليه، وعلى ما يبدو

غير المبرر بالأسعار المقترن بالمناسبات، لا يتم التراجع عنه بعد انتهاء هذه المناسبات، بل ما يلبث السعر الجديد أن يعتبر عتبة جديدة، يتم الحساب عليها، عند كل متغير بمدخلات العمليات التسويقية للمواد والسلع في الأسواق، اعتباراً من التكاليف ووصولاً إلى هوامش الربح المتزايدة والمتصاعدة، والتي يتم التحكم فيها من قبل كبار التجار والمستوردين، بعيداً عن الحديث عن الرقابة والمتابعة كله وغيره من قبل الجهات الرسمية المعنية والمسؤولة عن هذا الشأن.

كل رفع بالسعر هو عتبة جديدة

المشكلة الكبيرة التي يواجهها المواطن، هي أن هذا الرفع

الأعياد عبء وهم

الأعياد والمناسبات باتت تشكل للمواطن عبئاً إضافياً، وهماً معاشاً، ليس من باب سعيه للاحتفال بها، بل من باب سوء استغلالها على مستوى حركة السلع بيعاً وشراءً بالسوق، والرفع شبه العام بالأسعار الذي يرافق هذه المناسبات، مما جعل من المناسبات والأعياد، التي من المفترض أن تكون سبباً للفرح والتواصل الاجتماعي والألفة، سبباً مباشراً للاستياء والانعزال والاكتئاب بدلاً من ذلك، فيما ينعم كبار التجار بالمزيد من تكديس الأرباح، على حساب الناس وفرحهم المفقود.

هل سيكون مستقبل مؤسسات التدخل الإيجابي أفضل من ماضيها؟



قرر مجلس الوزراء، في جلسته الأسبوعية بتاريخ 13/12/2016، إعادة هيكلة مؤسسات التدخل الإيجابي (الاستهلاكية والخرن والتسويق وسندس) في مؤسسة واحدة كبيرة، تستطيع المنافسة في السوق وتحقق مبدأ التدخل الإيجابي بمعناه الحقيقي، بهدف توفير السلع والمواد والمستلزمات كافة، للمواطنين بأسعار منافسة في السوق، بعيداً عن الاحتكار.

نوار الدمشقي

الاستثمار المجحف، لبعض الصالات العائدة لهذه المؤسسات، من قبل القطاع الخاص، وإيجاد وسائل أفضل لإدارتها، مع توفير موادها وسلعها، بمعزل عن تجار وسماسرة القطاع الخاص، والتركيز على الاستمرار من المصنعين والمنتجين المحليين، عام أو خاص، وهذا أيضاً يتطلب تمويلاً وحسن إدارة.

مع عدم إغفال أهمية تضمين مشروع الدمج المزمع، آلية مناسبة للرقابة الشفافة، على عمل المؤسسة الكبيرة المحدث، بما يحقق الغاية منها، مع لحظ دور المواطن الأساسي بهذا المجال، كونه هو المستهدف بالخدمة النهائية.

أما أن تتم عملية الدمج تلك، بمعزل عن النقاط أعلاه، وغيرها من النقاط الأساسية الأخرى، فهذا يعني أن المؤسسة المحدث، مهما كبرت وتعاظمت، ستكون عاجزة عن القيام بما هو مطلوب منها، حسب القرار أعلاه، وستبقى عاجزة أمام تجار القطاع الخاص ومستورديه، سواء بالمنافسة أو بالاضطرار للتعامل معه، من أجل توفير التشكيلة السلعية اللازمة للاستهلاك، من قبل المواطنين عبر صالاتها، ولتستمر بالعمل رهينة لمتطلباته وأهوائه وتحكمه، كما هو حالها اليوم بشكلها المنفرد، مع ما يحمله ذلك كله من أوجه منفعة متبادلة، مع ما يشوبها من أوجه فساد، تم كشف بعضها، عبر بعض الصفقات هنا أو هناك سابقاً.

القرار أعلاه، يظهر كأنه يحمل في طياته، إيجابيات كبيرة على مستوى إمكانية تأمين الخدمات والسلع للمواطنين، حسب ما هو مبين بمتنته، ولكن هذه الإمكانية لا يمكن تحقيقها، إلا بحال تم توفير مستلزماتها ومقدماتها، على المستوى القانوني والتمويلي والصلاحيات الممنوحة للمؤسسة المحدث.

دمج ولكن!

ولعل أهم نقطتين بهذا المجال يمكن تلخيصها بما يلي:

النقطة الأولى: تتجلى بمنح المؤسسة المحدث صلاحية الاستيراد المباشر للمواد والسلع، وخاصة الأساسية منها، بعيداً عن استمرارها فريسة سهلة المآل من قبل كبار المستوردين من القطاع الخاص لهذه المواد، مع تأمين التمويل اللازم، مع التسهيلات الكافية، من أجل القيام بهذه المهمة.

النقطة الثانية: تتجلى بأهمية استعادة الكثير من الصالات ومنافذ البيع التابعة لهذه المؤسسات وبملكيتها، والتي أصبحت تحت وصاية وإدارة تجار القطاع الخاص ومستثمريه، سواء عبر ما سمي بعقود استثمار، أو عبر نمط التعامل بالمواد والسلع، على مبدأ الأمانة مع القطاع الخاص بهذه الصالات، وهذا يعني ضرورة إيجاد صيغة قانونية تلغي هذا النمط من

للقطاع الخاص، والمستوردين والمستثمرين الكبار، وبالتالي، ما زالت أولويتها قائمة على حماية مصالح هؤلاء، على حساب مصالح قطاع الدولة، بمؤسساته وشركاته الإنتاجية والخدمية، والمواطنين عموماً، فلماذا سيكون المشروع المقترح بعيداً عن ذلك التوجه ومفاعيله ونتائجه السلبية المتوقعة، مهما تم تحميله من عبارات طنانة، تتوج بعبارات مصلحة المواطن والوطن وغيرها؟ فقد عودتنا سياسات الحكومات المتعاقبة، على هذا الشكل من التفريط بمصالحنا، حيث أن المشاكل والصعوبات التي تعترض عمل هذه المؤسسات، وسواها من مؤسسات وشركات، إنتاجية أو خدمية عامة، ليست وليدة اليوم والساعة، بل هي عبارة عن تراكمات نتيجة تلك السياسات السلبية نفسها، وما لم يتم القطع معها، فإن مستقبل هذه المؤسسات والشركات، لن يكون أفضل من ماضيها.

عجز على الطريقة الليبرالية

أما الخشية المشروعة، فهي: أن تقع هذه المؤسسة الكبيرة المستحدثة بالعجز، ليس على مستوى قيامها بمهامها فقط، بل على مستوى الريعية الاقتصادية المطلوبة منها، باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي، وتتعاظم ديونها واستحقاقاتها وتشابكاتها المالية والإدارية، سواء مع الجهات العامة الأخرى، أو على مستوى تأدية التزاماتها تجاه عاملين من رواتب واجور واستحقاقات وغيرها، ما يزيد من عجزها، وبالتالي ستقوم بعرض المزيد من صالاتها للاستثمار من قبل القطاع الخاص، بهذه الذريعة، وبالنتيجة تفقد استثماراتها وملكيتها الكبيرة تبعاً، وبهوء، وليصبح موضوع الدمج المقترح ليس أكثر من مقدمة لخصخصة مبطنة لهذه المؤسسات القائمة.

ولعل ما يعزز هذه الخشية، هو: أن الحكومة لم تعلن براءتها من سياساتها الليبرالية المحابية

الديريون... الثلج الأبيض اصطبغ بالأحمر!



يوم الأحد 12/18 هبت عاصفة ثلجية، لم تحدث منذ 25 عاماً، غطت مدينة دير الزور وريفها، ووصلت في بعض المناطق إلى سماكة 20 سم وأكثر، مما تسبب بموجة برد شديدة، وخاصةً أن جو المنطقة قاري وصحراوي، مما فاقم شدة البرد.

ومع عدم توفر أية وسيلة من وسائل التدفئة، نتيجة انعدام المحروقات، بسبب الحصار، بل وحتى الحطب نتيجة اختفاء حتى ما تبقى من أشجار نتيجة الاقتطاع السابق، والقسم الضئيل الذي تبقى غير قابل للاشتعال بسبب الرطوبة، لجأ الأهالي إلى حرق ما تبقى من خزن وكراس خشبية، أو اقتلاع ما تبقى من أبواب وقوالب من المنازل المهدامة، أو من الغرف الأخرى التي باتوا ليسوا بحاجة لها، أو ما تبقى من ثياب وأحذية بالية، رغم ما تسببه لهم من أختناق نتيجة الروائح وغاز الكربون، كون اشتعالها غير كامل! كما يتوجس أهالي دير الزور من العاصفة القادمة خلال هذا الأسبوع وهم لا حيلة لهم ولا قوة!

ضحايا القذائف والقصف!

خلال الأيام القليلة الماضية، أضر التنظيم الفاشي داعشي أحياء المدينة المحاصرة بعشرات القذائف، وذهب ضحيتها العديد من المواطنين المدنيين الأبرياء، كما طال القصف المدفعي والجوي أحياء المدينة الأخرى وريفها، حيث يتحصن الفاشيون ويحتمون ويختفون بين المدنيين، مما يجعل المدنيين الأبرياء ضحايا القصف، ناهيك عن الممارسات اليومية التكفيرية الفاشية.

وفي الحالتين فقد تلون الثلج الأبيض بدماء الأبرياء، وأصبح أحمر!

الحكومة تتظاهر بالعجز!

أكثر من ستة ونصف وما تزال الحكومة لا تقوم إلا بالنزير اليسير من واجبها، بل وتترك الأمور لتجار الأزمة وللغاسدين من المسؤولين دون محاسبة، سواء بلقمة الديريين أو بحياتهم، وتتعلل بالأزمة والحصار، بينما الغاسدون وتجار الأزمة يتمتعون بما ينهبون دون حسيب أو رقيب، وتكتفي الحكومة أحياناً بتغيير بعض الأشخاص دون أن تحاسبهم، كما حدث مع محافظ دير الزور السابق، أو غيره من المسؤولين، والأنكى من ذلك تلاحق العاملين والمواطنين الذين تهجروا، أو الذين بقوا، بقراراتها وممارساتها والأمثلة على ذلك كثيرة.

برسم وزارة التربية..

شكوى مدرسي ومعلمي الرقة

وردت إلى «قاسيون» شكوى مقدمة من مدرسي ومعلمي تربية محافظة الرقة جاء فيها:

«لدى ذهاب معلمي رواتبنا تفاجأوا بعدم تقبيضهم الأجور؛ إلا أن يأتي العاملون بالتربية كلهم، ويضعوا أنفسهم تحت تصرف محافظة حماة أو دمشق، ونحن نريد أن نصل دمشق أو حماة، ولكن وضع «داعش» يحول دون خروجنا أو الموت دون، لنا سبعة رواتب والجوع والفقر والحرمان والدواعشة، فهل من منصف لنا؟».

مشكلة قديمة جديدة

مشكلة أجور العاملين في محافظة الرقة ليست بالجديدة، فقد طال أمدها، كما طال معاناة هؤلاء، وخاصة العاملين في حقل التربية من معلمين ومدرسين وسواهم. فقد سبق أن صدرت عدة قرارات وتعاميم بما يخص رواتب واجور واستحقاقات هؤلاء، من قبل رئاسة مجلس الوزراء، كما من قبل المحافظة، ووزارة التربية، منها كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1821 تاريخ 2016/9/4 حول: «حل موضوع رواتب العاملين في محافظة دير الزور والذين توقفت رواتبهم بفعل الروتين، ومعالجة موضوع التدقيق بأسماء العاملين من أهالي الرقة من أجل قبض الرواتب، ليصبح التدقيق كل ستة أشهر بدلاً من ثلاثة»، إلا أن المشكلة على ما يبدو ما زالت قائمة، كما ما زالت المعاناة مستمرة.

شروط تعجيزية

ما يزيد من المعاناة التي يكابدها هؤلاء في محافظتهم تحت سيطرة التنظيم الإرهابي «داعش» هي: تلك الشروط التعجيزية التي توضع أمامهم من قبل بعض الرسميين، مثل الوضع تحت التصرف بمحافظة أخرى، علماً أن الرئاسة كانت قد أخذت بعين الاعتبار وضع هؤلاء، واقتصر الإجراء المطلوب من أجل صرف رواتب هؤلاء بالتدقيق بالأسماء كل ستة أشهر، كما تم بيانه أعلاه. مع الأخذ بعين الاعتبار، أنهم عاجزون أصلاً عن التحرك بحرية لأمتار داخل محافظتهم نفسها، دون التعرض للضغط والمضايقات وحتى التجني الذي يمكن أن يصل لحدود التصفية الجسدية، بحجج وذرائع «داعشية» مختلفة، ناهيك عن التكلفة المادية الكبيرة التي يمكن أن يتحملوها جراء الانتقال خارج حدود هذه السيطرة الداعشية، وما يتبعها من فرض التخلي عن الممتلكات من قبلهم، وغيرها من أساليب الابتزاز والسرقة.

وجوب الاستثمار مع رجال الأعمال!



تم عقد اجتماع المجلس الأعلى للإدارة المحلية بتاريخ 22/12/2016، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وبحضور وزير الإدارة المحلية والبيئة، ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وأمين عام رئاسة مجلس الوزراء، ورئيس المجلس الاستشاري فيها، بالإضافة للمشاركين بالاجتماع.

■ عاصي اسماعيل

المشاركين أوضحوا أن تقييم أية وحدة إدارية يعتمد على مدى تحقيقها تقدماً في مجال الاستثمار!

في غياب تام للحديث عن التقييم الأهم على مستوى ما تنجزه هذه الوحدات من مهام، على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وهي الأساس أصلاً وفق التشريع والقانون الناظم لعملها ومهامها وواجباتها.

ليس ذلك فقط، بل أنه على كل محافظة إعادة النظر بجميع الأملاك التابعة لها جميعها، وكأن تلك الأملاك أصبحت عبئاً على هذه الوحدات الإدارية والمحافظة، وبالتالي يجب إعادة النظر بها وفقاً لذلك.

ولكن وفق أي منظور ستتم عملية إعادة النظر بالأملاك التابعة؟

الجواب، هو حكماً وفق منظور الاستثمار، الذي سيقوم عمل الوحدات من خلاله، والذي ستعمل من خلاله أيضاً من أجل تمويلها الذاتي وتغطية نفقاتها.

لقد غاب عن الحاضرين برئاسة رئيس الحكومة، أن تلك الأملاك التي يتم الحديث عنها وكأنها عبء واجب التعامل معه، هي ليست أملاك خاصة بالمحافظة أو بالوحدة الإدارية المعنية، بل هي أملاك عامة بإدارة هذه الوحدات، وليس من صلاحياتها البحث والتفريط بها، سواء تحت مسميات الاستثمار أو تحت ذرائع التمويل وغيرها.

وجوب مشاركة رجال الأعمال!

بعد كل ذلك لم يقف الحديث عند هذا الحد، بل تم الحديث أيضاً على أنه يجب على كل محافظ استقطاب رجال الأعمال ومشاركتهم بالاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة في المجالات جميعها.

خلال الاجتماع، تم التطرق للكثير من القضايا المتعلقة بالإدارة المحلية، والوحدات الإدارية وعملها، حسب ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام، ولكن ما تمخض الاجتماع عنه، لم يخرج عن إطار السياسات الليبرالية المتبعة من قبل الحكومة بالنتيجة!

التمويل الذاتي

تم الحديث عن تشكيل وحدة اقتصادية معنية بالاستثمار بكل وحدة إدارية، وأن يتم تحقيق مؤشرات متقدمة في عمل هذه الوحدات، من خلال تبسيط الإجراءات، ووضع آلية للاستثمار والتمويل الذاتي.

وكان بمضمون هذا الحديث الذي ختم بعبارة التمويل الذاتي، ما يشير إلى استكاف التمويل الحكومي المركزي لهذه الوحدات، ما يعني تراجع جديد على مستوى دور الدولة الخدمي والاجتماعي بشكل مباشر، ودون تبطين هذه المرة، ولكنه سيمر مرور الكرام، كما غيره من مؤشرات التراجع المعمول بها تبعاً، منذ عقود، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فقدان التمويل أو محدوديته يعني المزيد من المعاناة بالنسبة للمواطنين على مستوى الكثير من الخدمات المناطة بالوحدات الإدارية، اعتباراً من التزفيت والأرصفة والإنارة، وليس انتهاء بصيانة شبكات الخدمة العامة من ماء وكهرباء وصرف صحي وغيرها.

التقييم مقترن بالاستثمار!

اللائق أيضاً على مستوى النقاشات والأحاديث، ضمن الاجتماع، هو: أن

الليبرالية المعتمدة، الممالئة للمستثمرين والتجار والسماسة.

حيث من المفترض أن ربح الوحدات الإدارية يتمثل أولاً وأخراً بسد الاحتياجات المطلوبة والخدمية للمواطنين، مع توفير التمويل اللازم من أجل تحقيق ذلك، دوناً عن مفهوم حساب الربح والخسارة الضيق الذي يتم التعامل به من قبل التجار والسماسة، وليس بمقدار ما تجنيه تلك الوحدات من عائدات استثمارية، على حساب هؤلاء ومعيشتهم ومتطلباتهم، لمصلحة حفنة من المتنفذين والسماسة والمستثمرين والفاسدين.

ومن المؤسف أن يتم الحديث عن ربح وخسارة للدولة على مستوى الخدمات المقدمة لمواطنيها، خاصة وأن خزينتها تملأ من جيوبهم أصلاً، فيما يتم غرض الطرف عن جيوب وأرباح كبار التجار والسماسة والمستوردين، المعفيين من كثير من الأعباء المالية والضريبية بحكم التشريعات والقوانين الليبرالية المعمول بها، بل ويتم منحهم الكثير أيضاً وأيضاً، وهم ما زالوا يقولون: هل من مزيد؟!

لتضح الصورة النهائية المطلوبة من الاجتماع بالنتيجة، وهي وجوب المشاركة مع رجال الأعمال في الاستثمارات، مع تقديم كل التسهيلات وفي جميع المجالات.

ما يعني بالعربي الفصيح، فسخ المجال أمام حيتان الاستثمار الخاص لغزو جميع الملكيات العامة بإدارة الوحدات الإدارية والمحافظات جميعها، لتفعل بها ما تشاء وما يحلو لها من مشاريع، تدر لها الأرباح على حساب المواطنين وخدماتهم ووجائبهم ومقتضياتهم.

دور الحكومة الراعي!

لم يغيب عن الاجتماع دور الحكومة الراعي والمكمل لهذه المهمة التي تم تكليف الوحدات الإدارية بها، حيث تم الإعلان عن أن الحكومة جاهزة لإصدار التشريعات جميعها، التي تسهم في دعم هذه المشاريع ومنح القروض والدعم المالي والإعلامي لتكون الوحدات الإدارية وحدة اقتصادية رابحة.

في تظهير واضح وفاضح لمفهوم الريعية والربح التي تعتمدها الحكومة بسياساتها

الوعد السنوي: أزمة الكهرباء ستحل قريباً!

وصلت ساعات تقنين الكهرباء في دمشق وريفها، إلى أكثر من 16 ساعة في اليوم في بعض المناطق، بينما انقطع التيار في مناطق أخرى لأيام متتالية.

■ جيفارا الصفدي

في الأعوام السابقة، كانت حجج الوزارة بالتقنين الزائد والإنقطاعات الطويلة، تتلخص «بالإعتداءات الإرهابية» على محطات التحويل وخطوط التوتر العالي والاعتماد على الشبكة في التدفئة، بينما اختلفت الحجج هذا العام، وتنوعت بين عدم توفر الفيول، لتأخر وصول الناقلات، وأعطال في مصفاة بانياس، إضافة إلى قضية لم يتم الكشف عن تفاصيلها بشكل واضح، وهي مشكلة بين مستوردي الفيول والمصرف المركزي.

تبريرات

إضافة إلى ما سبق، عزت مؤسسة النقل في وزارة الكهرباء مؤخراً، انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة أو أكثر من يوم في بعض مناطق دمشق منها: القصور، العجوي، القصاع، المسادات، العباسيين وركن الدين، إلى عطل في خط توتر متوسط 66 ك.ف، وراحت ترمي اللوم على المواطنين في مقتل آخر، لأنهم

الذي كان في السابق أحد حلول التدفئة بالنسبة لهم في فصل الشتاء، بات غير متوفر، وبالتالي لم تبق سوى الكهرباء وسيلة للتدفئة بمقدار عدة ساعات في اليوم فقط.

الجهات جميعها التي من المفترض أن تقوم بتوفير الغاز والمازوت والكهرباء، رمت عجزها على الدفء المفقود، فالحجة دائماً بعدم توفر هذه المواد، هي: «زيادة في الطلب نتيجة الاعتماد على التدفئة»، في حين لا يجد المواطنون وخاصة البسطاء أية وسيلة من تلك الوسائل.

إصلاح على نفقة المتضررين

وعدا عن الأعطال العامة التي تتحدث عنها وزارة الكهرباء، هناك أعطال يومية تصيب الشبكة في الأحياء نتيجة عدم تأهيلها بالشكل الأمثل لتكون كغاية تحمل الضغط الحاصل فصل الشتاء، وفي غالب الأحيان وبحسب ما تحدث بها المشكون لـ «قاسيون»، فإن إصلاح هذه الأعطال يكون على نفقة أهل الحي، عبر شراء كابلات أو مستلزمات من المفترض أن تقوم الوزارة بتأمينها مجاناً.

لكن، حتى إصلاح الأعطال ضمن الأحياء ليس بالأمر اليسير، فهذه الأعطال متكررة وشبه يومية، ما دفع الطوارئ للاحجام

حتى عن الرد على الهاتف في كثير من الأحيان، وقد يضطر أهالي الحي لإحضار عامل كهرباء وصيانة العطل مستغنيين عن جهود عمال الطوارئ.

استغلال صفحات التواصل

رغم سوء الحال، إلا أن الوزارة ما زالت تشيد بإنجازاتها وتطلق الوعود يومياً بتحسين الوضع كما كل عام، وتعلن بين الحين والآخر، عن مواعيد محددة لذلك على لسان مصادر غير صريحة، وفي



المقلب الآخر، تكشف رسمياً عن تركيب محولات بملايين الليرات هنا وهناك، لكن دون أثر إيجابي يذكر على الشبكة بشكل عام.

وأشار مواطنون إلى أنهم «فقدوا الثقة بالتصريحات الوزارية بشكل عام، ووزارة الكهرباء بشكل خاص، التي باتت مؤخراً تستخدم بعض صفحات التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام معينة، لقطع الوعود الزائفة في محاولة امتصاص الإحقتان الحاصل بين الناس».

إن الدعم الاجتماعي على أوراق موازنة العام الحالي سيبلغ رقماً قياسيًّا: 1870 مليار ليرة. ويعادل 70% من الموازنة. فكيف، وأين، وما هو؟! وهل يعقل؟! |

«الدعم الاجتماعي»:

فقاعة كبيرة في موازنة 2017..

قاسيون تبحث في آخر ملف من ملفات موازنة 2017 وهو رقم مخصصات الدعم الاجتماعي أو تثبيت الأسعار..



الالتزامات المترتبة، والتي تقرر اقتطاعها من فروقات أسعار المشتقات النفطية.

ما يعني أن هذه الأموال تسجل في جانب الإنفاق على أنها دعم لخسائر شركة محروقات، وتسجل في جانب الإيرادات على أنها إيرادات من فروقات الأسعار، أي أن النسبة الأكبر من مبلغ الدعم الاجتماعي المذكور، أصبحت مغطاة من إيرادات شركة محروقات، وتسجل خسائر عليها!

فشركة محروقات في النصف الأول من العام الحالي، حققت أرباحاً، من مبيعاتها لقاء كلفة مشترياتها، وقدرت قاسيون هذه الأرباح بما يقارب: 160 مليار ليرة، بمشتريات بلغت 223 مليار ليرة، ومبيعات 383 مليار ليرة. ووزير النفط السابق كان قد صرح منذ نهاية عام 2015 بأن شركة محروقات، ومع عقلنة الدعم، قد انتقلت إلى تحقيق فائض، وليس دعم!

ورغم وجود هذه الأرباح، فإن الموازنة تضيف إلى بنود دعمها مبلغ: 177 مليار ليرة لدعم المشتقات النفطية.

النسبة العظمى من بنود الدعم في الموازنة والتي تصل إلى 1870 مليار ليرة مضخمة! فالكهرباء بمقدار 417 مليار ليرة، هي تراكم لسنوات سابقة، وقد يكون منها 145 مليار ليرة فقط

أرقام الموازنة، بينما الإنفاق الفعلي على محروقات الكهرباء المنتجة في عام 2015 لم يتجاوز: 224 مليار ليرة. مع التذكير بأن المحروقات هي الكلفة الرئيسية بأكثر من 85% في إنتاج الكهرباء، وفي دعمها كذلك. وهذا يعني أن الكلفة هي نصف الدعم تقريباً، وأن الباقي من 400 مليار لدعم الكهرباء، مفقود.

وإذا ما كان إنتاج عام 2016 أقل من إنتاج عام 2015 بنسبة 18% على الأقل، فهل ستكون هذه المبالغ منقطة فعلياً؟! وبأحسن النوايا والأحوال، فإن مبلغ 417 مليار ليرة دعم كهرباء، هو رقم مضخم، بأعباء الأعوام السابقة، أي لن يتم صرفه في العام الحالي، ومبلغ الدعم الفعلي سيكون 145 مليار ليرة تقريباً.

الإيرادات في محروقات.. خسائر ودعم!

الرقم الأكبر في بنود الدعم، هو الخسائر التقديرية لشركة محروقات والتي ستبلغ: 730 مليار ليرة تقريباً، ونسبة 39% من الدعم المعلن عنه.

يسمى بيان الموازنة هذا الرقم «خسائر تقديرية لشركة محروقات»، ثم يوضح، بأنه ناجم عن تحويل فروقات الأسعار للمشتقات النفطية، الإيرادات، إلى الخزينة العامة للدولة، لتغطية

النسبة العظمى من بنود الدعم في الموازنة والتي تصل إلى 1870 مليار ليرة مضخمة!

كيف تتحرر الأسعار، وتقل مشتريات المحروقات، ويزداد التفتيش الكهربائي، ويعلن وينفذ شعار «عقلنة الدعم»، وبالمقابل ويرتفع رقم الدعم إلى رقم 1870 مليار على صفحات الموازنة، ليتضاعف عن رقم العام الماضي مقاساً بالليرات السورية؟! نستطيع القول: أن هذا الأمر المخالف للمنطق، له منطق محاسبي ما، فالرقم الكبير الوارد في الموازنة، هو تراكم الخسائر أو الدعم السابق، هذا بالنسبة للكهرباء، وهو أيضاً للمفارقة إيرادات شركة محروقات التي تسجل خسائراً!

417 مليار أم 145 مليار للكهرباء؟!

دعم الكهرباء في 2017 سيبلغ: 417 مليار ليرة، وفق الموازنة وهو يسمى خسائر مدورة، أي أنه يحوي خسائر العام الماضي من دعم الكهرباء، والتي بلغت بحسب موازنة 2016: 326 مليار ليرة، ما يعني أن دعم الكهرباء للعام الحالي لن يتعدى 145 مليار ليرة. وهذا كله مرهون طبعاً، باعتبار أن هذا الدعم المسجل في موازنتي 2015-2016 يدفع بالكامل! فقد يكون مبلغ 326 مليار ليرة المسجل في العام الماضي غير منفق فعلياً..

فعلى سبيل المثال، دعم الكهرباء في عام 2015 زاد عن 400 مليار ليرة في

سيبلغ الدعم الاجتماعي، أو مبلغ تثبيت الأسعار، رقماً إجمالياً 1870 مليار ليرة، هكذا تقول موازنة عام 2017، وهذا الرقم الذي يعادل: 3,97 مليار دولار بسعر صرف الموازنة 470 سيتوزع: بين ما هو ضمن الموازنة بنسبة 22% ومبلغ 423 مليار ليرة، وبين ما هو خارجها، تحتفظ به الحكومة وتتفقه على وجهات الدعم المختلفة.

في العام الماضي 2016، كانت الحكومة قد خصصت مبلغ: 973 مليار ليرة للدعم وتثبيت الأسعار، وكان يعادل في العام الماضي: 3,89 مليار دولار بسعر صرف موازنة 2016: 250 ليرة مقابل الدولار.

وعليه، يكون رقم الدعم الاجتماعي هو الرقم الوحيد الذي لم ينخفض إذا ما قيس بالدولار، ولكن فعلياً هل هناك دعم؟! |

ألم «يتعقلن الدعم»؟!

كما يعلم الجميع، وتكرر الحكومة، فإن المحروقات، والكهرباء هي الوزن الأكبر دائماً في مبلغ تثبيت الأسعار، أو الدعم في الموازنة، ولكن منذ أن قامت الحكومة بتحرير أسعار المحروقات، ونقلها إلى مستويات السعر العالمي، فإن مئات المليارات الموضوعة في بندي دعم المحروقات، ودعم الكهرباء، أصبحت غير مفهومة.

موازنة 2017.. ما قلّ ودلّ!

■ عشار محمود

لا يعمل الكثيرون على موازنة الحكومة، لأنها أرقام معلنة وليست بالضرورة مبالغ منقذة، طالما أن الحكومة لا تُصدر قطع موازنتها، أي ما أنفقته فعلياً في نهاية العام. ولهذا دلالة واحدة، تأتي من الشعارات الحكومية، كضبط النفقات، وعقلنة الدعم، وغيرها من المفردات المعبرة عن سياسة تقليص إنفاق جهاز الدولة من الموارد العامة، على حاجات الإنفاق الاجتماعي، واستثمار جهاز الدولة الاقتصادي، أي مساهمته في عملية النمو الاقتصادي، استثماراً واستهلاكاً عاماً.

أولاً: الموازنة بالأرقام الحقيقية تتراجع عاماً بعد عام، وهي في هذا العام ثلث قيمتها الفعلية في عام 2010. وثانياً: الموازنة تدل على أن الحكومة لا تريد لجهاز الدولة أن يساهم في الإنفاق، إلا بما نسبته 20 % تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، بينما قرابة 80% من الناتج تتحكم بها السوق، وتوزعها، وهو أمر يتناقض مع ضرورات ظروف أزمة اقتصادية وسياسية عميقة، كالتّي تشهدها سورية.

وثالثاً: المبالغ المتناقضة فعلياً للموازنات العامة، تنفق بطريقة غير فعالة، وأدل أمر على هذا، هو أن حصة القطاعات المنتجة من زراعة، وصناعة، وبناء، والخدمات، الرئيسية المرتبطة بها، من كهرباء، غاز، ونقل، ومياه، لا تزيد عن 8 % من نفقات الموازنة. أما الإنفاق على الصحة والتربية والتعليم فلا تتجاوز نسبة 11% من نفقات الموازنة، ويعود منها قرابة 16 ألف ليرة للمواطن السوري سنوياً!

ورابعاً: الإيرادات العامة القليلة، تبدو مخفضة بشكل مقصود، وأدل أمر على ذلك، هو توقعات الحكومة لضرائب الدخل وتحديد الأرباح، والتي لن تبلغ أكثر من 70 مليون دولار، بينما تقديرات الضريبة بناء على الناتج في المناطق الخاضعة للسيطرة تقارب 2,3 مليار دولار!

وخامساً: يأتي الدعم الاجتماعي، رقم مضخم بطريقة محاسبية، بينما فعلياً سياسة عقلنة الدعم، قلصت نفقات الدعم الكبرى كلها، وتحديد بعد أن رفعت أسعار المحروقات، والكهرباء، مع تقليص إنتاجها لتقليص النفقات! وينبغي هنا أن نطرح سؤال: أين يذهب الجزء الأكبر من المبالغ المضخمة، والتي تصل إلى 3,9 مليار دولار؟!

الموازنة، هي التعبير الأكثر وضوحاً، عن عملية تحجيم دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، إلى حد الضالة، وإذا كان لا بد أن نتساءل لماذا؟ فالجواب أصبح واضحاً، إن دور مؤسسات جهاز الدولة، مناقض لدور السوق، ويأخذ من طريقها، وقوى النهب يناسبها جهاز دولة إشرافي، يدير الموارد العامة، بالشكل الذي يعزز عمل قوى الربح الكبير، أو بأسوأ الأحوال لا يعرقلها..



التكلفة المتبقية ليصل مبلغ التكلفة لطن الطحين المحلي 428 دولار للطن! هل توصل تكاليف النقل، وتكاليف أجور العمال في سورية، ومستلزمات العملية من نفقات وقود وغيرها، كلفة الطحين المحلي لتكون أعلى من الدقيق العالمي بمرة ونصف؟!

فهل تكون هذه التكاليف المضخمة، للطن، هي السبب في إيصال الدعم إلى ما يفوق 800 مليون دولار في الموازنة؟! وأين تذهب هذه المبالغ المضخمة؟!

إن أرقام التقديرات الواقعية للدعم، الواردة في الشكل، قد تكون مخفضة أيضاً بناء على التالي:

دعم المحروقات المقدر بـ 177 مليار ليرة، قد لا يكون موجوداً فعلياً، لكون شركة محروقات تحقق أرباحاً من مبيع المحروقات بلغت 160 مليار ليرة تقريباً في نصف 2016.

دعم الكهرباء المقدر بـ 145 مليار ليرة، يعتمد على حجم التقنين وتوقيف المحطات نتيجة عدم توفر الوقود! افترضنا أن مبلغ صناديق المعونة الاجتماعية، والدعم الزراعي، ودعم السكر والأرز، رقم فعلي كما ورد في الموازنة.

طن من القمح، بالأسعار العالمية، وأعلى من حاجات الاستهلاك السوري قبل الأزمة، وتراجع عدد السكان المقيمين في سورية عندما كنا نستهلك قرابة 2,7 مليون طن.

أي أننا إذا أردنا أن نستورد حاجتنا كلها من الدقيق، وبالغلة أقل 2,7 مليون طن، فإن التكلفة يجب أن تقارب 356-360 مليون دولار، أي حوالي 170 مليار ليرة، فما تفسير أكثر من 500 مليون دولار إضافية؟!

كيف تضع الحكومة رقم 846 مليون دولار لدعم الدقيق؟! وعلى أي أساس؟! هل سنستورد أكثر من ضعفي حاجتنا قبل الأزمة من الطحين الجاهز؟ أم أننا سنستورد بأكثر من ضعفي التكلفة العالمية؟!

كان مدير المطاحن قد صرح في بداية 2016، بأن كلفة الطن الواحد من الطحين تبلغ: 107 آلاف ليرة، وفق موازنة المطاحن لعام 2016، أي حوالي: 428 دولار للطن، بسعر صرف الموازنة 250 في 2016.

فإذا ما كانت تكلفة القمح المستورد في شهر 11-2015، عندما توضع الموازنات قد بلغت 160 دولار للطن، أي حوالي 37% من التكلفة، فما هي قرابة ثلثي

دعم، وخسائر محروقات هي إيراداتها بمقدار 730 مليار ليرة تقريباً، أي ليست دعم، ودعم المشتقات النفطية مسجل بمقدار 177 مليار ليرة، بينما محروقات حققت أرباحاً تقارب 160 مليار ليرة في النصف الأول من 2016!

ومن أصل مبلغ: 1377 مليار ليرة للكهرباء والمحروقات، قد لا يكون الدعم الفعلي لهذا العام سوى: 322 مليار ليرة، 145 منها للكهرباء، و 177 للمشتقات النفطية، وهذا قد يكون وقد لا يكون، طالما أن محروقات رابحة، والكهرباء مقلنة!

هل سنستورد أكثر من 6 مليون طن طحين؟!

الرقم المثير أيضاً، هو رقم الدعم التمويني، والذي توصله الحكومة في هذا العام إلى 467 مليار ليرة تقريباً، منها 398 مليار ليرة للدقيق، والباقي للسكر والرز، بزيادة 297 مليار ليرة عن مخصصات عام 2016.

وإذا ما دققنا في رقم دعم الدقيق والبالغ قرابة: 846 مليون دولار، فإن مبلغاً كهذا كفيل باستيراد 6,4 مليون طن من الطحين المستورد وحوالي 6,8 مليون

846

مليون \$

846 مليون دولار رقم دعم الدقيق التمويني في موازنة عام 2017، حيث بلغ 398 مليار ليرة، بسعر صرف 470 في الموازنة.

6,4

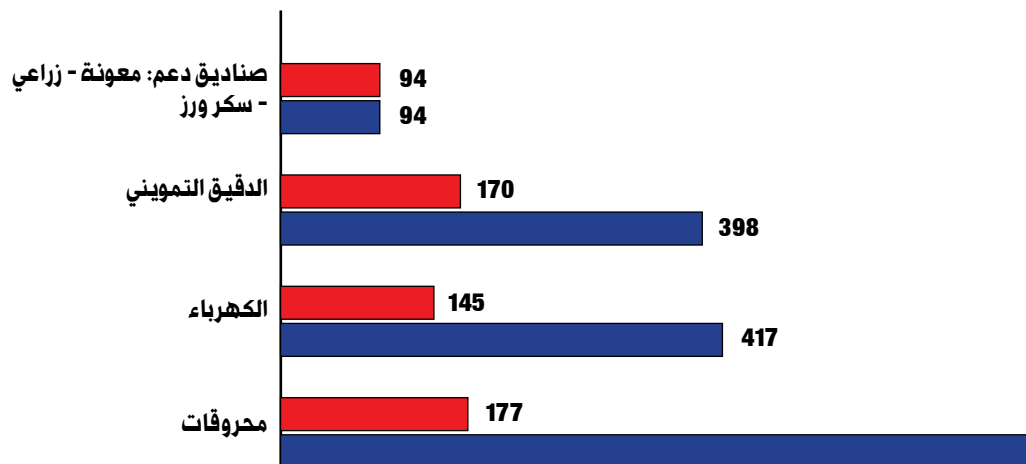
مليون طن

إن مبلغ دعم الدقيق التمويني المذكور في الموازنة كاف لاستيراد حوالي 6,4 مليون طن من الدقيق بالسعر العالمي في شهر 11-2016: 132 دولار للطن.

268

\$ - طن

إن كلفة طن الطحين المحلي في موازنة 2016 بلغت 107 آلاف ليرة، أي حوالي 428 دولار في حينها، وهي أعلى من سعر العالمي للقمح حينها بمقدار 268 دولار للطن!



ملاحظات

إن أرقام التقديرات الواقعية للدعم، الواردة في الشكل، قد تكون مخفضة أيضاً بناء على التالي:

1- دعم المحروقات المقدر بـ 177 مليار ليرة، قد لا يكون موجوداً فعلياً، لكون شركة محروقات تحقق أرباحاً من مبيع المحروقات بلغت 160 مليار ليرة تقريباً في نصف 2016.

2- دعم الكهرباء المقدر بـ 145 مليار ليرة، يعتمد على حجم التقنين وتوقيف المحطات نتيجة عدم توفر الوقود!

3- افترضنا أن مبلغ صناديق المعونة الاجتماعية، والدعم الزراعي، ودعم السكر والأرز، رقم فعلي كما ورد في الموازنة.

التأمينات الاجتماعية.. مهددة بالإفلاس؟!



«التأمينات على وشك الإفلاس».. هذا ما حذر منه أعضاء في المجلس العام لاتحاد العمال، الذي انعقد في دمشق بتاريخ 18-19 من الشهر الحالي، حيث حذروا من أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على وشك الإفلاس نتيجة ضياع أموالها بين جهات كثيرة.

مستحقات للتأمينات الاجتماعية على وزارة المالية. اقتراحات المجلس كانت، بضرورة أن يقوم صندوق الدين العام بضمان أموال التأمينات الاجتماعية، ويضمن سداد مستحقات العمال من رواتب تقاعدية وتعويضات، في حال أن احتياطي المؤسسة وسيولتها الحالية استمرت في الانكسار.

«موجة التغيير السريع»

من الطبيعي أن تتراجع موارد التأمينات الاجتماعية في الأزمة، بعد تسريح العمال، وتوسع كبير في القطاع غير المنظم -الذي يشمل أكثر من 60% من النشاط الاقتصادي في سورية اليوم، وفق بعض التقديرات- بالإضافة إلى التراجع الكبير في القيمة الحقيقية للأجور، التي تقتطع منها أموال التأمينات، ولكن من غير الطبيعي أن تتم عملية منظمة لعدم تسديد أموال التأمينات من قبل جهات القطاع العام، ومن قبل صندوق الدين العام، لإفقادها السيولة، ودفعها إلى الإنفاق من الاحتياطي الضئيل. ثم ماذا عن استثمارات المؤسسة لأموالها، في المصارف الخاصة والعامية كبنك قطر، والبنك الدولي الإسلامي، والمصرف العقاري والتجاري؟! أين الحصص والعوائد العائدة

فما الذي يعنيه أن تفلس مؤسسة التأمينات الاجتماعية، أو تتعثر سيولتها لحد استثنائي؟! إنه يعني أن مجمل حصص الأجور المقطوعة والمتركمة قد أصبحت موزعة بين زوارب الحكومة، التي لا تسعف محتاج.. المبلغ الأكبر من أموال التأمينات الاجتماعية، موجود لدى جهات القطاع العام، التي لا تسدد مستحقات التأمينات الاجتماعية، على الرغم من أن هذه الأموال أنها مقطوعة من رواتب وأجور العاملين، وأكثر من 260 مليار ليرة هو دين الجهات العامة الذي يجب أن تسدده للمؤسسة.

المبلغ الآخر، هو: أموال التأمينات على وزارة المالية، عبر صندوق الدين العام، حيث أن الصندوق الذي من المفترض أن يحصل على أمواله من المصرف المركزي، ويوزع للجهات الحكومية وفق خطط الدين العام، وإنفاق الموازنة المقر، قد حصل على 225 مليار ليرة من أمواله من التأمينات الاجتماعية، ولم تعاد هذه الأموال، بل يتم الحديث عن إطفائها. أما اليوم فقد وصلت المؤسسة إلى إنفاق 25 مليار ليرة من مبلغ الاحتياطي البالغ 40 مليار ليرة فقط.

يضاف إلى هذا أن التأمينات تدفع للمتقاعدين مبالغ التعويض المعيشي، التي يفترض أن تقوم وزارة المالية بدفعها، وهي أيضاً

لا بد أن أحداً ما سيخرج ليتحدث عن هيكلية المؤسسة، وآخر سيتحدث عن مشاركة شركات قطاع التأمين الخاصة، وثالث سيتحدث عن ضمان الدولة للأموال في حال توفر الموارد، والحديث كله يدور في فلك «موجة التغيير» التي تجري في العاملين الأخيرين، عن طريق جملة القوانين والتشريعات والإجراءات، التي استفادت من الأزمة، لتجري التغييرات الكبرى في مواضع القوة في جهاز الدولة، والتي تجري لإعادة ترتيب أهم مواضع الموارد فيه، لإعادة هيكلية التأمينات، هو ترتيب حصة هامة من الأجور تبلغ 21% من كتلة الأجور المنظمة! وهي نسبة سنوية جيدة «تسليح لعاب الفاسدين والمستثمرين»..

من النشاط الربحي لهذه المصارف جميعها خلال الأزمة؟! كما أن المؤسسة استثمرت كذلك الأمر في السياحة، وشاركت في شراء عقارات وأراض من أموال العمال وأجورهم، هل ستكون هذه الأصول والحصص جميعها، عرضة «لبيع بداعي الإفلاس»؟! ثم لماذا تتوانى وزارة المالية، وصندوق الدين العام، عن حل المشكلة، وعدم سداد مستحقاتها، أو ضمان سيولة المؤسسة؟! هل يمكن أن تكون عملية إفلاس التأمينات الاجتماعية مطروحة؟! وما الذي يعنيه هذا، وأين ستنهب أجور العمال المتكدسة منذ سنوات، في مؤسسة كان من الممكن أن تكون رافعة استثمارية، لا مضارب عقاري ومصرفي؟!

مليار ليرة يومياً للكهرباء.. وليكن!



رئيس مجلس الوزراء، ووزراء الحكومة في اجتماعهم مع نقابات العمال في مجلسهم العام، وضحووا للعمال الصعوبات التي تكتنف عملية تمويل توليد الكهرباء، «إنتاج الكهرباء يومياً يحتاج إلى مليار ليرة»!

وأن تعتبره كبيراً إلى الحد الذي يبرر عدم إنفاقه، حتى لو تدهور الوضع الكهربائي إلى الحد الذي نشهده اليوم، يعني أمراً واحداً: أن هناك من يريد أن يُعتم عيشة السوريين، ويزيد من ثقل الأيام الأخيرة لأزمتهم قبل الانفراج السياسي، الذي يفترض أن يفتح ملفات الكهرباء وغيرها من ممارسات إدارة الأزمة الاقتصادية، التي جعلت كارثة السوريين الإنسانية أكثر كارثية ومراراً.. أما أن يخرج الوزير ويقول: أن علينا أن نطفئ المدافئ الكهربائية، ونوقف التبذير، ونتعلم ما هي استخدامات الكهرباء، فهو ما لا يمكن تسميته إلا تقديم مادة دسمة لسخرية السوريين..!

طن، تقريباً وفق سعر موازنة 2017 الوسطي لبرميل النفط: 51 دولار للبرميل. بينما حاجات الفيلول المستخدمة في الكهرباء لعام 2015 كلها كانت 1.2 مليون طن. وكل إنفاق الحكومة على وقود الكهرباء بين الغاز والفيلول في عام 2015 لم يتجاوز: 224 مليار ليرة، أي حوالي: 1.49 مليار دولار بسعر صرف عام 2015 في الموازنة الرسمية: 150 ليرة مقابل الدولار، وهذا المبلغ يعادل بدولار موازنة 2017: 700 مليار ليرة، وقرابة ضعف المبلغ الذي تريد الحكومة أن «تهيب به المواطنين وتوضح لهم هول الأزمة» أي الـ 365 مليار ليرة! أن تقول الحكومة: أن 775 مليون دولار مبلغ كبير، لتوليد الكهرباء،

مليار ليرة يومياً تعني 365 مليار ليرة سنوياً، وهل هذا مبلغ كبير؟! إنه يعادل اليوم: 775 مليون دولار تقريباً، بسعر صرف الموازنة لعام 2017: 470 ليرة مقابل الدولار، وهو يعادل نسبة 12% من نفقات موازنة عام 2017، العام، الذي تقول الحكومة أنها خصصت للدعم الاجتماعي، ودعم الأسعار فيه، مبلغاً يصل إلى 1800 مليار ليرة أي حوالي 3.8 مليار دولار، بين ما هو داخل الموازنة، وما هو خارجها.. فأين تخطط الحكومة لصرف هذه المبالغ، إن كان توليد الكهرباء في المحطات المتوقفة لعدم توفر الوقود، لا يستحق هذا الكرم الحكومي؟! إن مبلغ 365 مليار ليرة، أو 775 مليون دولار، يشتري 15 مليون برميل نفط، أي حوالي 2 مليون

مفهوم «الاقتصاد» عن الإنفاق الاستثماري..



ستحصل وزارة الاقتصاد من موازنة الدولة لعام 2017 على: 1,89 مليار ليرة إنفاق استثماري، فكيف ستنفقها الوزارة..

يبدو أن مشروع الوزارة الاستثماري الأساسي، هو: المشروعات الصغيرة بمقدار: 587 مليون ليرة، ونسبة 31%، ولكن هذا لا يعني أنها ستستخدم هذه الأموال لدعم هذه المشاريع، لتقديم الدعم الإنتاجي لها، أو خدمات التسويق، أو الإنفاق على تجهيزات وبنى تحتية لدعم هذه المشاريع، بل ستقوم برصد 300 مليون ليرة من الـ 500 مليون لتجري مسحاً شاملاً لتعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما 200 مليون ليرة، فستبني بها مبانٍ ومرافق لمشروع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ما تبقى من المبلغ الأساسي أي حوالي 1.3 مليار ليرة، لن تصرف على تشغيل العاطلين عن العمل، بل على مشروعات التدريب والتأهيل لطالبي العمل، وفرق مدرّبين.. أما المرأة الريفية فستحصل من استثمار الوزارة على «مشروع تعزيز قدرات»، وكذلك سيحصل رواد الأعمال على مشاريع لتأهيلهم! أما الإدارة المركزية للوزارة، فستحصل على 100 مليون ليرة، منها 40 مليون للربط الشبكي وأتمتة عمل الوزارة، و مبلغ 59 مليون ليرة لمباني الوزارة وأثاثها ومعدات المكاتب، وستشتري الوزارة مولدة كهربائية، وغيرها من مشاريع تطوير تجهيزات حاسوبية، ودعم تقني لأعمال المديرية والمؤسسات، وكاميرات مراقبة.. ونود أن نسأل إن كان هذا مفهوم الوزارة لعمليات الإنفاق الاستثماري، فما هو إنفاقها الإداري والجاري؟! هل يقتصر على الرواتب والقرطاسية وأقلام الموظفين؟!

هل تفك اليونان عقدة غوردية بحد السيف؟!



«منذ صيف عام 2015، ابتعدت اليونان عن دائرة الاهتمام الإخبارية، ولكن ليس لأن أحوالها الاقتصادية أصبحت مستقرة. فالسجن مكان لا يستحق عناء استقصاء أخباره، ما دام النزلاء يعانون في صمت. ولا تظهر شاحنات الأقمار الصناعية، إلا إذا شهد السجن تمرداً، فتنفذ السلطات إجراءات صارمة»

هذا ما ذكره يانوس فاروفاكس الاقتصادي اليوناني، ووزير المالية السابق، المستقل من حكومة سيريزا، على خلفية موافقة «حكومة اليسار اليوناني» على تسوية أزمة الديون اليونانية بقرض جديد، تحت ضغط صندوق النقد الدولي، وألمانيا والاتحاد الأوروبي.

يقول فاروفاكس: أن أزمة الديون اليونانية، ستعود لتطفو على السطح، مع مؤشرات تراشق صندوق النقد، والمفوضية الأوروبية، لتهمة فرض خطط التقشف على الحكومة اليونانية، التي لن تزيد من إمكانيات السداد. الإجراءات التي قبلت الحكومة سيريزا بها، لتكون «مزيداً من الحفر في حفرة الديون اليونانية». بحسب فاروفاكس فإن هذه الحكومة، واليونان عموماً، لا يملك خياراً سوى الإعلان عن عدم القبول بسداد جزء هام من الأقساط والديون، التي تراكمت بعد أزمة عام 2008، والتي كان للبنوك الألمانية دور كبير، في تحميل اليونان أعباء مالية كبيرة على أثرها.

«سيف الإسكندر»

ليقول الاقتصادي اليوناني: أن بلاده لا تملك أية خيارات، إلا أن تقوم «بقطع عقدة غوردية بسيف الإسكندر»، أي أن تكون المبادرة إلى حل عقدة الديون الأوروبية بالبتر، كما فعل الإسكندر الأكبر بالعقدة، التي لم يظهر أي طرف

لأنحرافات اليسار يميناً أشكال متعددة، منها ما يقوله فاروفاكس ذاته، عندما يرى: أن حل أزمة تراكم الثروة عالمياً، بأن يعطي الرأسماليون طوعاً جزءاً من ربحهم للشعب، ويشكلوا: «رأس مالي شعبي»، فإن تضع حلاً غير واقعي وغير علمي، يعني عدم الرغبة في صياغة حل، ومهادنة مع أصحاب المشكلة..

على اليونان فعلاً أن تكون كما الإسكندر الأكبر، فتبتر المشكلة بحد السيف، وتعلن رفضها لاستعباد الشعب اليوناني، عبر الديون التي خلقتها المنظومة الأوروبية النيوليبرالية، ولكن عليها أيضاً، أن تكون كما الإسكندر بالتوجه شرقاً، لتحل عقدة الأزمات الأوروبية التي لا فكاك منها إلا بالتخلص من عبء النيوليبرالية الغربي..

رينزي، بالإضافة إلى التحول القريب في التركيز، نحو المركز السياسي المتدهور في فرنسا، والتغيرات المتوقعة المرافقة للانتخابات الرئاسية القادمة..

«رأسمال شعبي»

حكومة سيريزا «اليسارية» قد خذلت ناخبها، الذين أعطوها فرصتين لتأخذ اليونان نحو الطريق الصحيح، وتعلن عدم موافقتها على الطرق النيوليبرالية لحل أزمة الديون، وذلك عندما انتخبوها أولاً، وعندما استفتوا على عدم الموافقة على الشروط في العام نفسه..

الوزير السابق «الاقتصادي اليساري» يشير بالفعل: أن حكومة «اليسار اليوناني» لم تخرج عن نهج الحل النيوليبرالي، لأزمة ديون بلدها، ولكن

لحبالها.. حيث اليونان لا تمتلك أي خيار سوى: أن «تعلن عن وقف سداد الأقساط كلها من جانب واحد وإلى أن يتم الاتفاق على إعادة هيكلة الديون على نطاق واسع، وتحديد أهداف مالية معقولة»، لتفرض بذلك على صندوق النقد، وألمانيا ومفوضية الاتحاد الأوروبي، أن تقوم بعمليات إعفاء من جزء كبير من الديون، لأنها بذلك سوف تشكل مفتاحاً لحل أزمات الديون الأوروبية والأزمة الاقتصادية، التي يقول فاروفاكس: أن الإعلان والازمات السياسية الكبرى في أوروبا، أصبحت تغطي على استحقاقاتها، كخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وصعود اليمين في العديد من الدول، وتحديد ألمانيا والنمسا، والاستفتاء الدستوري في إيطاليا، والذي أسقط حكومة ماتيو

نتائج روسية - سعودية في ختام «حرب النفط»

ستتخلص روسيا في 2016 من نسبة 94% من التراجع في النمو الذي عانى منه اقتصادها في عام 2015، بعد اندلاع أزمة النفط، وتطبيق العقوبات الاقتصادية في نهاية عام 2014، وأثرها على العملة الروسية الروبل. حيث أن الاقتصاد الروسي من المتوقع أن يتراجع بنسبة 0.2% فقط بالنسبة للعام الماضي، بعد أن كان قد تراجع نموه في عام 2015 بنسبة 3.7% بالمقارنة مع عام 2014. والأمر الملفت: أن الأزمة الاقتصادية التي أثرت كثيراً على قيمة الروبل مقابل الدولار، نجحت في المحافظة على مستويات التضخم منخفضة بحدود 5.8-6.1% سنوياً.

أما عجز الموازنة الروسية فلن يشكل أكثر من 2.2% في عام 2017، وسينخفض إلى 1.2% في 2019.

أما بالنسبة للسعودية، التي كانت سياستها النفطية، أحد أهم أدوات تسعير أزمة النفط، مع رفض السعودية المتتالي لاتفاقيات تخفيض الإنتاج، ورفع السعر، حتى اتفاق أوبك الأخير. فإن المملكة قد انتقلت إلى وضع اقتصادي غير مسبوق، وتستمر بالتطور فيه مع كل مؤشر اقتصادي جديد، وأخرها موازنة السعودية لعام 2017 التي سيشكل العجز نسبة 22% من الموازنة، التي تقارب 890 مليار ريال سعودي، بينما بلغ العجز الفعلي من موازنة 2016 نسبة 36%.

2.2%

عجز الموازنة
الروسية لعام
2017

22%

عجز الموازنة
السعودية لعام
2017

الهند.. تبديل العملة لتنظيم الموارد



إن تحكم الدولة الاقتصادي بسلطة صك النقود، وشرعيتها، هو سيف ذو حدين، وماله يتبع لتوازن القوى الطبقي في كل دولة معينة، فهو يمكن أن يتحول إلى واحدة من أدوات توزيع الثروة الهامة، من خلال عملية مركزة الثروة المالية وإعادة ترتيبها، وتوزيع الثروة هذا، يمكن أن يكون باتجاه النخبة، وباتجاه القلة الحاكمة.. وحتى الآن لم يظهر مال هذه السياسة في الهند بشكل جلي وتام، ولكن من المؤكد أنه يهدف إلى مزيد من تنظيم الموارد في الاقتصاد السابع عالمياً.

الهندية المفاجئة، ولكنها تتفق على أن هذه الإجراءات، ستساهم بالضغط على القطاع الأسود غير المنظم في البلاد، وتزيد من إمكانية تحكم الدولة الاقتصادي، كما يشير البعض، إلى أن هذه العملية، لا بد أن يتبعها تدخل حكومي واسع، في مواجهة مشكلة اعتماد شرائح شعبية، وقطاعات اقتصادية واسعة، على النقود الورقية. بالإضافة إلى توقعات بأن تتبع هذه الإجراءات، عمليات تحكم بحركة رؤوس الأموال، حتى لا يتم استخدام طرق دفع واستثمار أخرى.

تستمر الهند في عملية الضبط والتحكم بالعملة النقدية في اقتصاد البلاد، فبعد الإعلان المفاجئ عن إلغاء الورقتين النقديتين: 500-1000 روبي، أعلنت السلطات عن إعفاءات ضريبية بنسبة 30% للشركات والأعمال، التي ستبادر إلى الانضمام سريعاً إلى حملة التخلص من السيولة النقدية، والانتقال إلى النشاط النقدي الإلكتروني، ولكن للشركات التي تملك سيولة سنوية بمقدار 2 مليون روبي، أي حوالي 294 ألف دولار.

تختلف القراءات حول الإجراءات

التغير المناخي:

دوره في موجات الانقراض المحلية لأحياء جديدة



ليس سرّاً أن التغير المناخي ناجم عن النشاطات الصناعية، غير المراعية لاستدامة الحياة على الأرض، ويقودنا نحو موجات جديدة من الانقراض الجماعي، والتي يتوقع لها أن تؤثر على العديد من الأنواع النباتية والحيوانية. في الواقع، لقد خلصت بعض الدراسات إلى أن بعض الأنواع في طريقها نحو الانقراض بالفعل. إن جعلتك هذه الكشوفات تشعر بالحزن، فإن الخبر التالي لن يكون وقعه سهلاً، فقد كشفت دراسة جديدة من جامعة أريزونا، أن 47% من الأنواع النباتية والحيوانية التي شملها المسح، تواجه موجات محلية من الانقراض الجماعي.

العالم كافة في زعم لمكافحة هذا التهديد. حيث قامت وكالات، مثل: ناسا بزيادة عدد الأبحاث المتعلقة بدراسة الأرض التي تحاول تتبع نماذج التغير المناخي فيها. كما تظهر جهود «سياسية» - مثل اتفاقية باريس - أن «حكومات العالم» مستعدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، كما تحاول التطورات التكنولوجية التي تتحقق في مجالات، مثل: علوم المواد والطاقة النظيفة التأكيد أن التقدم في المستقبل سيعتمد على مواد وطرق صديقة للبيئة لكنها جميعاً تغفل السبب الرئيس في التغير المناخي الكارثي، ألا وهو نمط الإنتاج الرأسمالي الجشع الذي لا يرى في الطبيعة إلا نطاقاً أكبر للربح الذي يريده أن يتعاظم على حساب الأرض والإنسان.

توصلت دراسات تتعلق بتحوّلات توزع النباتات والحيوانات، إلى أنّ حوالي 450 من أصل 976 نوعاً نباتياً وحيوانياً على الأرض، تواجه موجات محلية من الانقراض الجماعي. في حين يدق هذا الاكتشاف ناقوس الخطر، فإن الجهود العالمية، والاستخدام المتزايد للطاقة النظيفة، ومواصلة الابتكارات في علوم المواد، لا يمكنها إلا أن تساعد قليلاً في التخفيف من آثار التغير المناخي.

أشارت النتيجة إلى النصف أيضاً «نسبة مقارنة جداً لما ظهر بناء على النطاق الجغرافي والتي كانت 450 من أصل 976»، في حين تباينت النتائج بتباين المناطق، حيث يرتفع احتمال حدوث موجات انقراض في المناطق المدارية إلى الضعف، مقارنة بالمناطق المعتدلة.

هل سيكون القادم هو الأسوأ؟

إن هذه الدراسة مثيرة للقلق بشكل جزئي، طالما أن ارتفاع درجات الحرارة العالمية لم يتجاوز بعد 1 درجة مئوية. ويتوقع العلماء أن يتجاوز الارتفاع هذه العتبة قريباً، وقد وضعت اتفاقية باريس حدوداً لذلك تتراوح من 1.5 إلى 2 درجة مئوية، رغم أنه هذه الحدود ليست مبنية إلا على المزيد من الجشع الرأسمالي.

من الصعب التنبؤ كم من الأنواع الأخرى ستتقراض، إذا ارتفعت درجات الحرارة إلى هذا الحد، حتى أن ذلك لا يمثل آثار التغير المناخي. فكل من ذوبان القمم الجليدية، وارتفاع منسوب مياه البحار، وارتفاع درجات الحرارة في المحيطات، لا تؤثر مجتمعة على المستوى الطبيعي لوظائف كوكبنا الأرضي فحسب، بل ترهق الموارد المتاحة لكل نوع يعيش على سطحه. يجري الآن بذل الجهود في أنحاء

إعداد قاسيون

يعمل التغير المناخي على إحداث خلل في التوازن الهش، للعديد من الأنظمة البيئية، وقد دفع العديد من الأنواع للهجرة نحو المناطق الأكثر برودة والأعلى ارتفاعاً. حيث هجرت أنواع معينة من الحيوانات والنباتات العديد من الأماكن التي عاشت فيها سابقاً. في هذه الدراسة الجديدة، اهتم الباحثون بمطالعة دراسات تتعلق بتحوّلات النطاق، التي تطرأ على النباتات والحيوانات، واكتشفوا أنه من بين 976 نوعاً مدروساً من النباتات والحيوانات، يواجه 450 نوعاً موجات محلية من الانقراض الجماعي.

موجات الانقراض

الجماعي ترتفع وتيرتها

لقد ارتبط الانتشار الأوسع لهذه الموجات بالمناطق الأكثر دفئاً، من النطاقات الجغرافية لهذه الأنواع، إلا أن الدراسة الجديدة لم تهتم فقط بموجات الانقراض المحلية، بناء على النطاق الجغرافي، الذي حلت به. فقد قام العلماء أيضاً بدراسة تواتر موجات الانقراض المحلية من حيث المنطقة، والموطن البيئي، ومجموعات الكائنات الحية، بالنسبة للمواطن البيئية والمجموعات،

وجدتها

د. عروب المصري



كيف تقرأ الأخبار

العلمية؟

درجت العادة في الصحافة العلمية العالمية، على استخدام أحدث النشرات العلمية، التي جرى نشرها توثيقاً لقيمتها العلمية في الدوريات العلمية المعتمدة، التي يتحقق فيها عدد من المقيمين من مدى أصالة البحث وصدق وموثوقية العاملين عليه ونتائجهم المزعومة.

ومن ثم يأتي دور الصحافة العلمية، في تبسيط هذا الاكتشاف العلمي أو ذاك الاختراع، من أجل نقل الصورة بطريقة يسهل وصولها إلى القارئ غير المتخصص في القضايا العلمية، بعيداً عن اللغة المعقدة والاختصاصية التي تكتب بها المقالات العلمية، والتي لا يمكن من دونها التعبير عن تفاصيل العمل وإبراز مدى دقته.

أما إن كان هذا الخبر مخصصاً للصحافة الشعبية، أي أنه يجب على أي قارئ أن يفهمه، فتبدأ عملية تبسيط أعمق، في منهج الشرح وصولاً إلى شرح بعض القضايا العامة التي لا تدرجها المقالات العلمية عادة بهدف إيصال الفكرة العامة للبحث وما هو الجديد الذي قام الباحثون بإبرازه، وكذلك تبسيط يطال اللغة الصحفية ليصبح الخبر متاحاً للجميع.

وعلى اعتبار أن هذه الطرق الصحفية الأساسية منهجية، لا يمكن تجاهلها في إعداد الخبر العلمي، فيكون الخبر العلمي المنقول بغير هذه الطريقة نوعاً من النصب والاحتيال.

ونرى في الصحافة السورية والعربية، عدداً من الأخبار العلمية -نخص منها أخبار العلم مما يجري محلياً- لا تتبع تلك الطرق المنهجية نهائياً، فلا مصداقية علمية للخبر، بمقال علمي منشور في مجلة محكمة، ولا حتى مصداقية لبراءة اختراع -تبحث عن براءة الاختراع في المصدر المزعوم فلا ترى أثراً لها- وحتى الباحث لا يكون باحثاً، بل وحتى تكون هناك أخطاء علمية فادحة في الخبر، تجعل الباحثين الحقيقيين يققزون بنوع من الفرع عما وصلت إليه الصحافة من سطحية وابتذال، بحيث أنها في سبيل «سبق صحفي» تتبع مصداقيتها كلها.

إن احترام عقل القراء، واحد من أسس العمل الصحفي، واحترام عقولنا الإنساني أساس هام من أسس العلم، فهل تمت الإطاحة بأي نوع من احترام العقل في صحافتنا العلمية؟

كيف يمكن تحقيق المساواة المكانية في دمشق وريفها؟ «3/3»



الأساسية بما يضمن لهم حياة كريمة.

– أهمية دراسة وتحليل الوضع الراهن لكل منطقة من مناطق المدينة وخاصة تلك التي تتضمن إمكانات تخطيطية اجتماعية عديدة لتحديد المزايا النسبية الموجودة كافة، ومن ثم وضع خطة واستراتيجية محلية مناسبة للواقع القائم فيها.

– وأخيراً، إن مواجهة التحديات التنموية في مدينة دمشق تحتم على الحكومة ترتيب الاحتياجات والأولويات

والمشاكل بدقة لوضع سياسات تخطيطية حضرية تستند على المؤشرات التنموية الدقيقة على أن تشمل هذه السياسات المستويين الإقليمي والمحلي، وأن تتكامل فيها السياسات اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وإدارياً لتحقيق مساواة مكانية مستدامة.

الريف لضمان تكامله مع المدينة بما يخفف الضغط عنها.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

خلص البحث إلى تفعيل العمل بالتوصيات الآتية:

– أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المستدام، كونه استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية حضرية متوازنة، تتكامل فيها الأبعاد المكانية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، وصولاً إلى تحقيق المساواة المكانية.

– التأكيد على أن تكون المساواة المكانية من أهم أهداف أية خطة تنموية وينبغي أن يرتبط تحقيقها بحصول الأفراد على متطلبات حياتهم

مواجهة التحديات المعيقة للتنمية

بعد الدراسة النظرية والعملية توصل البحث إلى النتائج الآتية:

– يجمع التخطيط الحضري المستدام بين التنمية الريفية والحضرية، أي بين الريف والمدينة وعلى

المستويات كافة، ويدرس العلاقة فيما بينهما، لذلك تعد سياسات التخطيط الحضري المستدام هامة لمواجهة التحديات التي تعيق التنمية في المدن الكبرى والتي من ضمنها مدينة دمشق.

– يعتبر حصول الأفراد على متطلباتهم الأساسية من سكن مناسب وخدمات صحية وتعليمية وفرص عمل من

أهم مؤشرات تحقيق المساواة المكانية في المدن.

– نظراً للواقع الراهن والتحديات التنموية التي تواجه مدينة دمشق، وتبعاً للمعطيات والخصائص المحلية لها، فإن

سياسات التخطيط الحضري المستدام قادرة على الارتقاء بالمناطق المهمشة والمهملة ضمن المدينة وريفها وتنميتها بما يضمن توزيع الموارد الاقتصادية بشكل عادل وصولاً إلى تحقيق المساواة المكانية.

– لا يمكن الفصل بين مدينة دمشق وريفها عند وضع أية خطة تنموية، فالريف ملتصق بالمدينة ويحيط بها،

حيث يؤثر في المدينة ويتأثر بها، فلا بد لسياسات التخطيط الحضري المستدام من الاستفادة من نقاط القوة والإيجابيات الموجودة في

والتضامن الاجتماعي من خلال تقديم مبالغ مالية مناسبة للأسر الفقيرة لتأمين

احتياجاتهم الأساسية على أن ترتبط هذه السياسة بضرورة تعليم الأطفال والنساء بما يحسن الموارد البشرية الموجودة.

– استبدال المساكن العشوائية بمساكن شعبية وبأقساط مريحة تمتد لسنوات طويلة، وتوضع بالقرب من الأقطاب التنموية المقترحة للتوسع العمراني في الأطراف بعيداً عن مركز المدينة، مع وضع قوانين حازمة لمنع إنشاء أي سكن عشوائي جديد.

– قروض زراعية صغيرة يتم تقديمها للفلاحين في المناطق الشمالية الغربية والقلمون والغوطتين من أجل التنمية الزراعية والريفية والتخفيف من هجرتهم باتجاه العاصمة بما يحمي ما تبقى من الغوطة ويوفر فرص عمل ويؤمن الاحتياجات الغذائية الأساسية.

إن التوجهات التنموية والسياسات المقترحة هي مقاربة للوصول إلى خطة تنموية مستدامة تتكامل فيها الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدينة، بهدف الوصول إلى نمو اقتصادي تتوزع موارده بشكل عادل بين الأقاليم على مستوى سورية، وبين مدينة دمشق وريفها، وبين المناطق على مستوى المدينة، من أجل تقليص التباينات المكانية على المستويات كافة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتأمين احتياجاتهم الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة المكانية.

السياسات التنموية نحو تحقيق مساواة مكانية فاعلة في مدينة دمشق

لابد من أن تترافق التوجهات التنموية بمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية القادرة

على مواجهة التحديات التي تعاني منها مدينة دمشق، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين الاحتياجات الأساسية لحياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ومن أهم السياسات:

– سياسة الإحياء الحضري من خلال الارتقاء بالبنية التحتية الأساسية والبنية العمرانية للعديد من الفراغات

المهملة وتلك ذات الطابع التاريخي، إضافة إلى المناطق الطبيعية ضمن المدينة وهي كثيرة في دمشق وريفها وخاصة ضمن المدن القديمة والتاريخية في المدينة وريفها، على سبيل المثال: ضفاف نهر بردى، عشوائيات جبل قاسيون والمناطق العشوائية الأخرى التي تطوق مدينة دمشق، وتتضمن هذه السياسة العزم على إنجاز عدد من المشاريع الترميمية التأهيلية ضمن مدى زمني طويل.

– اتباع نظام الموازنة التشاركية حتى تتمكن كل منطقة من تحديد أولوياتها من خدمات أساسية ومشاريع إسكان

ومراكز صحية وبنية تحتية مما يحقق احتياجات السكان وخاصة في المناطق الفقيرة والعشوائيات، ولا يمكن أن ينجح نظام الموازنة التشاركية إلا من خلال لامركزية إدارية إقليمية.

– سياسات المعونات الاجتماعية

تحت عنوان «سياسات التخطيط الحضري المستدام، ودورها في تحقيق المساواة المكانية- دراسة حالة مدينة دمشق» قدمت المهندسة نيفين رياض الزبيق، في مجلة جامعة تشرين للعلوم الهندسية بحثها.

إبّ مواجهة التحديات التنموية في مدينة دمشق تحتم على الحكومة ترتيب الاحتياجات والأولويات

والمشاكل

أخبار العلم



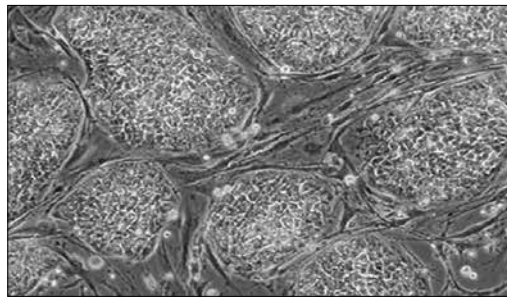
الفقر يسبب اضطرابات نفسية

أوضح علماء من جامعة فيرجينيا، أن الفقر يؤثر بطريقة واضحة على مخ الإنسان.

واتضح للعلماء، أن فقدان سيطرة الإنسان على حياته، الأمر الذي يشعر به أصحاب الدخل المادي القليل، يهدد بتردي صحتهم النفسية والجسدية. ودرس المختصون في بحثهم لقطات من التصوير المقطعي لمخ أطفال من عائلات ذات مستويات مختلفة من الدخل.

وأغار العلماء اهتمامهم إلى تعامل جزء المخ، الذي يعتبر مسؤولاً عن انفعالات الشخص وذكرياته، ولوزة المخيخ المسؤولة عن الإجهاد مع أقسام أخرى من المخ، واتضح للباحثين: أن هذا التعامل يختلف عند الأطفال من عائلات ذات دخل مادي قليل، عنه عند غيرهم، ويميل هذا الاختلاف ناحية التردّي.

وعلل العلماء هذه الظاهرة، بأن آباء هؤلاء الأطفال لا يستطيعون فرض سيطرتهم على حياتهم، لتأثرهم بالنقص المادي الدائم. وينتقل هذا الشعور المستمر بالجهد منهم إلى أطفالهم، الذين يفقدون ثقتهم بيوم الغد، مما يزيد من مخاطر إصابتهم باختلالات نفسية، وتطور الاكتئاب من عمر صغير، وغيرها من الأمراض، وكذلك انخفاض مستوى عتبة الألم.



العلماء يحددون الخلايا الجذعية الجنينية

قام العلماء في مدرسة هوكينز للطب بتحديد الخلايا الجذعية الجنينية باستخدام كوكيتل كيميائي خاص.

وقال العلماء: إن تلك المادة البيولوجية تمكنهم من تحسين نتائج العلاج باستخدام الخلايا الجذعية الجنينية، وإدخال تعديلات في شتى الأمراض الوراثية.

من أجل تحقيق ذلك أعد علماء الوراثة ما يسمى بـ «كوكيتل3» الذي يتألف من 3 مواد تشارك في تنظيم عملية نمو الخلية. حيث تقوم المادة الأولى: بإسكات الإشارة المسؤولة عن ولادة الجنين، ونمو خلايا خاصة وأورام. أما المادة الثانية فإنها تفتح طريق «ERK» التي تشارك في توسيع الأنسجة وزيادة قابلية الخلايا للتحرك. والمادة الأخيرة: عبارة عن مادة مضادة للسرطان.

ويسمح هذا الخليط بتحويل الخلايا الجذعية الجنينية للإنسان، وإكسابها قدرة على التحول إلى أية خلايا أخرى. وعند ذلك لا تظهر أية طفرات ناتجة عن استخدام أساليب إعادة برمجة الخلايا.



خطر العلاج بالخلايا الجذعية

اكتشف علماء من معهد الأبحاث الأمريكي سكريبس أن عدد الطفرات « Mutation » يزداد في خلايا الإنسان الجذعية المحفزة مع التقدم في السن.

هذه النتائج تحدد ضرورة تحليل الخلايا للتحقق من وجود طفرات ضارة محتملة.

وتسمح هذه الميزة باستخدامها في عمليات زرع للمرضى الذين يعانون من أمراض مختلفة من بينها، على سبيل المثال: أمراض منظومة تكوين الدم. ووجد الباحثون، أن احتمال تكوين الطفرات الضارة يزداد مع كل انشطار للخلية الجذعية. وتبين وجود تغيرات جينية في الخلايا الجذعية المحفزة أخذت من أشخاص تزيد أعمارهم عن 80 عاماً في الحمض النووي، كما أن البروتين المشفر لديهم، هو أكثر بمقدار الضعف، مما هو عليه الحال في الخلايا التي تعود لمبتعريين تبلغ أعمارهم 20 سنة.

ويقول علماء الوراثة، أنه يجري في الوقت الراهن في اليابان، استخدام الخلايا الجذعية المحفزة في العمليات العلاجية. ولذلك من الضروري جداً أن ندرك تماماً كيف يؤثر عمر المتبرع على نتيجة الزرع.

العجز الأمريكي.. يقرب اليمن من حدود الحل



لا تعديلات كبيرة على «خارطة الطريق» التي أعدها المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ أحمد، غير أن الجديد السياسي في تحركات الملف اليمني، هو: الضغط المحموم من قبل «الرباعية الدولية» على حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي للقبول بـ «خارطة الطريق» المعدلة قليلاً.

هادي خضر

تعتبر هذه التحركات الأخيرة لجون كيري، بصفته وزيراً للخارجية الأمريكية، قبل تسليم الملف للإدارة الجديدة، ومن غير المنطقي أن تكون الإدارة الحالية قد «استأفقت» في ساعاتها الأخيرة، لإغلاق هذا الملف، فما هي دواعي تحريك الملف سياسياً، وتقديمه على حساب الحلول العسكرية في هذا الوقت بالذات؟

ضرورات أمريكية- بريطانية

«واشنطن تدرك أن الخطة تتضمن خيارات صعبة»، هذا ما خاطب به المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية حكومة الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، مضيفاً: أن «التسويات ستكون ضرورية لجميع الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية مستدامة».

هذا الموقف أيضاً موجه بطريقة غير مباشرة إلى الجانب السعودي الذي تلقى إشارات أخرى من الجانب الأمريكي، تمثلت بتأكيدات من مسؤولين أمريكيين، أن بلادهم قررت فرض قيود على الدعم العسكري للحملة التي تقودها السعودية في اليمن، بسبب «مخاوف من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين». وكانت وكالات أنباء عالمية، قد نقلت عن مصادر أمريكية، أن واشنطن قررت كذلك تعليق مبيعات أسلحة مقررّة للمملكة في المستقبل، كما ستجري تعديلات على عمليات التدريب المستقبلية لسلح الجو السعودي، لتركز على تحسين دقة الاستهداف السعودية، التي أضحت «مصدر قلق مستمر لواشنطن».

جاءت هذه الإشارات في إطار تمهيد أمريكي لعقد اجتماعات الرباعية الدولية، المعنية بالملف اليمني، والتي تضم إلى جانب الولايات المتحدة، كلاً من الإمارات والسعودية وبريطانيا، وهي الاجتماعات التي عقدت بالفعل بين 18-19 كانون أول الحالي.

كان المطلوب أمريكياً، هو: تقديم أفضل صيغة ممكنة للتسوية السياسية، وأيضاً البدء بها سريعاً، تفادياً لأي تغييرات تشابه إلى هذا الحد أو ذاك، ما حدث في مدينة حلب السورية، من انهيار كبير في أدوات التحكم الأمريكية هناك، أو طرح الملف في مجلس الأمن الدولي، ودخول روسيا والصين على خط الحل.

لكن على المقلب الآخر، وضمن منطوق عرقلة الحلول السياسية في المنطقة، لا ترغب واشنطن في إنجاز الحل اليمني النهائي، وهو ما أشار إليه كيري ضمنياً عقب لقاءات «الرباعية»، محذراً من أن الخريطة التي وضعها الأمم المتحدة بشأن اليمن، لم تكن اتفاقاً نهائياً، بل هي خطة تسمح بالتفاوض. بمعنى آخر،

يريد كيري ترك مساحة مناورة إقليمية قبل الوصول إلى حل نهائي للزمنة، وهو ما يعيد إلى الأذهان، تجربة محادثات الكويت على سبيل المثال.

من جهتها، تظهر بريطانيا اليوم في الملف اليمني علناً، من بوابة استعادة العلاقات الخليجية-البريطانية، وربما تنتزع نسبياً، جزءاً من الهيمنة الأمريكية على مسارات الأزمة. يقول وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون: «بريطانيا عائدة إلى شرقي السويس ليس كأكبر قوة عسكرية على وجه الأرض، لكن كأمة تنشط في المنطقة، وتلتزم بها التزاماً عميقاً».

هذا الوجود البريطاني الذي يأخذ بعين الاعتبار التراجع الأمريكي في المنطقة، يناور في الملف اليمني، بين حذرين، الأول هو: في ضمان «الثقة الخليجية» بالهليف الجديد والمندفع. ومن جهة أخرى، محاولة الاستفادة من تبعات التدخل الخليجي في اليمن أو «فوضى الخليج»، بمعنى القدرة على ضمان استمرارية تصريف السلاح البريطاني، رغم الصعوبات التي تتعلق بموازن القوى الجديدة. والحد الثاني هو: ضمان الاستفادة من الأزمة المالية الخليجية، لتحصيل استثمارات بشروط بريطانية، وأيضاً تشغيل البنوك البريطانية، بعد دخول الخليج، وخصوصاً السعودية مؤخراً، في عداد الدول المستدينة.

تعديلات «خارطة الطريق»

بعد اجتماع وزراء خارجية الرباعية التي شاركت فيها عمان، صدر بيان عن وزارة الخارجية الأمريكية، تضمن: تأكيد الوزراء على أن مقترحات الأمم

المتحدة، التي تشمل تسلسل الخطوات السياسية والأمنية، تمثل الخطوط العريضة لاتفاق شامل، سيتم الاتفاق على تفاصيله خلال المفاوضات. وذكر البيان: أن التدابير التي تنص عليها خطة السلام، لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد توصل الأطراف جميعها إلى اتفاق شامل، وأن نقل الصلاحيات الرئاسية لن يتم حتى تبدأ الأطراف تنفيذ الخطوات السياسية والأمنية جميعها - في محاولة لتليين موقف حكومة الرئيس هادي- وأن المجتمعين اتفقوا على تقديم الدعم الكامل إلى الأطراف والمفاوضات حتى يتم التوصل إلى اتفاق.

خطوات الانتقال السياسي

وطبقاً لهذا الاتفاق، سوف تستند المفاوضات إلى بنود اتفاق 23/تشرين الأول، من العام الحالي، وهي: التسلسل والخطوات الأمنية والتعيينات اللازمة للانتقال السياسي، واستئناف المشاورات مع الأمم المتحدة على أساس مبادرة «مجلس التعاون الخليجي»، وآلية التنفيذ، ونتائج الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن الدولي 2216، والقرارات الأخرى ذات الصلة، كما تشمل انسحابات جديدة من بقية المناطق، ثم توقيع اتفاق شامل يعقبه عقد مؤتمر للمانحين.

ووفقاً لهذا التصور، ستبدأ «حكومة الوحدة الوطنية» حواراً سياسياً، لوضع اللامسات الأخيرة لانتخابات عامة ومسودة الدستور، كما جرى حث الحكومة اليمنية الحالية، من قبل الرباعية، على المشاركة في المفاوضات المنتظرة، على أساس

مقترحات المبعوث الدولي الخاص للأمم المتحدة، ورحبت الرباعية بتأييد جماعة «أنصار الله»، و«المؤتمر الشعبي العام»، لاتفاق مبادئ مسقط، ودعتهم إلى الانخراط بشكل عاجل على أساس الخطة الأمنية المقترحة من المبعوث الخاص للأمم المتحدة. في المقابل، تحدث المبعوث الدولي عقب الاجتماع، في تصريح لصحيفة «الرياض» السعودية، الثلاثاء 20/كانون أول، عن أبرز ما حملته طاولة اجتماع اللجنة الرباعية، وتمثلت في نقطتين مهمتين: الخروج بألية حقيقية لوقف إطلاق النار، وبحث آلية لتفعيل المبادرات التي قامت بها الأطراف جميعها للخروج بحل سياسي من الأزمة اليمنية.

ولاحقاً، أوضح المبعوث الدولي: أن اللجنة العسكرية الأمنية المعروفة باسم لجنة التهدئة والتنسيق، قررت التحضير لتفعيل وقف إطلاق النار، في اجتماع سيعقد في الأردن، وبما يمكن الأطراف من الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وقد ظلت هذه الوثائق المعدلة عن «خارطة الطريق» في إطار قرار مجلس الأمن الدولي 2216، لكن أسهبت في تفصيل بنوده، وسط تأييد مريح من «أنصار الله»، و«المؤتمر الشعبي العام»، وتأييد على مضض من قبل «حكومة هادي» التي يبدو أنها رضخت أخيراً لضغوط الرياض وواشنطن، وربما تكون المرة الأولى التي ستصدق فيها نوايا «الرباعية» فيما يخص الحل السياسي اليمني، لكن هذه المرة بتأثير موازين القوى المتغيرة بسرعة لغير مصلحة واشنطن وحلفائها.

ستبدأ «حكومة الوحدة الوطنية» حواراً سياسياً لوضع اللامسات الأخيرة لانتخابات عامة ومسودة الدستور

ظلت الوثائق المعدلة عن «خارطة الطريق» في اليمن في إطار قرار مجلس الأمن الدولي 2216 لكن أسهبت في تفصيل بنوده

الصورة عالمياً

«خوذ» سوروس البيضاء: نواة عمل ضد روسيا



• أعلن ديمتري

بيسكوف،
المتحدث

باسم الرئيس

الروسي

فلاديمير

بوتين، الأربعاء

21/كانون الأول

أن موسكو سوف تتخذ إجراءات جوابية
مناسبة، رداً على توسيع واشنطن قائمة
عقوباتها ضد روسيا.

• أكد السفير

الأميركي

لدى العراق،

دوغلاس

سليمان، أن

معركة تحرير

مدينة الموصل

من سيطرة تنظيم

«داعش» مستمرة، لافتاً إلى وجود صعوبات

تواجهها قوات «التحالف الدولي» هناك.

• أعلنت وزارة

المالية

السعودية،

الخميس

22/كانون

الأول، عن الأرقام

الرسمية لميزانية

المملكة للعام المقبل 2017. بعجز قدره

52.8 مليار دولار، وستزيد نسبة الإنفاق

خلال 2017 حوالي 6%.

• فاز دونالد ترامب

بأصوات

أغلبية أعضاء

الهيئة

الناخبة

الأميركية،

لينتخب بذلك

رسمياً وبشكل

نهائي، رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

كما كان متوقعاً، وذلك بحسب تعداد

أجرته وسائل الإعلام الأمريكية.

• قالت الشرطة

الألمانية يوم

الاثنين الماضي

19/كانون

الأول: أن

تسعة أشخاص

لقوا مصرعهم،

فيما أصيب أكثر 50

آخرين، في عملية دهس استهدفت متسوقين في

العاصمة الألمانية برلين.

• أعرب وزير

الخارجية

الأميركي، جون

كيري، عن

أسفه لفشل

الاتفاق بين

واشنطن وموسكو

حول الأزمة السورية، الأمر الذي عزاه صراحةً

إلى ما سماه «انقسامات» داخل الإدارة

الأميركية.

تكثر في الآونة الأخيرة الحملات الإعلامية الموجهة بشكل مباشر ضد روسيا، ونشاطاتها في العالم، مستندة إلى مجموعة من «الوثائق والدلائل والبراهين»، التي سرعان ما يتكشف عن دور كبير لجهاز الاستخبارات البريطاني، مدعوماً من «صندوق جورج سوروس»، في فبركتها.

■ وائل نمر

تبرز إلى العلن، مبررات للافتراض بأن الاستخبارات البريطانية هي المشرف الأساسي على عمل ما يسمى بمنظمة «الخوذ البيضاء» في سورية، والتي يجري تمويلها بشكل مباشر من «صندوق جورج سوروس».

■ رأس المال الإجرامي بلبوس «إنساني»

في هذا الإطار، صرح مصدر مطلع على عمل منظمة «الخوذ البيضاء» لوكالة «تاس» الروسية للأنباء: بأن «الحكومة البريطانية كانت قد منحت المنظمة مبلغ 32 مليون جنيه إسترليني، لتغطية احتياجاتها منذ عام 2013. ومنها 12,5 مليون حصلت عليها المنظمة فقط في عام 2016».

وأضاف المصدر: أن ميزانية «الخوذ البيضاء» تبلغ وفقاً لمعطيات سورية، حوالي 50 مليون دولار في العام الواحد. فمن هم مولو هذه المنظمة؟ حسب قول المصدر؟ من المفترض أن تكون «الخوذ

البيضاء» قد حصلت في عام 2013 على مبلغ 13 مليون دولار إضافية من الولايات المتحدة وبريطانيا، بما في ذلك من الشركات المرتبطة بجورج سوروس».

وبعد ذلك، حصلت «الخوذ البيضاء» على دفعة قدرها 23 مليون دولار من «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية». وفي معرض حديثه عن مؤسس «الخوذ البيضاء»، جيمس ليميزريه، أكد المصدر: أن الحديث يدور عن «خريج الأكاديمية العسكرية الملكية في ساندهيرست، والتي تعمل حتى يومنا هذا في خدمة صاحبة الجلالة «المقصود الملكة البريطانية»، وعلى وجه الدقة في خدمة الاستخبارات العسكرية البريطانية».

وفي هذا الإطار، يشير أنطون مارداشوف، رئيس قسم الأبحاث في قضايا الصراع في شرق المتوسط من «معهد التنمية المبتكرة»، إلى أن «المعضلة تكمن في أن «الخوذ البيضاء» تروج أكاذيب جنباً إلى جنب مع أخبار موثوق بها، وكنتيجة

لذلك تفقد الأخبار الموثوقة صديقتها»، وهو الأمر الأكثر خطورة هنا، كما أشار الخبير. وأضاف مارداشوف: أن العاملين في هذه المنظمة يشكلون خليطاً من المتطوعين ومن المرتبطين بالأجهزة الاستخباراتية، حيث «لم يعد سراً أن «الخوذ البيضاء» تتلقى تمويلاً من الصناديق الغربية». ويرى مارداشوف أن «قادة الخوذ البيضاء يمكن أن يكونوا موظفين رسميين في أجهزة الاستخبارات الغربية، وأن ممثلي الأجهزة المختصة الغربية كقاعدة عامة يحذون العمل في مثل هذه المنظمات».

وأكد مارداشوف أن منظمة «الخوذ البيضاء» تتعاون بنشاط مع «جبهة النصرة». ومن الجدير بالذكر أن منظمة «الخوذ البيضاء» قد جرى إنشاؤها قبل أربع سنوات. وشكلاً، تمارس المنظمة فعاليتها كمنظمة «تطوعية إنسانية»، تتصف بالمحايية وعدم التحيز» كما هو معن عنها. وفي هذا العام، تم ترشيحها إلى جائزة «نوبل» للسلام.

صناعة

الراي العام الافتراضي

تعرضت المنظمة للنقد مرات عدة، بسبب نشرها أكاذيب في شهر أيلول من العام الماضي، حيث اتهمت بتلفيق الصور التي حاولت بواسطتها إقناع الرأي العام العالمي، بأن الطيران الحربي الروسي قصف الأحياء السكنية في سورية. لكن، وكما اتضح لاحقاً، فإن هذه الصور قد جرى جمعها من مصادر عدة، وفي أوقات سابقة. هذا، وقد اكتسبت منظمة «الخوذ البيضاء» شهرة إضافية، ليس فقط عبر فبركة مقاطع الفيديو، بل أيضاً نتيجة للعمل النشط والممدروس الموجه ضد روسيا، على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تم إنشاء عشرات الآلاف من الحسابات الوهمية باسم مواطنين سوريين مفترضين، وغالباً ما كانت نشاطات هؤلاء على مواقع التواصل الاجتماعي «مستندات» اعتمدت عليها العديد من التقارير ومشاريع القرارات الغربية، سواء في مجلس الأمن أو في غيره.

اكتسبت منظمة «الخوذ البيضاء»

شهرة عبر فبركة مقاطع الفيديو

ونتيجة للعمل

ضد روسيا على

شبكات التواصل

الاجتماعي

بإنشاء عشرات

الآلاف من

الحسابات

الوهمية باسم

مواطنين

سوريين

مفترضين

خلال القرن الماضي، أطلق مصطلح «النمور الآسيوية» للدلالة على مجموعة من دول شرق آسيا، من بينها كوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، التي حققت معدلات نمو اقتصادي كبير، خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، ليجري ترويجها كنماذج و«تحف» رأسمالية.

كوريا الجنوبية: «تحف» الرأسمالية تكشف عن «فن رديء»!



اعتبر منظرو الرأسمالية، التجربة في هذه الدول، كـ«معجزة» تطور وطريق خاص للتطور الرأسمالي لدول الأطراف» يجب الاقتداء بها، لتكون نموذجاً عالمياً للتطور الرأسمالي في الدول النامية. أما اليوم، فالواقع والحياة قد أثبتا، أن هذا النهج لم يكن معجزة، ولم يكن تجربة خاصة حتى.

عماد بيضون

كانت تجربة «النمور الآسيوية»، مجرد دفع من المراكز الرأسمالية الكبرى في ذلك الوقت، لمواجهة التجارب الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والصين. والدليل على ذلك ما الت إليه هذه التجارب «المعجزة» في مراحل حركتها، من طور إلى طور، وعلاقة تلك الحركة بالنيهار الاتحاد السوفيتي، وما تحولت إليه تلك الدول بعد ذلك. ولاستعراض تلك التجارب، سنأخذ كوريا الجنوبية، التي تعتبر جوهر هذه التجربة و«جوهريتها»، ففيها، ضُخّت الإمكانيات كلها لتحقيق تطور في مواجهة الشيوعية.

مراحل تطور أزمة كوريا الجنوبية
وصفت كوريا الجنوبية على أنها «معجزة على نهر هان»، لكن، وبعيداً عن التفسيرات الدعائية، يجدر القول: إن تطور كوريا الجنوبية، وأزمته، تنقسم عملياً إلى ثلاث مراحل تاريخية، يقسمها البروفسور، أو جونغ غون، من جامعة «كوك مين» الكورية، كالتالي: كان الاقتصاد الكوري الجنوبي ينمو بشكل إيجابي، بمعدل يزيد عن 9% حتى عام 1991. بعدها بدأ المعدل يتراجع شيئاً فشيئاً إلى حدود 5%.

بعد عام 2012، وصل التراجع إلى مستوى 2%. ومنذ ذلك الوقت، دخلت كوريا الجنوبية في حالة نمو منخفض. يقارن الكثيرون الوضع الحالي في كوريا الجنوبية، بما يسمى بفترة «العقدين المفقودين» في اليابان، والتي كانت بدايتها في عام 1992، عندما كان دخل الفرد هناك يزيد عن 30 ألف دولار، وعندما كانت اليابان تمتلك عدداً كبيراً من التقنيات المتطورة.

لكن كوريا، لم تتمكن من تحقيق ما كانت تصبو إليه خلال الأعوام العشرة الأخيرة، من تحقيق دخل فردي يبلغ 30 ألف دولار، بعد أن تجاوز ذلك الدخل مستوى عشرين ألف دولار في عام 2006. ولذلك، في حالة غرق كوريا في مستنقع أزمة جديدة، فسيعاني الاقتصاد الكوري أكثر مما عانى الاقتصاد الياباني خلال «العقدين المفقودين».

«التحفة» تدخل الأسواق العالمية
ونرى هنا تقسيماً صحيحاً لمراحل التطور الكورية الجنوبية، فالأولى: كانت حتى تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ شهدت كوريا الجنوبية معدلات نمو عالية حتى نسبة 9%، حيث نقل التكنولوجيا لكوريا الجنوبية، والسماح لها بالدخول إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية، كان واضحاً

من خلال تاريخ شركات «سامسونغ» و«هيونداي» و«كيا». وتعتبر تجربة «هيونداي موتورز» من أكثر التجارب الواضحة لنقل التكنولوجيا، فالشركة صنعت في العام 1967- بالتعاون مع شركة «فورد» الأمريكية- أول سيارة من إنتاجها، وبالتعاون مع شركة «ميتسوبيشي» اليابانية، فقد قدمت لها تكنولوجيا كهرباء السيارة. وبعد عامين، صدرت إلى الكوادر أولى سيارتها، ومن ثم فسح لها لمجال لتصدير سيارتها إلى أوروبا، ومن ثم للولايات المتحدة، ولم تستقل الشركة بإنتاجها حتى عام 1991.

مرحلة ما بعد العام 1991

شهدت كوريا الجنوبية تراجعاً كبيراً في معدل النمو حتى 4% في عام 1997، الذي يعتبر «عاماً أسوداً» لتجربة «النمور الآسيوية» كلها. وقد واجهت كوريا الجنوبية عدداً من النقاط الضعيفة في البنية الاقتصادية، حيث اعتمد الاقتصاد الكوري اعتماداً كبيراً وشبه كامل، على الدول الخارجية التي دخلت إلى السوق، وكذلك على رأس المال والتكنولوجيا الخارجية، وتأثر بالتغيرات في الاقتصاد المتقدم، مثل: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت كوريا الجنوبية إفراطاً في الاعتماد على أكبر شريكين تجاريين، هما: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حادة في الديون الخارجية لكوريا الجنوبية، وزيادة الأعباء على الاقتصاد الكوري، وتفاقم هذا الوضع، لأن الاقتصاد الكوري لم يعتمد على عدد كبير من الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم، بل سيطر عليها عدد قليل من الشركات الكبرى، كنتيجة منطقية للقوانين الرأسمالية. ومنحت الحكومة الكورية مزايا تفضيلية لبعض الشركات الكبيرة،

بحيث ازداد تأثيرها على الاقتصاد الكوري، في الوقت الذي انخفضت فيه فاعليتها الإدارية، بسبب انعدام «التنافس» الذي يشكل شعراً عريضاً بنيت عليه الأيديولوجية الرأسمالية.

الأزمة وتدخل «النقد الدولي»

انفجرت الأزمة المالية في عام 1997 في الدول النامية، في جنوب شرق آسيا مثل تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، وامتدت إلى كوريا الجنوبية، التي عانت من وطأة الديون الخارجية، وانخفاض احتياطات العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملة الكورية الـ«وون»، وازدادت الديون الخارجية لكوريا الجنوبية من 89 مليار دولار أمريكي في عام 1994 إلى 154.4 مليار دولار أمريكي في عام 1997، وازداد معدل البطالة من 2,7% إلى 8,7% في أوائل عام 1997، وأدى انخفاض قيمة «الوون» الكوري بشكل حاد إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وانخفاض الطلب المحلي بشكل ملحوظ. الأمر الذي أدى إلى إفلاس كثير من الشركات، وانحيار أسعار الأسهم.

تلى هذه الأزمة تدخل صندوق النقد الدولي في المنطقة كلها، حيث فرض «برنامج التقشفي»، وأعطى القروض لتلك البلدان، وحصلت كوريا الجنوبية وحدها على 57 مليار دولار، لكنها تعهدت في المقابل، بـ«تحرير الأسواق»، ورفع القيود الدعم عن الصناعات» حتى أصبحت كوريا الجنوبية، بحكم من استندت نفسه كنموذج، في مواجهة الجارة الشمالية والصين.

ولم تعد المراكز المالية تهتم سوى بتحصيل ما دفعته عن طريق تحطيم العملات الوطنية لتلك الدول، وإغراقها بالديون، وفقدت هذه النماذج «بريقها» المؤقت، وعادت كما كانت دولاً تبحث عن فرص للتمويل هنا وهناك.

في ظل تعميم كبير على الأزمة ما بين الشركات الكورية الكبرى ورئيسة الدولة الكورية يتم اختصار هذه الأزمة بملف فساد قامت به صديقة مقربة من الرئيسة

الأزمة السياسية الحالية في كوريا الجنوبية

يقول البروفسور، أو جونغ غون: هناك ثلاث مؤشرات اقتصادية سلبية، وهي: الاستهلاك، والاستثمارات، والصادرات. المؤشر الخاص بالصادرات هو الأكثر تراجعاً، والأكثر خطورة، حيث صار يمضي في تراجع مستمر منذ عام 2015. وهذا يعني أن الإنتاج برمته في حالة تراجع. أما معدل النمو الاقتصادي في الربع الثالث من 2015، فهو 0,7% أي أنه ظل يقل عن 1% لأربعة أرباع سنوية متتالية، وهو ما يعني: أن الاقتصاد الكوري في حالة تراجع في الجهات جميعها، من استثمارات وإنشاءات وإنتاج كلي. وقد وصل مؤشر نسبة التشغيل الصناعي إلى 70% فقط، وهي أقل نسبة في غير أوقات الأزمات الكلية. ومعدل البطالة الحقيقية وسط الشباب ارتفع ليصل 33%.

وفي ظل تعميم كبير على الأزمة، ما بين الشركات الكورية الكبرى ورئيسة الدولة الكورية، يتم اختصار هذه الأزمة بملف فساد قامت به صديقة مقربة من الرئيسة، باستخدام النفوذ لمصالح شخصية.

لكن في الواقع، فإن ضعف المؤشرات والخلافات السياسية الحادة بين القوى السياسية، التي تسيطر عليها أربع إلى خمس شركات/عائلات كبرى، هي: أصل المشكلة السياسية في كوريا الجنوبية- منها «هيونداي» و«كيا»، و«سامسونغ»، و«دايو» و«إل جي»- والحديث عن إشكال الانقسام الدولة، هو شكل من أشكال الانقسام العميق بين هذه الشركات، لأن كوريا مطالبة بمجموعة كبرى من الإجراءات والتنازلات، التي تهدد مصالح البعض، ففي ظل الأزمات الاقتصادية، تكون فاتورة التراجع كبيرة، ويكون الخلاف كبيراً أيضاً حول من سيدفع الثمن الأكبر؟

تحرير الموصل يتجاوز الهوى الأمريكي



عائق الجيش والشرطة الاتحادية، لكن التقديرات الزمنية للمعركة باتت تضغط على العراقيين، وعلى واشنطن نحو حسم المعركة، وإن كانت القوات العراقية تقوم بواجباتها بحسب الإمكانيات المتاحة، فإن واشنطن تصبح مع مرور الوقت أكثر حرجاً، فيما يخص تبنيها المطلق لتحرير الموصل.

من جهته، أكد السفير الأمريكي في العراق، دوغلاس سليمان، في حديث مع وسائل إعلام: أن معركة تحرير مدينة الموصل من سيطرة «داعش» مستمرة، لافتاً إلى وجود «صعوبات» فيها، مبرراً صعوبة المعركة بوجود 285 ألف بناية، تجعل من التفتيش أمراً صعباً، فضلاً عن «فضاعة داعش الذي يستخدم المدنيين كدروع بشرية».

ضغط التجربة السورية

يبدو هذا «الخرج الأمريكي» في جزء منه موضوعياً فيما يخص تعقيدات المعركة، لكنه غير مبرر فيما يخص الحصار الإعلامي المستمر على المدينة، وحالات قصف المدنيين التي ترصدها وتعلن عنها وزارتا الخارجية والدفاع الروسيتين بشكل مستمر، إضافة إلى تجاهل مسألة تأمين الممرات الآمنة لسكان الموصل، وهي قضايا لم تعمل عليها قوات «التحالف» من حيث التخطيط والتغطية بشكل مفيد، أضف إلى ذلك أن تقدم المعركة في سورية، وفي منطقة تم مقارنتها طويلاً بحال الموصل، ألا وهي حلب، والتي بإخراج المسلحين منها بأقل قدر ممكن من الخسائر البشرية،

■ مالك موصل

مفات التقارير الصحفية الغربية المتعلقة بمعركة الموصل، تركز اليوم على الأجل الزمني المقدر لها، أخذين بعين الاعتبار العناصر المعقدة، وعلى رأسها «مسألة الحفاظ على أرواح المدنيين»، لكن حتى الآن، يجري التعاطي مع المعركة، والحلول المقترحة لحسمها، في إطار الخطة التقليدية التي تم الاتفاق عليها قبل الشروع بالعمليات العسكرية.

تقدم عراقي عسير

لا توفر القوى المهاجمة من الجهة الشرقية والشمالية الشرقية للمدينة، أي جهد في سبيل تحقيق تقدمات سريعة باتجاه قلب المدينة، لكن المسألة تتعدى النوايا العراقية هذه نحو إعادة النظر بجدوى الخطة الموضوعة، وبالتحديد مستوى تأثير دعم «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، للقوات المتقدمة، تحديداً بعد الأنباء المتداولة عن تقليص قوات التحالف لطلعاتها الجوية هذا الشهر، وعن «أخطاء التحالف» في استهدافه لتجمعات الإرهابيين.

في هذا السياق، يقول قائد عمليات الفلوجة، عبد الوهاب الساعدي، في حديثه لوكالات أنباء: أن القطاعات العسكرية الأرضية، هي التي ستحسم المعركة نهائياً، لكن الإسناد الجوي يساعد فقط في تقدم القوات على الأرض.

هنا، يمكن القول أن مشاركة طيران «التحالف» بعد دخول أحياء المدينة شرقاً، لم تقدم الإضافة النوعية للقوات المهاجمة، والعبء الأكبر يقع على

الموصل مغلقة من جهاتها الأربعة، وتقارير الأمم المتحدة تحذر بشكل مستمر من كارثة إنسانية، قد تصيب مليون ونصف مواطن عراقي، داخل المدينة المحاصرة، وبالنظر إلى أن الوقت ليس في مصلحة القوات العراقية، يبرز التساؤل حول كيف سيتعامل العراقيون والقوى الدولية والإقليمية مع هذا الاستعصاء؟

واشنطن على الاستئثار والانفراد بدعم عملية تحرير الموصل، هو استمرار في محاولة الاستفادة السياسية من مسألة مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تفرض فيه نظرية «تشكيل جبهة عالمية واحدة ضد الإرهاب» موضوعيتها، والمتمثلة بشكلها الأولي بالتوافق الروسي-التركي-الإيراني، حول الملف السوري. وهو ما لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة فيما يخص مكانتها الدولية في موازين القوى الدولية المتغيرة بسرعة.

شكلت نموذجاً ضاعطاً على السلوك الأمريكي في الموصل. كما أن تصاعد العمليات الإرهابية في تركيا وأوروبا، والذي عجل - إلى جانب عوامل أخرى - نشوء تفاهم روسي-تركي-إيراني، يبحث بجدية إنهاء الأزمة السورية، ليس بعيداً عما يجري في الموصل، على اعتبار أن معركة القضاء على الإرهاب هي معركة واحدة على الأراضي السورية والعراقية. من هنا يمكن القول: أن إصرار

محاولة اغتيال التنسيق الروسي-التركي..!

رجب طيب أردوغان، أن عملية اغتيال السفير الروسي، تستهدف ضرب العلاقات الروسية التركية، وأنه متوافق مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، حول أهمية عدم تأثير الهجوم المسلح الذي استهدف السفير الروسي لدى أنقرة، على التعاون الثنائي الذي شهد زخماً لا سيما في الملف السوري.

في المقابل، علق ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، على الحادث، قائلاً أن «زعيمي البلدين قد أظهر إرادة سياسية، من أجل عدم تأثر العلاقات الثنائية جراء الحادث»، مضيفاً أن «الزعيمين أظهر إرادة سياسية للحيلولة دون أن يتأثر التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين بأي شكل من الأشكال، من الهجوم على السفير أو أية أعمال تحريضية مشابهة».

مما سبق، يمكن الاستنتاج أن العملية قد وجهت في مضمونها رسالة تحذيرية، من قبل المتضررين من تنامي العلاقات الروسية التركية، لا سيما مع ما يعنيه إدراج تركيا سياسياً في إطار «ترويكا» دولية تضم روسيا وإيران.



مواقف حازمة

مباشرة إثر العملية، أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن اغتيال السفير كارلوف، هو استفزاز يستهدف العلاقات الطيبة بين روسيا وتركيا والتسوية في سورية. مضيفاً أن الرد الوحيد على اغتيال السفير هو تعزيز محاربة الإرهاب، من جهته، اعتبر الرئيس التركي،

الروسي-التركي-الإيراني، في إطار السعي الروسي، لإعلان وقف شامل لإطلاق النار على الأراضي السورية. أما الدافع وراء العملية، فهو التأثير على هذا التقارب التركي الروسي، ومحاولة استصدار مواقف اتهامية من الطرف الروسي بحق الجانب التركي، وهو ما حدث عكسه تماماً.

انعطافاً كبيراً في مواقفها الخارجية، والاقتراب أكثر من المواقف الروسية، وتحديداً فيما يخص الملف السوري، الذي يشهد تنسيقاً عالي المستوى بين «الترويكا» روسيا-تركيا-إيران. ومن حيث التوقيت، فهو تماماً بعد تسوية حلب، ودور كل من روسيا وتركيا فيها، وعشية اللقاء الثلاثي

■ وائل سعد

اقتربت الجريمة بشكل موضوعي بالتنسيق الروسي-التركي حيال الملف السوري، والتحقيقات التركية ما تزال قائمة للكشف عن الجهات المتورطة في هذه الجريمة، بمشاركة فريق تحرر روسي. لكن، وبعيداً عن النتائج الجنائية للتحقيقات، يجدر السؤال: من المستفيد فعلياً من العملية سياسياً وهل وصل إلى مبتغاه فعلاً؟

رسالة مكشوفة

في ظل الاضطرابات التي تعيشها تركيا، خصوصاً بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز من العام الحالي، ليس صعباً إيجاد منظر يفهم بهذه الجريمة، سواء أكان من جماعة فتح الله غولن، كما تشير الأنباء من داخل تركيا، أو عن طريق «داعش» أو غيرها من المنظمات الإرهابية، لكن المهم في القضية، هو في اختيار المكان والزمان لخدمة هدف سياسي الجريمة وقعت في تركيا، التي تشهد

مساء الاثنين 19/ كانون الأول، اغتيال السفير الروسي لدى تركيا، أندريه كارلوف، متأثراً بجراح أصيب عليه مسلح في مبنى «متحف الفن الحديث» في أنقرة، أثناء افتتاح معرض «روسيا بعيون الأتراك».

يكثر مؤخراً الحديث عن الموضوع الأوراسي في العديد من الدوريات السياسية والاقتصادية الأكاديمية، وإن لم يكن التطرق إلى هذا الموضوع مستغرباً نظراً لراهنيته، إلا أن ما يبدو ملحوظاً بشكل متزايد هو العمل الجاري على خلق مقولات، يبدو أنها ستشكل أساساً لبروباغندا إعلامية لاحقة حول هذا الموضوع تحديداً.

هل تحمي الأوراسية الأنظمة الحالية؟



واحدة من المقولات التي يجري التطرق إليها على نحو متزايد في وسائل الإعلام - لا سيما الخليجية منها - هي الترويج للفكرة القائلة: أن المشروع الأوراسي المطروح منذ وقتٍ طويل، إنما يتسم بخاصيتين اثنتين: «تعزيز اقتصادات الدول المشاركة في المشروع، وتمكين الأنظمة السياسية الحاكمة فيها كما هي».

■ إعداد: سعد خطار

في الحديث عن طبيعة العلاقة، بين المشروع الأوراسي، والأنظمة السياسية الحاكمة اليوم في المجال الأوراسي، لا بد في البداية من الوقوف عند مجموعة من المغالطات حول الفكرة الأوراسية عموماً، والتي لا ينفك يروج لها الإعلام الغربي، وينسخها الإعلام العربي قصداً، في كثير من الأحيان وسهواً في حالات أخرى.

هل هي مجرد «حاجة روسية»؟

يكاد يكون «الكود» الجامع لوسائل الإعلام الممولة خليجياً، هو: الإيحاء المباشر للمتلقي بأن المشروع الأوراسي إنما هو حاجة روسية خالصة، ناتجة عن الحسابات الاستراتيجية التي تقوم بها روسيا، والتي لا تأخذ في الحسبان، سوى المصالح الضيقة لرؤوس الأموال الروسية، وفي أحسن الحالات للدولة الروسية، دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح العميقة للدول الأخرى.

في هذه الحالة، يخرج المتلقي بانطباع مفاده: أن انضمام الدول إلى المشروع الأوراسي، أو اقترابها من ذلك، يشكل انضماماً واقترباً لمشاريع روسية، لا ناقة فيها لباقي الدول ولا جمل. وأن اقتراب أو انضمام هذه الدولة أو تلك إلى المشروع الأوراسي، هو «شر لا بد منه» ناتج من التصاعد في وزن النفوذ الروسي في العالم، ما يجعل الدول الأخرى مضطرة لـ«مسايرة الروس» في «مشروعهم الخاص».

في الحقيقة، يشكل المشروع الأوراسي حاجة موضوعية للدول الواقعة في المجال الأوراسي جميعها. ذلك أن تغير ميزان القوى الدولي، وتراجع نظام القطب الأمريكي الواحد، واشتداد الأزمة الرأسمالية، في مقابل ما يعنيه من احتمالات كارثية، على الدول التي كانت حتى الأمس القريب، إما تعتمد على الربيع السياسي للتبعية إلى المركز الأمريكي، أو أنها تعاني من تبعات المواجهة مع هذا المركز. وفي هذه الحالة، يصبح العمل على إنجاز المشروع الأوراسي، في ظل انكسار نظام الهيمنة الأمريكي عالمياً، هو

حاجة ماسة للدول التواقعة إلى اعتماد التكامل الاقتصادي، مكان الهيمنة والاحتكار والنهب الدولي السائد.

الأوراسية والأنظمة

الفكرة الأخرى التي تحتاج إلى الوقوف كثيراً عندها، هي: القول بأن المشروع الأوراسي يشكل في مضمونه إنقاذاً للأنظمة السياسية الحاكمة في عدد من الدول، التي أبدت رغبتها في الانضمام إلى المشروع، أو تلك القريبة موضوعياً من الانضمام إليه. وبشكل محدد، يجري تصوير الموضوع على الشكل التالي: «تفتح الأوراسية باب الدعم الروسي لتلك الأنظمة الحاكمة، بأن تتلافى احتمالات سقوطها شعبياً، وذلك عن طريق ربط البلاد بكاملها في إطار مشروع اقتصادي سياسي اجتماعي ثقافي يصبح المتحكم الأساسي فيه هو العامل الخارجي».

ماذا تحتاج الأوراسية؟ وماذا تريد الأنظمة؟

إن كنا نتحدث عن المشروع الأوراسي «وهنا يجدر الانتباه إلى أننا لا نقصر الموضوع على إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي القائم حالياً، بل نقصد ذلك المشروع

الفكرة الأوراسية ثورية.. لارتباطها

بالتقدم

الاقتصادي

المتوقع في

حال نجاحها..

واصطدامها

الموضوعي

المباشر

مع القمع

الاقتصادي

والأمني

والثقافي

والسياسي الذي

مارسته أنظمة

دول المحيط

الأوراسي

التي سيمر عليها إنتاج الاقتصاد الأوراسي، وغيره، بشكل تكاملي سيمتد على طول الطريق نحو أفريقيا وأوروبا. كما يهدف المشروع والمبادرة إلى تقاسم المنافع مع البلدان الشريكة، من خلال خلق الظروف الاقتصادية الجيدة والملائمة خصوصاً في مجالات الإنتاج الصناعية، والنقل والبنية التحتية للطاقة. وهذا يشمل الموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية العابرة للحدود، وتجارة الحاويات وكابلات الألياف الضوئية.. إلخ. وأمام هذا الواقع، يبدو أن أنظمة النهب التي تعتاش عملياً من عمليات الفساد التي تقوم بها، كنتيجة موضوعية لغياب البنية التحتية القوية، والمشاريع الاقتصادية الجدية، هي المتضرر الأول من المشروع الأوراسي، وأي مشروع، تحت أي مسمى، يخرج من قبل المحور الدولي الصاعد عالمياً.

إن الأوراسية، كفكرة، هي قبل كل شيء مطلب إنساني يجمع مصلحة شعوب أوراسيا جميعها، ومصحتها في وجه أنظمتها الحاكمة التي أبعدتها مطولاً عن التنسيق والربط والتكامل الضروري مع شعوب الدول الأخرى التي تشاطرها الخضوع المؤذي للهيمنة الأمريكية الغربية التي كانت سائدة في العالم كله. وعليه، يمكن القول: إن الفكرة الأوراسية هي فكرة ثورية، لا لارتباطها بالتقدم الاقتصادي المتوقع في حال نجاحها، بل حتى في اصطدامها الموضوعي المباشر مع القمع الاقتصادي والأمني والثقافي والسياسي، الذي مارسته أنظمة الدول الواقعة في المحيط الأوراسي على امتداد الحقبة الأمريكية في القرن الماضي.

الاستراتيجي الأوراسي»، فيجب القول: إن الانضمام إلى هذا المشروع يستدعي أولاً وقبل كل شيء التفكير المطول في الالتزامات الموضوعية، التي يفرضها على الدول «بما في ذلك الأنظمة الحاكمة فيها».

في البداية، يقوم المشروع الأوراسي، على فكرة التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول أوراسيا، وهذا يعني عملياً أن أوراسيا ستغدو الأولوية رقم واحد، لدى الدول المنضوية في إطارها، سواء لدى الحديث عن العلاقات التجارية، بما في ذلك حركة الاستيراد والتصدير، أو لدى الحديث عن السياسات الاقتصادية العامة التي يجب، وفق هذه الصيغة، أن تكون مبنية على أساس ما يعزز سبل التكامل، لا العكس.

والسؤال المنطقي هنا: إلى أي مدى يمكن للأنظمة الحاكمة الموجودة اليوم في المجال الأوراسي، أن توافق أو أن تعمل على هذا الأساس؟ إن كان تفسير مكانم الخلل والفساد لدى هذه الأنظمة، قائماً أصلاً على تقييم تبعيتها الاقتصادية السياسية الذليلة للغرب، فبأي معنى يمكن الحديث عن مصلحة ما لهذه الأنظمة في الانضمام إلى لواء المعسكر الأوراسي، القائم بالأصل على فكرة مقاومة الهيمنة الغربية على العالم؟

أوراسيا فكرة ثورية

يسعى المشروع الأوراسي، وكذلك مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» الصينية، إلى الاستثمار في البنى التحتية، وتعزيز هذه البنى المملوكة من قبل جهاز الدولة في البلاد المعنية، ذلك من خلال إيجاد وتشبيذ الطرق

الأوراسية مطلب

إنساني يجمع

مصلحة شعوب

أوراسيا في

وجه أنظمتها

الحاكمة التي

أبعدتها مطولاً

عن التنسيق

والربط والتكامل

مع الشعوب

التي تشاطرها

الخضوع المؤذي

للهيمنة

الأمريكية

في نقد القراءات التاريخية..



الكاتب على الانتماء المناطقي بصيغه المختلفة، الدينية والطائفية، والقومية، ففلاحو بشاريل «علويون»، وفلاحو المشرفة «مسيحيون» وفلاحو الجزيرة «أكرد» وفلاحو موحسن «مسلمون»، وذلك دون أي مبرر منهجي، أو سياسي، ليقع بذلك في مطب القراءة التاريخية، خارج سياقها الواقعي، وكونه حراكاً اجتماعياً. إن التاريخ لا يرحم أيها السادة، والتاريخ لا يكتب بقلم رصاص، بل بدم وعرق وتضحيات الشعوب، لذلك أصبح نقد مثل هذه القراءات التاريخية، وإعادة النظر في كثير مما كتب حتى اليوم، مهمة مطروحة أمامنا، خاصة وأن ممثلي المدرسة الاستشراقية الغربية، والمتأثرين بالتفكير الاقطاعي، لا يرحمون.

الستينات، والذي هو في الحقيقة كتاب عن تاريخ شعوب الشرق، والصراع الطبقي في تلك المرحلة، قام عبد الكريم أبازيد بنقله إلى العربية في السبعينات، وقد تكرر ذكر مصطلح «نضال الأكراد ضد العرب» عدة مرات في هذه الترجمة. عندما كان الدكتور بولاديان سفيراً لجمهورية أرمينيا في الإمارات سنوات التسعينات، نقل كتابه بنفسه إلى اللغة العربية، ولم يظهر هذا المصطلح الاستشراقي في مؤلفه! أضف إلى ذلك أن الكتب السوفييتية حاربت هذه المصطلحات أصلاً. في كتاب الحركة الشيوعية السورية، للدكتور عبد الله حنا الصادر عام 2008 وفي معرض حديثه عن حراك الفلاحين السوريين ضد الاقطاع، يصر

واللغة والمصطلحات التاريخية، كلاهما متفقان على أن تاريخ الشرق، هو: تاريخ القوميات والطوائف والعشائر المتصارعة. ويلتقيان هنا مع نظرية «صراع الحضارات» أو «صدام العالمي» لصامويل هنتنغتون، ليجري تزوير الحدث التاريخي كظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية، والذي هو إخراج الحدث عن سياقه المنطقي، ومعناه لي عنق الحقيقة التاريخية. وإجبار شعوب الشرق على الوقوف بين خيار التغريب أو الجزء الرجعي من التراث.

بيت ترجمة.. وترجمة

يخبرنا البيان الشيوعي «1848» أن تاريخ كل مجتمع منذ القدم وحتى اليوم، هو: تاريخ صراع الطبقات. نستطيع القول إن الماركسيين انطلقوا من هنا لكتابة التاريخ وتزخر المكتبة العالمية بألاف الكتب التاريخية عن شعوب العالم ومنهم شعوب الشرق. نتيجة الهيمنة التي يمارسها الاستشراق الغربي، وبقايا الفكر الاقطاعي، على كتابة التاريخ في الشرق، وقع بعض الكتاب في فخ القراءات المشوهة للتاريخ، وكانت كتاباتهم صدى لشكل التصنيف الاستشراقي للشرق. ونستطيع ذكر مثالين مهمين في هذا المجال.

نشر الدكتور أرشاك بولاديان كتابه، الذي يحمل عنوان «الأكراد في العصر العباسي من القرن السابع حتى القرن العاشر» في أرمينيا السوفييتية نهاية

■ آلان داود

يسود هنا اليوم، نمطان من القراءات التاريخية، يختلفان شكلاً فقط، النمط الأول: متأثر بالأدوات والأساليب واللغة والمصطلحات التاريخية، التي كانت سائدة في العصور الاقطاعية، ويكتب ممثلوه التاريخ اليوم باستخدام تلك الأدوات نفسها، أما النمط الثاني: هو من إنتاج مؤسسة الاستشراق الغربي وعلم التاريخ البرجوازي، وأدواته قائمة على التقسيم الجائر للتاريخ إلى مراحل غير علمية أصلاً، تعتمد الترتيب الزمني من مثل العصور البربرية، والعصور الوسطى، والعصور الحديثة.

تستخدم المدرسة الغربية أدوات وأساليب ولغة ومصطلحات تاريخية محدثة قليلاً، ولا تختلف عن النمط الأول إلا بالشكل، ويزداد اليوم استخدام الأدوات القديمة بعد التحديث المشوه لها بشكل كبير، هنا بالضبط يخدم النمطان بعضهما، أحدهما يدرى ماذا يفعل والآخر لا يدرى!

كيف يتم كتابة تاريخ الشرق؟

يسيطر هذان النمطان على ساحة كتابة تاريخ الشرق، ويمارسان الهيمنة عليها، في الجامعات والمعاهد والصحافة والمناهج التدريسية والمؤلفات الأكاديمية.

هنا بالضبط يخدم الواحد الآخر، وقد يبدوان لنا متصارعين، لكنهما يتشاركان في الأدوات والأساليب

التاريخ، أو العملية التاريخية عند البعض، هي: مجرد نصوص إنشائية قصصية لا علاقة بعضها ببعض، سرد لوقائع وحكايات غير مترابطة، وقد لا يختلف التاريخ هنا عن أدب القصص والحكايات والأساطير. ذلك ما يجعلنا نقول: لو نطقت الحجارة لأضحى التاريخ المكتوب أكذوبة كبرى.

خمس لوحات من التراث السوري لفرقة أمية



الشعبي في سورية، حيث تأسست كفرقة تابعة لوزارة الثقافة سنة 1960 وتفرغ أعضاؤها للعمل الفني سنة 1964 وتضم فنانين وفنانات، يعملون في مجال الفنون الشعبية والموسيقى والغناء، وشاركت عبر مسيرتها في العشرات من المهرجانات والحفلات محلياً ودولياً.

الراحلين: عمر البطش وعدنان منيني إضافة إلى عمر العقاد في ترسيخ هذا الفن ثم تدريب الفرقة على أدائه حيث يقدم راقصو أمية حركات لافتة من رقص السماح، على إيقاع موشح «بين قاسيون وربوة» كلمات الراحل فخري البارودي وألحان البطش. وتعتبر «أمية» من أعرق فرق الرقص

استعادت فرقة أمية للفنون الشعبية حضورها على الساحة الفنية السورية، عبر العرض الفني الراقص «حكايا من بلدي» الذي يقدم حالياً على خشبة مسرح الحمراء بدمشق.

العرض الجديد لفرقة أمية، الذي تنتجه مديرية المسارح والموسيقى وكتب نصه ومشاهده الدرامية وأخرجه، الفنان جمال العلي، وأعد الكيوغراف له الفنان ماهر حمادي تضمن وصلة من اللوحات الدرامية والراقصة، تصور جميعاً جمال الطبيعة السورية وتنوعها، وغنى التراث الغنائي مع تثبيت شاشة إسقاط كبيرة في عمق المسرح، تعرض لقطات من مناطق سورية.

وكنوع من رد الجميل للفنانين الذين أسسوا فرقة أمية قبل أكثر من خمسين عاماً يروي الزوج في اللوحة الرابعة، بعنوان «اللوحة الأندلسية» نشأة وتطور فن السماح ودور الفنانين

«كتلة ولون» معرض قسم النحت بكلية الفنون الجميلة



شهدت أروقة كلية الفنون الجميلة بجامعة دمشق، معرضاً للمخرجات التعليمية في قسم النحت في الكلية بعنوان: «كتلة ولون» ضم أكثر من 100 منحوتة لأحدث نتاجات طلاب النحت، في مجال المنحوتة المجسمة والنافرة والميدالية إضافة إلى 44 لوحة منفذة بتقانات لونية مختلفة.

هذا المعرض، هو حلقة أولى من سلسلة معارض تخصصية، تحرص الكلية على إقامتها، حيث تسعى من خلالها إلى تقديم أفكار إبداعية.

ولفت د. محمود شاهين عميد الكلية إلى أن الشباب السوري يملكون أفكاراً جديدة كونهم أبناء عصرهم فهم قادرين على إعطاء لمسة جمالية حديثة مبيناً أن المطلوب في الوقت الحاضر تقديم منتج فني بوجهيه التراثي والمعاصر أي الجمع بين الأصالة والحداثة بحيث لا يفقد المنتج الفني التشكيلي هويته الأساسية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/ 12/ 23» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/ 12/ 18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/ 12/ 03

سيكولوجيا المثقف المهزوم



في حركة التاريخ الجيبية صعوداً وهبوطاً محكومة بالدرجة الأولى بعوامل اقتصادية، فالنصف الأول من القرن العشرين، كان فترة صعود واضحة في حركة التحرر الوطني من الاستعمار القديم، ونهوض الحركات السياسية في أنحاء العالم كلها وبروز الحركة الشعبية، وما رافق ذلك من صعود الإنتاج الثقافي في العالم، في السينما والرواية والشعر، والقصة.. عكست النزعة الانسانية، وارتفاع درجة الشعور بالأمل في الوعي البشري، بأن الواقع المرير ليس قدراً لا يمكن الخلاص منه، بل هو وضع مؤقت، يمكن من خلال عمل البشرية جمعاء الخروج منه، بالطرق التي رآها من عاش في النصف الأول من القرن العشرين وما تلاه من ستينات القرن الماضي، يبرر ذلك الانزياح كون التغيرات على مستوى البناء الفوقي تملك نوعاً من الاستقلال النسبي المحدود عما يحدث في البنية التحتية المتمثلة في الاقتصاد.

د. عروب المصري

نعود إلى تنمة الحركة الجيبية التي تحدثنا عنها أولاً، لنراها تهبط بسرعة تقارب صعودها الأول، أو تتجاوزها قليلاً في السرعة، بسبب التسارع الذي يحمله التطور الحالي، لتمكن الغرب الرأسمالي من ابتكار أساليب جديدة للتحكم الاقتصادي العالمي، ودخول مرحلة الليبرالية، ومن بعدها الليبرالية الجديدة، مع انهيار الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية.

ورغم بقاء الانتعاش الثقافي والفني لفترة وصلت حدود السبعينيات عالمياً، إلا أنها أعلنت انهياراً عميقاً متزامناً ومتكيفاً مع ثقافة العولمة والليبرالية الجديدة ودور البترودولار، وانحسار حركة الشارع لصالح «الفردانية» في الغرب وحاشيته المطيعة، بعد تسعينيات القرن الماضي، والعشر الأول من القرن الحادي والعشرين.

ومع ملامح الانهيار الاقتصادي العالمي، الذي كانت أولى بشائره في الحادي عشر من أيلول 2001 وأوضح تجلياته في 2008 مع ما يسمى بالأزمة العقارية في الولايات المتحدة. عدنا إلى المقلب الآخر من التفاؤل بحركة الشارع، وعودة الناس إلى إمكانية تحقيق أمالهم، لأن حركة التاريخ في صالحهم،

كما كانت في صالحهم في النصف الأول من القرن العشرين.

إن الانزياح البسيط في الوعي، لدى العديد من «المثقفين» يجعلهم عمياناً أمام حركة التاريخ، وتصبح الحركات الصغيرة المتمثلة في صعود الطريق وهبوطه، قادرة على أن تعميهم عن الاتجاه الرئيسي، فبعد أن كانوا الوائق الرئيسي من الانتصار في مرحلة الهزيمة، يصبحون الآن الوائق الأكبر من الهزيمة في مرحلة الانتصار.

وبدلاً من العين لا تقاوم المخز، و«واهم من يعتقد أن بالإمكان مقاومة الأمريكان» و«اسرائيل قدر محتوم». استطاع العديد من الشعراء والمثقفين الفلسطينيين الحفاظ على جذوة المقاومة في زمن الاحتلال الطويل، ورغم عدم وجود إمكانية الموضوعية آنذاك لحل القضية الفلسطينية، إلا أنها بقيت في قلوب

–متمثلة في الأحزاب السياسية– تلك القدرة على تأطير الوعي ليكون عاملاً في الاتجاه الصحيح لحركة التاريخ، يمكن أن يساعد أولئك المثقفين المهزومين الذين لا يمكنهم إلا أن يروا الأسوأ في الأزمنة السورية، وأن لا أمل في بناء هوية ثقافية في سورية ما بعد الحرب. حان الوقت بعد مرور حوالي ستة عشر عاماً على بدء الصعود، وعودة الناس إلى حركتها الطبيعية القادرة على التغيير، لكي يشعر أولئك الخائفين بأنهم يمكنهم أن يثقوا بالمستقبل، الذي تصنعه أيديهم، وأيادي أصحاب المصالح الحقيقية.

إن البعيع الأميركي يعترف بهزيمته، فماذا تنتظرون؟ حان وقت الخروج من تحت غطاء الطاعة: طاعة المستبد وطاعة الممول، طاعة كبت الكلام، وكبت الأفعال، بل حتى وكبت النوايا.

وعقول المقاومين همّاً أساسياً. ليأتي اليوم، ومع انخفاض الوزن التدريجي للكيان الصهيوني في المنطقة بسبب زوال دورها الوظيفي كراع أساسي لمصالح الولايات المتحدة والامبريالية العالمية في الشرق، هناك من يقول: إن مقاومة «الكيان الاسرائيلي» لا جدوى منها وأن هذا هو وقت التنازل والتسويات لأن لا حل سواه، إن عدم رؤية الواقع الحالي بكيته –زوال الدور «الاسرائيلي» وبالتالي انعدام مبرر وجودها الوظيفي– يصبح من مميزات أولئك المثقفين، ويصبحون بيدين عن نبض الناس، الذي يتفاعل مع اليومي «رغم تبايناته وصعوده وهبوطه» ذلك النبض الذي يتوصل إلى ما هو في مصلحته إلى حد كبير رغم غياب دور الأحزاب في المنطقة ككل. إن وجود الأطر الوظيفية القادرة على رفع وعي الكتلة الأساسية من الناس



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2017

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار